معهد أبحاث السياسات الإقتصادية الفلسطيني (ماس)

المراقب الاجتماعي

عدد رقم 7 – نيسان 2004

معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس) مؤسسة وطنية مستقلة غير ربحية تقوم بإعداد أبحاث تطبيقية في القضايا الاقتصادية وأبعادها الاجتماعية وتحليل السياسات التنموية الفلسطينية. تأسس المعهد عام 1994.

المراقب الاجتماعي سلسلة تعدها وتصدرها وحدة المراقبة الاجتماعية– الاقتصادية في ماس، وقد تم إنشاء هذه الوحدة عام 1996 بمنحة من مؤسسة فورد وبدعم إضافي من مركز البحوث للتنمية الدولية IDRC (كندا).

المحررون: مجدي المالكي
ياسر شلبي
حسن لدادوة

أعدت أقسام هذا المراقب من التالية أسماؤهم:

القسم	الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني	معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني – ماس
مؤشرات السكان	محمد دريدي	مجدي المالكي
مؤشرات الصحة	رامي الدبسي	ياسر شلبي
مؤشرات التعليم	ماهر صبيح	ياسر شلبي
مؤشرات الثقافة	محمد عاصم دراغمة	حسن لدادوة
مؤشرات الضمان الاجتماعي ونوعية الحياة	نضال عمر	حسن لدادوة
مؤشرات مستويات المعيشة	سعدي المصري	حسن لدادوة
مؤشرات البيئة القانونية	نضال عمر	مجدي المالكي

الإنتاج
التدقيق اللغوي: عبد الرحمن أبو شمالة (عربي)
ترجمها إلى الإنجليزية: خليل توما
التنسيق الفني: لينا عبد الله

حقوق الطبع
© 2004 معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)

ص. ب. 19111، القدس و ص. ب. 2426، رام الله
تلفون: +970-2-298-7053/4
فاكس: +970-2-298-7055
بريد إلكتروني: MAS@p-ol.com
الصفحة الإلكترونية: www.palecon.org

حقوق الطبع محفوظة. لا يجوز نشر أي جزء من هذا المراقب أو اختزان مادته بطريقة الاسترجاع أو نقله على أي وجه بأي طريقة كانت إليكترونية أو ميكانيكية أو بالتصوير أو بالتسجيل أو خلاف ذلك إلا بموافقة معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس).

للحصول على نسخ
الاتصال مع المدير المالي والإداري في المعهد على العنوان المبين أعلاه.

تم تمويل هذا العدد من المراقب الاجتماعي من قبل مؤسسة فورد
نيسان 2004

تقـــديـــــــــم

أدى تصاعد العدوان العسكري الإسرائيلي ضد الشعب الفلسطيني منذ اندلاع انتفاضة الأقصى في أيلول العام 2000، وإعادة احتلال مناطق الحكم الذاتي الفلسطيني في آذار 2002 وتواصله منذ ذلك الحين، وتكرار الاجتياحات، إلى إلحاق أضرار جسيمة في الموارد البشرية الفلسطينية، حيث تم اغتيال وجرح وإعاقة وتشريد آلاف الشباب الفلسطيني، كما تم إلحاق أضرار بالغة بالبنية التحتية الفلسطينية وبالمباني والمنشآت العامة والخاصة والأراضي والأشجار والمحاصيل الزراعية. وأدى تشديد الحصار والإغلاق إلى عزل الضفة الغربية كلياً عن قطاع غزة، وعزلهما سوياً عن القدس الشرقية، وأسهم الإغلاق الداخلي ونشر الحواجز العسكرية بين مناطق التجمع السكاني الفلسطيني، وإنشاء جدار الفصل العنصري في تجزئة وتفتيت الضفة الغربية إلى ثمانية معازل منفصلة، وقطاع غزة إلى ثلاثة. كما أسهم فرض حظر التجول على مختلف المناطق السكانية الفلسطينية لفترات طويلة متصلة، وتقييد الحركة الفلسطينية للأشخاص والسلع، في شل وتعطيل الحياة الفلسطينية، وتقويض المنجزات المتواضعة التي تم تحقيقها بدعم دولي خلال سنوات الحكم الذاتي الانتقالي (1994–2000).

وعلى الرغم من أن المؤشرات الكمية التي يتضمنها العدد السابع من المراقب الاجتماعي تشير إلى التردي الخطير في الأوضاع المعيشية الفلسطينية في الضفة والقطاع، فإنها لا تعكس عمق التدهور الهائل الذي أصاب نوعية الحياة الفلسطينية على مختلف الأصعدة، والتي يحتاج احتسابها إلى دراسات بحثية معمقة.

وكما جرت العادة، فإن المراقب الاجتماعي السابع يشتمل على أهم التغيرات في مختلف المجالات الاجتماعية التي تم رصدها خلال العام 2002 مقارنة بالعام 2001. فيشير بداية إلى استمرار ارتفاع معدل الزيادة السكانية الطبيعية في الضفة والقطاع، حيث بلغ معدلها العام 2002 نحو 3.6%، واستمرار فتوة التركيب السكاني، حيث يشكل الأطفال تحت سن 15 سنة نحو 46.3%، ما يستدعي ضرورة الإسراع في انتهاج سياسات سكانية وتنموية وطنية، تمكن من تعظيم الإفادة من ثراء المورد البشري الفلسطيني في تسريع عملية التنمية، وتحول دون تحوله إلى عبء عليها، حيث يشير المراقب إلى ارتفاع معدلات البطالة الفلسطينية في الضفة والقطاع لتصل إلى 31.3% العام 2002 ترتفع وفقاً للتعريف الموسع إلى 41.2% (38.1% في الضفة و48.1% في قطاع غزة). كما يشير المراقب إلى تزايد نسبة الفقر واتساع انتشاره وازدياد حدته وتزايد اعتماد الأسر الفلسطينية على المساعدات الإغاثية، ويظهر أن نحو 80% من الأسر تحتاج إلى المساعدة، وأن نحو 60% منها فقط تتلقى مساعدات محدودة. وينبه المراقب بذلك إلى مخاطر تراجع القدرة على تقديم المساعدات للأسر المحتاجة، وبخاصة في ضوء تزايد الحصار المالي للسلطة، وعدم حل مشكلة العجز المتفاقم في موازنة الأونروا، ومحاصرة ومصادرة موارد العون المتاحة في المنظمات الأهلية والجمعيات الخيرية.

وفيما يتعلق بالتطورات الصحية، يشير المراقب إلى تردي الأوضاع الصحية معبر عنها بتراجع عدد الأطباء لإجمالي السكان، وتعطل العديد من الخدمات الصحية وتعذر وصول المواطنين لمراكزها بفعل الحصار والإغلاق، وتدهور الوضع التغذوي، حيث واجه 63.4% من الأسر الفلسطينية صعوبات في الحصول على المواد الغذائية، كما عانى نحو 38% من الأطفال (6–59 شهراً)، و33.2% من النساء في سن الإنجاب من مرض فقر الدم (الأنيميا). ويشير المراقب كذلك إلى تزايد عدد الأطفال الذين يعانون من نقصان الوزن والهزال وقصر القامة، ويحذر أيضاً من المخاطر المستقبلية لتراجع حصة الإنفاق الصحي في الإنفاق الجاري الحكومي وتداعيات ذلك على التنمية البشرية.

أما على صعيد التعليم، فإن المراقب السابع يحذر من مخاطر بعض الظواهر المقلقة، وبخاصة تلك المتعلقة بتراجع عدد رياض الأطفال، وانخفاض التحاق الإناث بها، وكذلك تراجع الأهمية النسبية للإنفاق الحكومي على التعليم، والذي يتزامن أيضاً مع تراجع مطرد في الاستثمار الخاص في قطاع التعليم لانخفاض الطلب عليه بفعل تردي الأوضاع الاقتصادية الفلسطينية، وينبه المراقب كذلك إلى الأخطار التي يمكن أن تنجم عن ارتباك المسيرة التعليمية في مختلف المراحل الأساسية والجامعية بفعل الحصار والإغلاق.

ويتعرض المراقب السابع، كذلك، إلى التراجع في الحياة الثقافية في الضفة الغربية وقطاع غزة، فيشير إلى انخفاض عدد المتاحف إلى النصف، وانخفاض عدد المراكز الثقافية العاملة من 69 العام 2001 إلى 50 مركزاً العام 2002، وانخفاض عدد الأنشطة الثقافية التي تنظمها تلك المراكز إلى أكثر من النصف، وتراجع عدد المشاركين في تلك الأنشطة بنسبة كبيرة.

كما يشير المراقب، كذلك، إلى التدهور الخطير في حالة حقوق المواطن الفلسطيني بسبب الانتهاكات الإسرائيلية المتواصلة، ويحذر من مخاطر التراجع الملموس في أداء السلطة التشريعية على صعيدي التشريع والرقابة، ومن تدهور أداء السلطة القضائية.

وتجدر الإشارة إلى أن تسليط الضوء في التقديم للمراقب الاجتماعي السابع على التدهور في المؤشرات الاجتماعية لا ينتقص من الجهود الكبيرة التي بذلتها بعض الجهات الرسمية والأهلية، والتي كان لها الفضل في محاصرة الأضرار التي تتسبب بها سلطات الاحتلال الإسرائيلي، ومنع الانهيار التام للخدمات الاجتماعية، وبخاصة التعليمية والصحية. غير أنه يجدر التنويه أيضاً إلى وجود تباين كبير في أداء مختلف المؤسسات الرسمية والأهلية، فقد اتسم بعضها بالفاعلية، في حين عجز البعض الآخر عن القيام بدوره الوظيفي، ما يستدعي إجراء عملية تقييم موضوعي وجاد لأداء المؤسسات الفلسطينية الحكومية وغير الحكومية خلال الانتفاضة، لتطوير الإيجابيات وتكريسها، ولتحديد السلبيات والتغلب على المعوقات، من أجل تعزيز القدرة الوطنية الفلسطينية على الصمود والتصدي للاحتلال لتسريع إنهائه.

وكمديرة للمعهد، لا يسعني إلا أن أتقدم بالشكر والتقدير لفريق العمل في ماس، والجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني الذي عمل بروح الفريق الواحد، وبذل جهوداً استثنائية في ظروف حرجة مكنت من إنجاز المراقب السابع في موعده المحدد.

والشكر موصول، كذلك، للمراجعين والمشاركين في ورشة العمل، من خبراء وباحثين وممثلي الجهات الرسمية والأهلية، الذين كان لتصويباتهم وملاحظاتهم النقدية دور بالغ الأهمية في تطوير الصيغة النهائية وإعدادها للنشر.

وأتقدم بالشكر والعرفان لمؤسسة فورد التي مولت إنجاز العدد السابع من المراقب الاجتماعي.

د. غانية ملحيس

مديـــــرة المعهد

المحتويـــــــــات

1- مقدمـــة **1**

2- المؤشرات السكانية **13**

2-1 حجم السكان وتوزيعه 13

2-2 استمرار الطابع الفتي للمجتمع الفلسطيني 13

2-3 معدلات خصوبة مرتفعة 14

2-4 انخفاض معدلات الوفيات 15

2-5 ثبات متوسط حجم الأسرة الفلسطينية 15

2-6 بروز ظاهرة انتقال الأسر الفلسطينية بسبب الإجراءات الإسرائيلية القمعية 16

2-7 الزواج والطلاق 16

2-7-1 انخفاض في أعداد عقود الزواج خلال العام 2002 *16*

2-7-2 انخفاض في عدد وقوعات الطلاق *17*

3- المؤشرات الصحية **18**

3-1 حصة الرعاية الصحية من الموازنة العامة 19

3-2 زيادة كبيرة في عدد المواليد الأحياء المبلغ عنهم في قطاع غزة وتراجعه في الضفة الغربية 20

3-3 زيادة كبيرة في وفيات الرضع والأطفال 20

3-4 الأطباء لكل 100 ألف من السكان 21

3-5 ثبات في نسبة الأسرة الطبية لعدد السكان 22

3-6 زيادة كبيرة في نسبة المؤمنين صحياً 22

3-7 زيادة محدودة في عدد مراكز الرعاية الأولية 23

3-8 أثر الإجراءات القمعية الإسرائيلية على الوضع الصحي 23

3-8-1 استمرار تزايد عدد الشهداء *23*

3-8-2 استمرار تزايد عدد الجرحى *24*

3-8-3 صعوبات في الحصول على الخدمات الصحية والغذاء *24*

3-8-4 انتشار واسع لسوء التغذية وفقر الدم بين أطفال ونساء فلسطين *24*

4- مؤشرات التعليم **25**

4-1 حصة التعليم من الموازنة العامة 25

4-2 الخصائص التعليمية لأفراد المجتمع الفلسطيني 26

4-2-1 معرفة القراءة والكتابة: الفجوة بين الجنسين آخذة في التقلص *26*

4-2-2 التحصيل العلمي: تحسن بسيط *27*

4-3 المؤشرات الخاصة بالمؤسسات التعليمية 27

4-3-1 استمرار زيادة عدد المدارس واستمرار انخفاض عدد رياض الأطفال *27*

4-3-2 زيادة طبيعية لطلبة المدارس وتراجع نسبة طلبة رياض الأطفال *28*

4-3-3 ثبات نسبة التحاق الإناث إلى الذكور في المرحلة الأساسية 29
4-3-4 زيادة في عدد المعلمين والمعلمات تفوق نسبة الزيادة في عدد الطلبة 29
4-3-5 استمرار انخفاض نسبة التسرب 30
4-3-6 انخفاض نسبة الرسوب في المرحلة الأساسية وارتفاع بسيط في المرحلة الثانوية 30
4-3-7 تحسن معدل عدد الطلبة لكل معلم 31
4-3-8 الكثافة الصفية: تغير محدود 31
4-3-9 التعليم العالي: زيادة كبيرة في أعداد طلبة الجامعات وتقلص الفجوة بين الجنسين 32
4-4 القمع الإسرائيلي يعيق العملية التعليمية 33

5- مؤشرات ثقافية 34
5-1 انخفاض عدد المراكز الثقافية العاملة في الضفة الغربية وقطاع غزة 35
5-1-1 انخفاض في عدد الأنشطة الثقافية 35
5-1-2 تراجع كبير في عدد المشاركين في النشاطات الثقافية 36
5-2 انخفاض عدد الصحف العاملة 36
5-3 تراجع في عدد المجلات الصادرة 37
5-4 تراجع في عدد المتاحف العاملة 37
5-5 تراجع عدد زوار المسارح 37
5-6 تراجع عدد الأفلام التي عرضتها دور السينما المرخصة 38
5-7 ثبات عدد محطات الإذاعة ومحطات التلفزيون 38
5-8 انتشار محدود لأجهزة الحاسوب 39
5-9 استمرار اعتداءات الاحتلال الإسرائيلي على الصحافة والصحافيين 39

6- الضمان الاجتماعي ونوعية الحياة 39
6-1 الشروع بتطبيق قانون الخدمة المدنية 40
6-2 تفاقم مشكلة البطالة 40
6-3 تزايد نسبة الأسر التي تلقت مساعدات 42
6-4 الدعم غير الممأسس 42
6-5 وزارة الشؤون الاجتماعية 43
6-5-1 تراجع حصة النفقات الجارية العامة على الشؤون الاجتماعية 44
6-6 مؤسسة أسر الشهداء والجرحى 45
6-7 زيادة في أعداد متلقي الدعم من "الأونروا" 46
6-7-1 مساعدات لأسر الجرحى المعوقين 47
6-8 لجان الزكاة تواصل تقديم مساعداتها 47
6-9 الصليب الأحمر: برامج إغاثية عديدة 48
6-9-1 برنامج الإغاثة في الخليل 49
6-9-2 برامج إغاثية أخرى 49
6-10 استراتيجيات صمود الأسر الفلسطينية 50
6-11 المسكن وظروف السكن 50
6-11-1 تحسن نسبي في معدل عدد الغرف وكثافة المسكن 51

6-11-2 البيت الملك هو النمط السائد 51
6-11-3 ارتباط المسكن بالخدمات العامة 51
6-11-4 ارتفاع في نسبة الأسر الفلسطينية التي لديها هاتف خلوي 52
6-11-5 انخفاض حاد في رخص الأبنية للأغراض السكنية 52
6-12عدد كبير من التجمعات تفتقر للخدمات العامة 53
6-13تدمير واسع للمباني السكنية والبنية التحتية 53

7- مستويات المعيشة 55
7-1 نحو نصف الأسر فقدت أكثر من نصف دخلها 55
7-2 انخفاض الدخل الشهري الوسيط للأسرة الفلسطينية 55
7-3 إنفاق الأسرة 56
7-4 انتشار واسع للفقر 56
7-5 تدهور مستمر في مؤشرات سوق العمل 57
7-5-1 القوة البشرية 58
7-5-2 تزايد معدلات البطالة خلال سنوات الانتفاضة 59
7-5-3 ارتفاع معدلات البطالة الموسعة 60
7-5-4 انخفاض عدد العاملين (العمالة التامة والعمالة المحدودة) (حسب معايير ILO) 61
7-5-5 زيادة في معدل الإعالة الاقتصادية 61
7-5-6 استمرار انخفاض نسبة العاملين في إسرائيل والمستوطنات (حسب معايير ILO) 61
7-5-7 استمرار انخفاض نسبة العاملين بأجر 62
7-5-8 المهنة الرئيسية (حسب معايير ILO) 62
7-5-9 النشاط الاقتصادي (حسب معايير ILO) 62
7-5-10 ارتفاع في معدل الأجر اليومي 63
7-5-11 فجوة واسعة في الأجور بين الجنسين 64

8- مؤشرات البيئة القانونية 64
8-1 استمرار تصاعد الانتهاكات الإسرائيلية لحقوق المواطن الفلسطيني خلال العام 2002 65
8-1-1 إعادة احتلال الضفة الغربية 65
8-1-2 تصاعد استخدام القوة المفرطة والإعدام خارج نطاق القانون وارتكاب المذابح ضد المدنيين 65
8-1-3 الاستمرار في استخدام المدنيين كدروع بشرية 66
8-1-4 تكثيف حملات الاعتقال والمداهمة 66
8-1-5 القيام بإبعاد المدنيين الفلسطينيين 67
8-1-6 تصاعد الممارسات الإسرائيلية اللاإنسانية والحاطة بالكرامة 67
8-1-7 تصاعد الاعتداءات على حرية الحركة والتنقل 67
8-1-8 استمرار الاعتداءات على الأطقم الطبية والصحافيين والمؤسسات الإعلامية 69
8-1-9 تكثيف الاعتداءات على الممتلكات المدنية الفلسطينية الخاصة والعامة 69
8-1-10 تصاعد أعمال تجريف الأراضي الزراعية واقتلاع الأشجار والمصادرة لبناء جدار الفصل العنصري 69
8-2 أداء السلطات الفلسطينية الثلاث وحالة حقوق المواطن الفلسطيني 71
8-2-1 تواضع الأداء التشريعي للمجلس التشريعي 71
8-2-2 تراجع الأداء الرقابي للسلطة التشريعية 71

8-2-3 إنجازات قضائية على الرغم من المعيقات *72*
8-2-4 ازدياد طفيف في عدد العاملين في أجهزة العدالة الجنائية *72*
8-2-5 تراجع أداء السلطة التنفيذية تحت وطأة القمع الإسرائيلي *72*
8-3 مؤشرات الجريمة والضحية: 73
8-3-1 تراجع الأفعال الإجرامية المبلغ عنها (1999 – 2002) *73*
8-3-2 تراجع عدد الموقوفين في السجون الفلسطينية 1999-2002 *73*
8-3-3 انخفاض عدد الأحداث المتهمين بارتكاب أفعال إجرامية عام 2002 *74*
8-3-4 استمرار التراجع في عدد القضايا الواردة والمفصولة للمحاكم في الضفة الغربية وقطاع غزة للعام 2002 *74*

المراجـــــع **75**
الملحق الاحصائـــــي **77**

قائمة الأشكال البيانية

شكل 2-1: الهرم السكاني في الضفة الغربية وقطاع غزة، تقديرات منتصف العام 2002 14
شكل 3-1: تطور النفقات العامة الجارية على الرعاية الصحية الفلسطينية خلال الفترة 1995-2003 19
شكل 3-2: تطور حصة النفقات العامة الجارية على الرعاية الصحية خلال الفترة 1995-2003 19
شكل 4-1: تطور النفقات العامة الجارية على التعليم الفلسطيني حتى نهاية المرحلة الثانوية للفترة 1995-2003 25
شكل 4-2: تطور حصة الإنفاق العام الجاري على التعليم حتى نهاية المرحلة الثانوية للفترة 1995-2003 26
شكل 4-3: معدلات معرفة القراءة والكتابة للسكان الفلسطينيين (15 سنة فأكثر) في الضفة الغربية وقطاع غزة حسب العمل والجنس، 2002 27
شكل 4-4: نسب التسرب في الضفة الغربية وقطاع غزة حسب المرحلة للأعوام الدراسية 1995/1994-2002/2001 30
شكل 4-5: معدل عدد الطلبة لكل معلم حسب الجهة المشرفة للأعوام الدراسية 1997/1996-2002/2001 31
شكل 4-6: توزيع الطلبة في الجامعات الفلسطينية حسب الجنس للأعوام الدراسية 1995/1994-2003/2002 33
شكل 6-1: تطور حصة النفقات العامة الجارية على الشؤون الاجتماعية للفترة 1995-2003 44
شكل 6-2: تطور النفقات العامة الجارية على الشؤون الاجتماعية للفترة 1995-2003 45
شكل 7-1: معدل المشاركة في القوى العاملة في الاراضي الفلسطينية حسب الجنس (حسب معايير ILO) 1995-2002 59
شكل 7-2: نسبة البطالة في الاراضي الفلسطينية حسب المنطقة (حسب معايير ILO) 1995-2002 60
شكل 7-3: توزيع القوى العاملة في الضفة الغربية حسب العلاقة بقوة العمل، 2002 60
شكل 7-4: توزيع القوى العاملة في قطاع غزة حسب العلاقة بقوة العمل، 2002 60
شكل 7-5: توزيع العاملين في الاراضي الفلسطينية حسب الجنس والنشاط الاقتصادي (حسب معايير ILO)، 2002 63
شكل 7-6: معدل الأجر اليومي للعاملين في الضفة الغربية وقطاع غزة حسب مكان العمل (حسب معايير ILO) 1995-2002 64

المفاهيم والمصطلحات

اعتمدت تعريفات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، التي تعتمد، بشكل أساسي، المعايير الدولية المستخلصة من توصيات الأمم المتحدة في تفسير المفاهيم والمصطلحات المستخدمة في مسوحها، وقد صيغت بما يتناسب وخصوصية المجتمع الفلسطيني.

نسبة الجنس: عدد الذكور لكل مائة من الإناث ضمن السكان.

كثافة المسكن: وهي عدد الأفراد في الغرفة، وتحسب بقسمة عدد أفراد الأسرة الذين يسكنون في الوحدة السكنية على عدد الغرف التي يسكن فيها أفراد الأسرة.

التركيب العمري والنوعي: تركيب السكان حسب عدد أو نسبة الذكور والإناث ضمن كل فئة عمرية. ويعد التركيب العمري والنوعي للسكان النتيجة التراكمية للاتجاهات السابقة في معدلات الخصوبة والوفيات والهجرة. ويعتبر توفر المعلومات حول التركيب العمري والنوعي شرطاً أساسياً مسبقاً لوصف وتحليل العديد من أنواع البيانات الديمغرافية.

المدارس الخاصة: هي المدارس التي لا تتبع لأي من الوزارات المختلفة أو وكالة الغوث الدولية.

معدل التسرب: هو حاصل قسمة مجموع الطلبة الذين تركوا المدرسة (مرحلة التعليم العام) نهائياً، ولم يلتحقوا بأية مدرسة أخرى خلال العام الدراسي الذي يبدأ في 9/1 من العام وينتهي في 8/31 من العام التالي، على مجموع الطلبة المسجلين في مرحلة التعليم العام خلال تلك الفترة، أي أن هذا المعدل قد حسب للأفراد الذين أكملوا أقل من 12 سنة دراسية.

معدلات الالتحاق العمرية: هو حاصل قسمة مجموع الطلبة الملتحقين فعلاً في مؤسسات التعليم العام في مرحلة معينة على مجموع السكان الذين تقع أعمارهم ضمن السن القانونية للالتحاق في تلك المرحلة.

معدل الخصوبة الكلي: متوسط عدد المواليد الأحياء لكل امرأة (أو مجموعة نساء) خلال فترة حياتها (حياتهن) الإنجابية حسب معدلات الخصوبة العمرية لسنة ما، وهو ناتج عن مجموع معدلات الخصوبة التفصيلية العمرية مضروباً في خمسة.

معدل وفيات الرضع: عدد وفيات الرضع (الذين تقل أعمارهم عن سنة) لكل 1,000 من المواليد الأحياء خلال سنة معينة.

المولود الحي: هو الطفل الذي ولد حياً وصرخ أو بكى عند الولادة أو ظهرت عليه أية علامة أخرى من علامات الحياة عند الولادة.

معدل وفيات من تقل أعمارهم عن 5 سنوات: نسبة المتوفين من الأطفال المولودين قبل بلوغ عمرهم خمس سنوات.

إنفاق الأسرة:

1. النقد الذي يصرف على شراء السلع والخدمات المستخدمة لأغراض معيشية.
2. قيمة السلع والخدمات التي تتلقاها الأسرة من رب العمل وتخصص لاستهلاك الأسرة.
3. النقد الذي يتم إنفاقه على الرسوم والضرائب (غير الاستثمارية)، والزكاة، والصدقات، والهدايا، والتبرعات، والفوائد على الديون، والأمور غير الاستهلاكية الأخرى.

استهلاك الأسرة:

1. النقد الذي يصرف على شراء السلع والخدمات المستخدمة لأغراض معيشية.
2. قيمة السلع والخدمات التي تتلقاها الأسرة من رب العمل وتخصص لاستهلاك الأسرة.
3. السلع التي يتم استهلاكها أثناء فترة التسجيل من إنتاج الأسرة الذاتي.

4. القيمة التقديرية للمسكن الملك.

نسبة الإعالة: عدد المعالين (وتشمل الأطفال الذين تقل أعمارهم عن 15 سنة، وكبار السن الذين تزيد أعمارهم على 65 سنة) لكل 100 شخص في سن العمل (أي الذين أعمارهم بين 15–64 سنة).

مستوى المعيشة = استهلاك الأسرة من الطعام / استهلاك الأسرة الكلي

هذا المؤشر مبني على فرضية تقول: يتحدد مستوى المعيشة (موقع الأسرة من الفقر) على نسبة استهلاك الطعام من الاستهلاك الكلي للأسرة، (قانون أنجلز)، بمعنى أنه إذا زادت حصة الطعام، فإنها تكون على حساب الحصص الأخرى المخصصة للمسكن، والتعليم، والصحة ..الخ. ومن الجدير بالذكر أن نسبة استهلاك الطعام في الدول الغنية لا تزيد على 20%.

القوة البشرية: جميع الأفراد في محافظات الضفة الغربية وقطاع غزة الذين أتموا 15 سنة فأكثر.

العمالة: تشمل هذه الفئة كل من ينطبق عليه مفهوم العمالة، أي جميع الأفراد الذين ينتمون لسن العمل (القوة البشرية) ويعملون، ويضم ذلك أصحاب العمل، والمستخدمين بأجر، والعاملين لحسابهم أو في مصالحهم الخاصة، بالإضافة لأعضاء الأسرة غير مدفوعي الأجر.

البطالة : **(حسب معايير منظمة العمل الدولية)**: تشمل هذه الفئة جميع الأفراد الذين ينتمون لسن العمل ولم يعملوا أبداً خلال فترة الإسناد في أي نوع من الأعمال، وكانوا خلال هذه الفترة مستعدين للعمل، وقاموا بالبحث عنه بإحدى الطرائق مثل مطالعة الصحف، والتسجيل في مكاتب الاستخدام، وسؤال الأصدقاء والأقارب، أو غير ذلك من الطرائق.

البطالة: **(تعريف موسع)**: تم احتساب عدد العاطلين عن العمل في التعريف الموسع للبطالة، بإضافة الأفراد خارج القوى العاملة بسبب اليأس من البحث عن عمل إلى العاطلين عن العمل حسب معايير منظمة العمل الدولية.

العمالة المحدودة: تضم هذه المجموعة جميع الأفراد الذين ينطبق عليهم مفهوم العمالة ويعملون بصورة غير اعتيادية، سواء أكانوا يعملون عدد ساعات أقل من المعتاد لسبب من الأسباب ويرغبون في ذات الوقت، بزيادة عدد ساعات عملهم إلى العدد الطبيعي (35 ساعة فأكثر أسبوعياً)، ويحاولون زيادة هذا العدد بإحدى الطرائق، كالبحث عن عمل إضافي، أو يحاولون تأسيس عمل خاص أو مصلحة خاصة. ويندرج كذلك ضمن العمالة المحدودة أولئك الذين يرغبون في تغيير عملهم لأسباب اقتصادية، مثل عدم كفاية الراتب، أو بسبب ظروف العمل السيئة، ويسمى هذا في نشرات الجهاز المركزي للإحصاء بالعمالة المحدودة غير الظاهرة.

المهنة: المقصود بالمهنة، الحرفة أو نوع العمل الذي يباشره الفرد إذا كان عاملاً، أو الذي باشره سابقاً إذا كان عاطلاً عن العمل، بغض النظر عن طبيعة عمل المنشأة التي يعمل بها، وبغض النظر عن مجال الدراسة أو التدريب الذي تلقاه الفرد.

النشاط الاقتصادي: هو نوع العمل الذي تزاوله المنشأة التي يعمل فيها الفرد (بغض النظر عن مهنته) إذا كان يعمل في منشأة، أما إذا كان بائعاً متجولاً، فيبين نشاطه الرئيسي الذي يزاوله أو نوع السلعة أو نوع العمل (أو الاثنين معاً) الذي يزاوله.

نوع التجمع: صنفت التجمعات السكانية إلى ثلاثة أصناف، وهي: حضر، وريف، ومخيمات.

الحضر: هو كل تجمع يبلغ عدد سكانه 10,000 نسمة أو أكثر، وجميع مراكز المحافظات بغض النظر عن حجمها، وجميع التجمعات التي يبلغ عدد سكانها ما بين 4,000 – 9,999 نسمة، شريطة أن تتوفر فيها أربعة عناصر من العناصر التالية على الأقل: شبكة كهرباء عامة، وشبكة مياه عامة، ومكتب بريد،

ومركز صحي بدوام كامل لطبيب طيلة أيام الأسبوع، ومدرسة ثانوية تمنح شهادة الثانوية العامة.

الريف: هو كل تجمع يقل عدد سكانه عن 4,000 نسمة، وكل تجمع يبلغ عدد سكانه ما بين 4,000– 9,999 نسمة دون أن تتوفر فيه أربعة عناصر من الخدمات المذكورة أعلاه.

المخيم: وهو كافة التجمعات التي يطلق عليها اسم مخيم، وتديره وكالة الغوث الدولية.

الأجرة اليومية للعامل: مجموع الأجر النقدي الصافي المدفوع لجميع المستخدمين مقسوماً على مجموع أيام العمل للمستخدمين، حسب معدل سعر الصرف لشهر البحث.

المعوق: الشخص المصاب بعجز كلي أو جزئي، خلقي أو غير خلقي، وبشكل مستقر في أي من حواسه أو قدراته الجسدية أو النفسية أو العقلية إلى المدى الذي يحد من إمكانية تلبية متطلبات حياته العادية في ظروف أمثاله من غير المعوقين (قانون حقوق المعوقين).

التقسيمات الجغرافية: تم اعتماد التقسيمات الإدارية السائدة، حيث قسمت الأراضي الفلسطينية إلى منطقتين هما: الضفة الغربية وقطاع غزة. وقسمت الضفة الغربية إلى 9 محافظات، وأحياناً إلى 3 مناطق:
شمال الضفة الغربية: ويضم محافظات نابلس، وطولكرم، وقلقيلية، وجنين، ومنطقتي طوباس وسلفيت.
ووسط الضفة الغربية: ويضم محافظات رام الله– البيرة، والقدس وأريحا. وجنوب الضفة الغربية: ويضم محافظتي بيت لحم والخليل.

باقي الضفة الغربية: المقصود به الضفة الغربية، بدون القدس العربية وضواحيها التي ضمتها إسرائيل في أعقاب حرب حزيران 1967، ويعود استثناء القدس إلى طبيعة البيانات الإحصائية المتوفرة.

الأسرة: تعرف الأسرة بأنها فرد أو مجموعة أفراد تربطهم أو لا تربطهم صلة قرابة، ويقيمون عادة في مسكن واحد أو جزء منه، ويشتركون في المأكل أو في أي وجه من ترتيبات المعيشة الأخرى.

أسرة خاصة: هي الأسرة التي ينطبق عليها تعريف الأسرة السابق الذكر.

أنواع الأسر الخاصة: تقسم الأسر الخاصة (المعيشية) حسب تركيبها الأسري إلى الأنواع التالية:

1.أسرة من فرد واحد: وهي الأسرة التي تتكون من شخص واحد فقط.

2.أسرة نووية: **(الأسرة النواة):** وهي الأسر المعيشية التي تتكون كلية من نواة أسرية واحدة، وتتشكل من: أسرة مؤلفة من زوجين فقط، أو من زوجين مع ابن أو ابنة (بالدم فقط وليس بالتبني) أو أكثر، أو أب (رب الأسرة) لديه ابن أو ابنة أو أكثر، أو أم (رب الأسرة) لديها ابن أو ابنة أو أكثر، مع عدم وجود أي شخص من الأقرباء الآخرين أو من غير الأقارب.

3.أسرة ممتدة: تتشكل من نواة أسرية واحدة أو أكثر مع وجود شخص أو أكثر في الأسرة تربطهم برب الأسرة صلة قرابة (بالدم أو بالنسب)، مع عدم وجود أي شخص من غير الأقارب (الآخرين)، أو تتكون من شخصين أو أكثر تربط بينهما صلة قربى، دون أن يشكل أي منهم نواة أسرية. باختصار، يجب وجود رب أسرة ووجود شخص واحد على الأقل من الأقارب غير الزوج/الزوجة وغير الأبناء، مع عدم وجود أي شخص من غير الأقارب.

4. أسرة مركبة: تتشكل من نواة أسرية واحدة أو أكثر، مع وجود أو عدم وجود شخص أو أكثر في الأسرة تربطهم برب الأسرة صلة قرابة (بالدم أو بالنسب) مع وجود شخص واحد على الأقل من غير الأقارب (الآخرين)، أو تتكون من شخصين أو أكثر لا تربط بينهما صلة قربى، دون أن يشكل أي منهم نواة أسرية. باختصار، يجب وجود رب أسرة وشخص واحد على الأقل من غير الأقارب، **بغض النظر عن باقي أفراد الأسر.**

نوع المسكن: وهو الشكل الهندسي أو المعماري للمسكن، والذي قد يكون فيلا، أو داراً، أو شقة، أو غرفة مستقلة، أو أي شكل آخر. مثل (براكية أو خيمة...الخ).

الفيلا: هي مبنى قائم بذاته مشيد من الحجر النظيف عادة، ومعد أصلاً لسكن أسرة واحدة عادة، ويتكون من طابق واحد بجناحين أو من طابقين أو أكثر، يصل بينهما درج داخلي، ويخصص أحد الأجنحة في حالة الطابق الواحد أو الطابق الثاني للنوم، والجناح الآخر أو الطابق الأرضي للاستقبال والمطبخ والخدمات بمختلف أنواعها، كما يتوفر في الغالب للفيلا حديقة تحيط بها بغض النظر عن مساحتها بالإضافة إلى سور يحيط بها من الخارج، وكراج للسيارة كما يغطى السطح العلوي للفيلا بمادة القرميد على الأغلب، ويمكن أن يوجد ضمن حدود الفيلا أحد المباني أو الملاحق ويكون من مكوناتها.

الدار: وهي مبنى معد أصلاً لسكن أسرة واحدة أو أكثر، ويمثل البناء التقليدي في فلسطين، وقد تتكون الدار من طابق واحد أو طابقين تستغلهما أسرة واحدة، أما إذا كانت الدار مقسمة إلى وحدات سكنية منفصلة كل منها تشمل المرافق الخاصة بها ويقيم بكل منها أسرة مستقلة، فيعتبر كل مسكن شقة.

الشقة: وهي جزء من دار أو عمارة تتكون من غرفة أو أكثر مع المرافق من مطبخ وحمام ومرحاض، ويقفل عليها جميعاً باب خارجي، وهي معدة لسكن أسرة واحدة، ويمكن الوصول إليها عن طريق درج أو ممر يؤدي إلى الطريق العام.

غرفة مستقلة وهي غرفة قائمة بذاتها ليس بها مرافق، بل تشترك عادة مع غيرها من الغرف في المرافق (مطبخ – حمام – مرحاض) وهي معدة أصلاً للسكن وتوجد عادة على أسطح المباني أو بالفناء، وتكون جزءاً من دار أو فوق أسطح العمارات.

أخرى: تشمل أي حالات أخرى غير ما سبق مثل الخيمة والبراكية والأكواخ والكهوف والمغارات، أو أي مكان مشغول بسكن ولا ينطبق عليه أي من التصنيفات السابقة.

الغرفة: هي أية مساحة تساوي أو تزيد على (4) م2 (أربعة أمتار مربعة فأكثر) محاطة بجدران وسقف يسهل عزل المستخدمين لها عن الآخرين، وتعتبر الشرفات (الفرندات) المقززة غرفة إذا كانت مساحتها مساوية أو تزيد على أربعة أمتار مربعة ومستخدمة لأي غرض من الأغراض المعيشية، وتعتبر الصالة غرفة، ولا يعتبر من ضمن الغرف كل من المطبخ والحمام والمرحاض والممرات. كما لا يعتبر من الغرف تلك المخصصة للحيوانات والدواجن، وكذلك الغرف المستخدمة للعمل فقط.

عدد الغرف للأسرة: وهو عدد الغرف التي تشغلها الأسرة، ويساوي عدد الغرف في المسكن إذا كانت تسكن في الوحدة السكنية أسرة واحدة فقط، أما إذا كان في الوحدة السكنية أسرتان فينبغي أن يكون عدد الغرف لكلا الأسرتين مساوياً لعدد الغرف في الوحدة السكنية.

حيازة المسكن: ويمثل كيفية حيازة الأسرة للمسكن، وتكون إحدى الحالات التالية:

1. مستأجر: إذا كان المسكن مستأجراً دون أثاث مقابل إيجار يتم دفعه شهرياً أو كل مدة معينة.
2. ملك: وذلك إذا كان المسكن ملكاً للأسرة أو لأحد أفرادها الذين يقيمون بالمسكن عادة.
3. دون مقابل: وذلك في حالة حيازة المسكن بدون دفع أي مبالغ كأن يكون المالك أباً أو أماً أو أحد أقارب رب الأسرة أو أحد أفرادها الذين لا يقيمون بالمسكن أو مقدماً من جهة أخرى دون مقابل.
4. مقابل عمل: إذا كان المسكن مقدماً للأسرة نتيجة علاقة عمل تربط أحد أفراد الأسرة بجهة العمل دون دفع إيجار. وسواء أكانت هذه الجهة تملك المسكن أم تقوم هي بدفع الإيجار للمالك الأصلي.

توفر السلع المعمرة لدى الأسرة: وهو توفر بعض السلع التي تدوم طويلاً لدى الأسرة وهي :

سيارة خصوصية وهي السيارات المخصصة للاستخدام الخاص للأسرة وثلاجة كهربائية وسخان شمسي وتدفئة مركزية ومكتبة منزلية (توفر 10 كتب غير مدرسية على الأقل تستخدم لتنمية الجوانب الثقافية أو الدينية ...الخ) وطباخ غاز وغسالة ملابس وتلفزيون وفيديو وكمبيوتر وصحن لاقط (ستلايت)...الخ.

ملكية المبنى: ويمثل كيفية امتلاك المبنى، ويمكن أن تكون إحدى الحالات التالية:
خاص: سواء أكان المالك من الأفراد أم من المؤسسات.
حكومي: إذا كان المالك من مؤسسات السلطة الوطنية.
سلطة محلية: أن يكون المالك بلدية أو مجلساً قروياً.
تعاوني: يعني أن مالك المبنى جمعية تعاونية بغض النظر عن هدفها.
خيري: إذا تبع المبنى لجمعية أو مؤسسة خيرية.

استخدام المبنى: ويعني كيفية استخدام المبنى، ويمكن أن يكون إما مبنى سكنياً، حيث يعتبر سكنياً إذا كانت أكثر من نصف مساحته معدة لأغراض السكن، أو صناعياً، أو تجارياً، أو تعليمياً، صحياً، أو غير ذلك.

معدل الزواج الخام: عدد حالات الزواج لكل 1000 من السكان في منتصف العام.

معدل الطلاق الخام: عدد حالات الطلاق لكل 1000 من السكان في منتصف العام.

الضفة الغربية وقطاع غزة: مؤشرات اجتماعية مختارة، 1996-2002

المؤشر	وحدة الحساب	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002
السكان*	ألف شخص	2630.8	2783.1	2897.5	3019.7	3150.1	3299.0	3,472.0
نسبة الجنس	ذكر/ 100 أنثى	101.9	101.9	101.9	102.0	102.0	102.1	102.2
اقل من 15 سنة	(%)	46.8	46.8	46.9	46.9	46.8	46.7	46.4
15-64 سنة		49.7	49.7	49.7	49.7	49.9	50.0	50.4
65 سنة فما فوق		3.5	3.5	3.4	3.4	3.3	3.3	3.2
معدل نمو السكان**	(%)	5.80	3.97	4.08	4.14	4.27	3.6	3.5
توقع العمر عند الولادة**	سنة							
الجنسان		71.18	71.35	71.50	71.66	71.8	71.8	72.1
ذكور		69.59	69.76	69.93	70.10	70.3	70.4	70.6
إناث		72.84	72.99	73.14	73.28	73.4	73.6	73.7
معدل وفيات الرضع+**	لكل 1000 مولود حي	27.3	24.2	23.7	23.2	24.0	22.2	21.7
ذكور		-	26.9	26.3	25.7	25.2	24.6	24.1
إناث		-	21.4	21.0	20.5	20.1	19.7	19.2
معدل وفيات الأمومة (البيانات للعام 1995)	لكل 100 ألف مولود حي	70 -80❖	_	_	_	_	_	_
معدل الخصوبة الكلية	مولود/امرأة	-	6.04	--		5.93	_	_
استخدام وسائل منع الحمل	(%)	45.2	_	_		51.4	_	_
معدل المواليد الخام**	مولود/ ألف	44.40	42.69	42.01	41.35	40.7	40.1	39.6
معدل الوفيات الخام**	لكل 1000	6.11	4.78	4.65	4.51	4.4	4.3	4.2
العمر الوسيط عند عقد القران لأول مرة للذكور	سنة	-	23.00	23.94	24.10	24.1	24.2	23.5
العمر الوسيط عند عقد القران لأول مرة للإناث	سنة	-	18.00	18.70	18.80	18.9	19.0	18.4
نسبة السكان الحضر من مجموع السكان	(%)	-	53.1	_	_	_	_	_
نسبة سكان المخيمات إلى مجموع السكان	(%)	-	15.9	_	_	_	_	_
نسبة سكان الريف إلى مجموع السكان	(%)	-	31.0				_	_
نسبة اللاجئين إلى مجموع السكان	(%)	-	41.4	_	_	_	_	_
معرفة القراءة والكتابة للبالغين	من السكان (%) 15+	84.3 ❖	86.1	_	_	89.2	90.2	91.0
ذكور		91.5	92.2	_	_	93.4	95.3	95.7
إناث		77.0	79.7	_	_	83.9	85.0	86.4
نسبة التسرب في المرحلة الأساسية++	(%)	2.40	1.86	1.76	1.57	1.44	1.2	0.79
نسبة التسرب في المرحلة الثانوية++	(%)	6.98	5.83	6.24	5.26	5.9	4.5	3.13
معدل عدد الطلبة/ معلم+++	طالب/ معلم	29.8	29.2	29.5	29.4	27.7	28.1	27.8
معدل عدد الطلبة/ شعبة- المرحلة الأساسية+++	طالب/ شعبة	37.2	37.3	37.2	37.5	37.3	37.1	36.7
معدل عدد الطلبة/ شعبة- المرحلة الثانوية+++	طالب/ شعبة	30.2	29.9	30.2	30.3	30.2	30.6	30.6
الأسر المربوطة بيوتها بشبكة مياه	(%)	84.1	83.7	85	_	98.8	_	93.9
الأسر المربوطة بيوتها بشبكة مجار	(%)	34.0	33.8	38	39.3	43.9	_	45.8
نسبة الأسر المربوطة مساكنها بالكهرباء	(%)	98.1	94.7	94.6	_	99.2	_	_

المؤشر	وحدة الحساب	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002
نسبة الأسر التي تمتلك حاسوباً	(%)	_	4.0	7	_	10.8	13.1	12.6
نسبة الأسر التي تمتلك تلفازاً	(%)	89.6	85.0	89	_	89.7	94.2	93.0
الكثافة السكنية***	فرد/غرفة	2.45	2.0	1.88		1.91	2.0	2.1
نسبة الأسر التي تقتني مكتبة بيتية	(%)	22.9	13.9	_		13.4	_	18.4
عد المكتبات العامة****	عدد	295	_	13	20	_	_	_
إنفاق الفرد الشهري (بأسعار 1996)	دينار أردني	84.1	84.4	82.6	_	_	_	_
إنفاق الأسرة على الطعام من الإنفاق الكلي	(%)	38.7	38.5	40.3	_	_	_	_
نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي	دولار أمريكي	1774.4	1762.8	1889.6	2028.3			
نسبة متلقي المساعدة النقدية من وزارة الشؤون الاجتماعية	من السكان (%)	3.5	3.6	3.4	3.5	3.9	3.7	3.5
نسبة متلقي المساعدة النقدية من "الأنروا"	من السكان (%)	3.5	3.3	3.4	3.3	3.2		3.2
نسبة القوى العاملة المشاركة	من السكان 15 +(%)	40.0	40.5	41.4	41.6	41.5	38.7	38.1
معدل البطالة	(%)	23.8	20.3	14.4	11.8	14.1	25.5	31.3
ذكور		24.5	20.3	14.4	11.6	14.4		33.5
إناث		19.6	20.1	15.2	13.0	12.3		17.1
العاملون في القطاع الحكومي	من العاملين (%)	17.6	❖❖7.6	16.4	17.9	19.8	23.2	
العاملون في إسرائيل والمستوطنات	(%)	14.1	17.1	21.7	22.9	19.6	13.7	10.3
نسبة العاملين في الزراعة	(%)	14.2	13.1	12.1	12.6	13.7	12.0	14.8
نسبة العاملين في الصناعة	(%)	16.8	16.4	15.9	15.5	14.7	14.0	12.9
نسبة القوى العاملة المشاركة (إناث)	(%)	11.0	11.5	11.3	12.3	12.7		10.4
نسبة القوى العاملة إلى السكان	(%)	21.3	21.5	22.0	21.1	22.1	20.7	19.9
الأجر اليومي الوسيط	شيكل	46.2	50.0	57.7	69.2	69.2	61.5	60.0
معدل الأجر اليومي	شيكل	54.3	59.3	68.5	75.5	77.3	72.7	74.0
نسبة أجر المرأة إلى أجر الرجل*****	(%)	70.6	68.0	66.8	71.0	69.3	75.0	81.8
معدل الأسرة في المستشفيات	سرير/ ألف مواطن	1.00	1.17	1.13	1.27	1.3	1.4	1.35
معدل الأطباء	طبيب/ 100 ألف	-	99	114.9	128	140	134	150

ملاحظة: يؤخذ بعين الاعتبار، عند المقارنة، أن بيانات العام 1997 المتعلقة بالسكان والمساكن مصدرها التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت العام 1997، وبيانات السنوات الأخرى مصدرها مسوح بالعينة نفذها الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، وبعض بيانات العام 1998 هي فرضيات بنى عليها الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني تقديراته للسكان العام 1998.

* هذه البيانات إسقاطات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، بناء على نتائج التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت 1997.

** بيانات العامين 1998–2002، هي الفرضيات التي قدر، بناء عليها، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني عدد السكان في هذه الأعوام.

*** باستثناء ذلك الجزء من القدس الذي ضمته إسرائيل بعد حرب العام 1967.

**** عدد المكتبات العام 1996 يشمل المكتبات التي قام بمسحها فريق بإشراف وزارة الثقافة، وتشمل كل المكتبات التي تقدم خدمات للجمهور، ومن ضمنها مكتبات المساجد، بينما العدد للأعوام 1998 و1999 يقتصر على المكتبات العامة التي تشرف عليها وزارة الثقافة.

❖ البيانات خاصة بالعام 1995.

❖❖ الربع الثالث من العام 1997.

\+ أظهرت بيانات المسح الصحي– 2000 أن معدل وفيات الرضع المقدر بالطرق المباشرة للسنوات السابقة للمسح (1995–1999) في الضفة الغربية وقطاع غزة للذكور 25.3، وللإناث 25.6.

++ البيانات تخص السنوات الدراسية 1996/1995 و1997/1996 و1998/1997 و1999/1998 و2000/1999 و2001/2000، و2003/2002 على التوالي.

+++ البيانات تخص السنوات الدراسية 1997/1996 و1998/1997 و1999/1998 و2000/1999 و2001/2000 و2002/2001، و2003/2002 على التوالي.

1- مقدمـــــة

يهدف هذا العدد من المراقب الاجتماعي إلى رصد اتجاهات التغير فـــي المؤشـــرات المتعلقـــة بالأوضـــاع الاجتماعية الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة بعد حوالي عامين من بدء انتفاضة الأقصى، وتحديداً خلال العام 2002. لقد شهد العام 2002 تصعيداً ملموساً في السياسة العدوانية الإسرائيلية الهادفة إلى سحق الانتفاضـــة وتـــدمير الإرادة الوطنية الفلسطينية. وكانت هذه السنة من أكثر السنوات قساوة والأشد وطأة على الفلسطينيين منـــذ الاحـــتلال الإسرائيلي للضفة الغربية وقطاع غزة العام 1967. فقد تصاعد العدوان العسكري والسياسي الإسرائيلي بـــشكل غيـــر مسبوق، حيث أعادت القوات الإسرائيلية خلال هذا العام احتلال كافة مدن الضفة الغربية (باستثناء أريحا)، مـــستخدمة في ذلك الطائرات المقاتلة والمروحيات الحربية والدبابات والجرافات العسكرية لقـــصف وتـــدمير المقـــرات الأمنيـــة والمدنية، والمصانع، والميناء والمطار في قطاع غزة، ومحطات الإذاعة والتلفـــزة، والـــسجون ومراكـــز التوقيـــف، والمنشآت العامة والخاصة. هذا إلى جانب تدمير مئات المنازل وتشريد الآلاف من سكانها، وبخاصة في رفح ومخـــيم جنين، وانتهاك حرمة الآلاف من المنازل التي اقتحمها الجنود، وفرض حظر التجول على معظم مدن وأحياء الـــضفة الغربية لشهور عديدة.

كما أدت الإجراءات الإسرائيلية القمعية إلى قتل وجرح آلاف المواطنين الفلـــسطينيين، وتـــدمير المـــزارع، وتجريف آلاف الأشجار المثمرة، ومصادرة بعض مصادر المياه، بهدف إقامة جدار الفصل العنصري الـــذي يحـــول تدريجياً التجمعات السكانية إلى معتقلات جماعية، تعيش في ظروف غير إنسانية ومهينة بهدف إفقارهم والحـــط مـــن كرامتهم، وتحويلهم إلى عبيد خاضعين لمزاجية الحكومات الإسرائيلية وسياساتها العنصرية. وقد أدت هـــذه الظـــروف مجتمعة إلى إنهاك السلطة الوطنية الفلسطينية، وإرباك وزاراتها ومؤسساتها أو تعطيل عملها بالكامل، وإحباط جهودها للإصلاح وإعادة البناء الديمقراطيين، وإفقادها القدرة والإمكانية لتقديم المساعدات والخدمات للمواطنين الذين أصـــبحوا بأمس الحاجة لها.

ولا شك بأن هذه الإجراءات وآثارها المدمرة قد أصابت مجمل نواحي حياة الشعب الفلسطيني بالضرر البالغ، كما ألحقت الأذى بالعديد من الإنجازات المتواضعة التي حققتها المؤسسات الوطنية الفلسطينية الحكومية، أو الأهلية، أو الخاصة. وقد برز بعض هذه الآثار السلبية في المؤشرات الكمية التي تم رصدها خلال العام 2002 مقارنة بـــالأعوام التي سبقت الانتفاضة. أما بعضها الآخر فلم يظهر بشكل ملموس في المؤشرات الكمية، وهو بحاجة إلى دراسات نوعية تتلمس التغير في المستوى الكيفي كالخدمات الصحية والتعليمية وغيرها. كما أن العديد من هذه الظـــواهر لـــم تبـــرز معالمه بسبب بطء تأثر وتغير العديد من المؤشرات الاجتماعية بالظروف المحيطـــة مقارنـــة بالمؤشـــرات الأخـــرى كالمؤشرات الاقتصادية مثلاً.

وشكل جدار الفصل العنصري الذي تبنيه إسرائيل حول الأراضي الفلسطينية، تصعيداً جديداً فـــي إجـــراءات القمع والحصار الإسرائيلية. وقد أظهرت المسوح والتقارير التي أعدتها جهات محلية ودولية الخطورة الكبيـــرة التـــي يشكلها الجدار على الأوضاع الحياتية للفلسطينيين، وعلى مستقبلهم، بالإضافة إلى آثاره الاستراتيجية، من حيث فرض

حقائق على أرض الواقع بالقوة، والسيطرة على مصادر المياه ذات الأهمية الاستثنائية لسكان واقتصاد الأراضي الفلسطينية. وقد جرى التعرض إلى بعض الآثار المتولدة عن بناء الجدار في العدد الحالي من المراقب الاجتماعي، بسبب الأهمية الاستثنائية للآثار الناتجة عن بنائه، وستتم معالجته بالتفصيل في العدد القادم من المراقب الاجتماعي.

وتشير النظرة الملامحية الإحصائية التي يلقيها هذا العدد من المراقب الاجتماعي على النواحي المختلفة من الحياة الاجتماعية في الضفة الغربية وقطاع غزة، إلى استمرار الفجوات واللامساواة في المجتمع الفلسطيني حسب النوع الاجتماعي والمناطق والفئات العمرية والتجمعات السكانية المختلفة، حيث تظهر فروق مهمة في الحصول على الخدمات التعليمية والصحية والثقافية والرعاية الاجتماعية. وقد تتسع هذه الفجوة بين المناطق المختلفة أحياناً تبعاً لشدة الإجراءات القمعية التي تفرضها قوات الاحتلال على كل منطقة. فمثلاً تظهر هناك بعض الفروق بين مناطق شمال الضفة الغربية، وبخاصة جنين ونابلس مقارنة بمنطقة الوسط. كما تظهر البيانات أنه على الرغم من الاستمرار في توفر الخدمات المقدمة للسكان في المجالات التعليمية والصحية، فإنه من الناحية النوعية تراجعت هذه الخدمات لتصبح دون المستوى المرجو، وهو ما ساهم في انتشار الإحساس بعدم الثقة بين جمهور المستفيدين، وهذا يدعو إلى أهمية التفكير جدياً بخطط طوارئ وإغاثة وإعادة إعمار توفق بين نوعية الخدمات واستمرار توفرها لجميع الشرائح الاجتماعية والتجمعات السكانية، وهو ما يتطلب جهوداً وإمكانيات وإدارة ذات كفاءة متميزة.

يشمل هذا العدد، كما جرت العادة، مقارنات للتغير والثبات الذي حصل في الحياة الاجتماعية خلال العام 2002 بقدر ما تسمح به البيانات المتوفرة. وتتركز المؤشرات المرصودة في المجالات التالية: السكان، والصحة، والتعليم، والثقافة، والضمان الاجتماعي ونوعية الحياة، ومستويات المعيشة، والبيئة القانونية.

1. المؤشرات السكانية

ما زالت تطرح المؤشرات السكانية العديد من التحديات على صانعي السياسات الاجتماعية والاقتصادية في الضفة الغربية وقطاع غزة، حيث تشير معدلات النمو السكاني بين العامين 1997–2002 إلى وجود ارتفاع في معدل النمو السكاني بفعل الزيادة الطبيعة في السكان والهجرة المتوقعة. فقد بلغ معدل الزيادة الطبيعية العام 2002 في الأراضي الفلسطينية 3.6%، وهي بذلك من أعلى المعدلات في العالم.

وتؤكد الإسقاطات السكانية التي أعدها الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني استمرار الطابع الفتي للمجتمع الفلسطيني في الضفة والقطاع، إذ أن 46.4% من مجمل السكان تقل أعمارهم عن 15 سنة العام 2002. وتؤكد البيانات استمرار ارتفاع معدلات الخصوبة الكلية في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة، إذ بلغت العام 1999 في قطاع غزة 6.8 مولود، و5.5 مولود في الضفة الغربية. بالمقابل، يميل الاتجاه العام لمعدلات الوفيات إلى الانخفاض، وتميل معدلات البقاء على قيد الحياة للارتفاع، وتؤدي هذه العوامل مجتمعة إلى ارتفاع معدلات النمو السكاني، ما يتطلب سياسات اجتماعية واقتصادية لمواجهة هذه الزيادة.

وتشير البيانات السكانية الخاصة بالزواج والطلاق أن أعداد عقود الزواج والطلاق انخفضت العام 2002 في الأراضي الفلسطينية مقارنة بالعام 2001. وتشير هذه البيانات إلى استمرار ظاهرة الزواج المبكر، وبخاصة بين الإناث، وكذلك استمرار ظاهرة تعدد الزوجات، كما ازدادت وقوعات الطلاق بين الأفراد الأقل تعليماً وبين حالات الزواج المبكر، وخلال فترة السنوات الأولى من الزواج.

وعلى الرغم من التوصيات الحثيثة التي قدمتها الأعداد السابقة من المراقب الاجتماعي بضرورة إجراء العديد من الدراسات التفصيلية حول هذه الظواهر، بهدف الخروج بسياسات وأنظمة تشريعية ملائمة، فإننا ما زلنا نفتقد لمثل هذه التشريعات، وما زالت سياساتنا الاجتماعية بعيدة عن المس بهذه الظواهر.

2. مؤشرات صحية

عالج قسم المؤشرات الصحية أهم المؤشرات التي يمكن من خلالها قياس التغيرات التي حدثت على هذا القطاع خلال السنوات الأخيرة. ففيما يتعلق بحجم النفقات العامة الجارية على القطاع الصحي وحصته من إجمالي حجم هذه النفقات، أظهرت البيانات المتوفرة ارتفاعاً في حجم النفقات لتصل إلى حوالي مائة مليون دولار العام 2003 بعد أن كانت حوالي 73 مليون دولار العام 1995، لكن هذه الزيادة في حجم النفقات لم تنعكس في زيادة حصة قطاع الصحة، حيث أن حصة هذا القطاع تراجعت بشكل مستمر لتصل إلى 9.5% فقط من إجمالي النفقات العامة الجارية العام 2003، بعد أن كانت 14% العام 1995.

وعلى صعيد المواليد الأحياء المبلغ عنهم، تحققت زيادة ملحوظة في عددهم في الأراضي الفلسطينية بنسبة 2% العام 2002 عن العام 2001. وقد اقتصرت الزيادة على قطاع غزة الذي ازداد عدد المواليد الأحياء المبلغ عنهم فيه بنسبة 9.6%، في حين تراجع عدد الولادات الحية المبلغ عنها في الضفة الغربية بنسبة 4.0% بين العامين المذكورين. وتظهر البيانات أن عدد المواليد الأحياء المبلغ عنهم في قطاع غزة العام 2001 كان أقل من العام 2000، وقد يكون مرد هذا التغير ما بين الفترتين ناجماً عن تغييرات كبيرة في التسجيل وليس في عدد الولادات نفسها ما يشير إلى أهمية تحسين وتطوير آليات تسجيل الولادات الحية وتوحيدها بين الجهات المختلفة.

وفيما يخص توقع البقاء على قيد الحياة، تشير تقديرات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني إلى زيادة على هذا المعدل العام 2002 مقارنة بالعام 2001 ليصل إلى 72.1 العام 2002، (70.43 للذكور و73.57 للإناث)، بعد أن بلغ هذا المعدل 71.97 العام 2001 (70.43 للذكور و73.57 للإناث).

وعلى صعيد وفيات الرضع والأطفال في الأراضي الفلسطينية، فقد حدثت تغيرات سلبية على هذا الصعيد، بحيث ارتفع معدل وفيات الرضع المبلغ عنها في الأراضي الفلسطينية العام 2002 ليصل إلى 20.5 وفاة لكل ألف مولود حي العام 2002 بعد أن كان 14.5 وفاة فقط العام 2001، وقد كانت الزيادة في الضفة الغربية أكبر بكثير من قطاع غزة، وحقق معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة ارتفاعاً كبيراً أيضاً، حيث ارتفع ليصل إلى 23.7 وفاة لكل ألف مولود حي العام 2002 بعد أن كان 18.5 العام 2001. وقد كان الارتفاع مقتصراً على الضفة الغربية، في حين تحقق انخفاض في قطاع غزة، حيث ارتفع هذا المعدل في الضفة الغربية من 11.9 طفل لكل ألف مولود حي العام 2001 إلى 21.0 طفلاً العام 2002. فيما حقق هذا المعدل انخفاضاً من 27.9 طفل لكل ألف مولود حي العام 2001 إلى 27.0 طفلاً العام 2002 في قطاع غزة. وهو أمر قد يعود إلى تقطيع أوصال الضفة الغربية من قبل قوات الاحتلال الإسرائيلي وإغلاقها، وبالتالي حرمان المواطنين من الوصول للمراكز الصحية والمستشفيات. وبشكل عام، تقلصت الفجوة في وفيات الرضع والأطفال بين الضفة الغربية وقطاع غزة، لكن هذا التقلص ناتج عن تطورات سلبية في الضفة الغربية بسبب الإجراءات الإسرائيلية القمعية وليس عن تطورات إيجابية في قطاع غزة. ومن الممكن أيضاً أن تكون بعض هذه التغيرات المتحققة على وفيات الرضع والأطفال

دون سن الخامسة ناجمة عن زيادة في تسجيل هذه الوفيات. وقد شكلت الظروف المتعلقة بما قبل الولادة السبب الرئيس في وفيات الأطفال دون سن الخامسة في الأراضي الفلسطينية، وغالباً ما يكون مرد ذلك إلى صعوبة تلقي الرعاية الصحية لدى النساء الحوامل بسبب إجراءات الاحتلال الإسرائيلي.

وعلى صعيد معدل الأطباء للسكان، تظهر البيانات تراجعاً في هذا المعدل العام 2002 ليصل إلى 141.5 طبيب لكل مائة ألف من السكان بعد أن كانت 145.6 طبيب العام 2001، لكن في الغالب يعود هذا التراجع إلى تراجع في التسجيل. أما معدل عدد الأسرة الطبية لعدد السكان، فقد بقي ثابتاً بين العامين المذكورين عند 1.4 سرير لكل ألف من السكان، وهو ما يشير إلى زيادة في عدد الأسرة، ولكنها كانت زيادة تغطي الزيادة في عدد السكان، ولا تضيف تحسناً على حصتهم من الأسرة الطبية، وذلك على الرغم من الضغط الكبير الذي يقع على القطاع الصحي نتيجة القمع والعدوان الإسرائيلي.

أما على صعيد التأمين الصحي، فتظهر البيانات المتوفرة زيادة كبيرة في عدد المؤمنين صحياً العام 2002، ليصبح ثلاثة أرباع السكان في الأراضي الفلسطينية مؤمنين صحياً، بعد أن كانت نسبة المؤمنين صحياً 61% العام 2000. ويعود هذا الارتفاع إلى قرار تأمين الذين تعطلوا عن العمل بالمجان، عدا عن أسر الشهداء والجرحى. ويحظى التأمين الصحي الحكومي بالنسبة الأعلى من بين القطاعات الأخرى (التأمين الخاص وتأمين وكالة الغوث الدولية)، وقد كانت الزيادة المتحققة في نسبة المؤمنين لصالح التأمين الحكومي أيضاً، في حين حققت التأمينات الأخرى تراجعاً. ويمكن القول إن تردي الأوضاع الاقتصادية كان العامل الأساس في انخفاض نسبة السكان المؤمنين صحياً لدى التأمينات الصحية في القطاع الخاص، وهذا يعود إلى ارتفاع كلفة هذا النوع من التأمينات.

يعاني القطاع الصحي الفلسطيني بفعل الإجراءات الإسرائيلية القمعية بحق الشعب الفلسطيني بعد اندلاع انتفاضة الأقصى، فقد لحقت بهذا القطاع أضرار كبيرة نتيجة هذه الإجراءات شملت البنية التحتية، وتعطيل تقديم الخدمات الصحية للمواطنين، ويزيد العبء الملقى على عاتق هذا القطاع التشوهات التي لحقت به بفعل سياسات الاحتلال الإسرائيلي التي عملت على تهميش هذا القطاع ما قبل قيام السلطة الوطنية الفلسطينية، واستمرار الإجراءات الإسرائيلية التي تعيق من عملية تطوير هذا القطاع، حيث ما زال عدد الشهداء في زيادة مستمرة، ووصل إلى 2616 شهيداً منذ بداية انتفاضة الأقصى ولغاية 2003/8/25 منهم 21% من الأطفال دون سن الثامنة عشرة. واستمر ازدياد عدد الجرحى ووصل عدد المسجلين منهم إلى 36,737 لغاية التاريخ نفسه.

وتظهر البيانات المتوفرة وجود صعوبات كبيرة في الحصول على الخدمات الصحية والغذاء، حيث تواجه 40% من الأسر صعوبات في الحصول على الخدمات الصحية خلال الانتفاضة، وواجهت 63% من الأسر صعوبات في الحصول على المواد الغذائية اللازمة خلال الانتفاضة، وكانت هذه الصعوبات بشكل رئيسي بسبب الحصار أو منع التجول أو فقدان مصدر الدخل الأساسي. وأظهرت البيانات أيضاً انتشاراً واسعاً لسوء التغذية وفقر الدم، وبخاصة بين الأطفال والنساء، فقد ظهر انتشار واسع لفقر الدم بين النساء في سن الإنجاب (15–49 سنة) بنسبة 33%. أما عن انتشار فقر الدم بين الأطفال في العمر بين 6–59 شهراً، فإن 38% منهم يعانون من فقر الدم. وفيما يتعلق بانتشار سوء التغذية بين هؤلاء الأطفال، فقد ارتفعت نسبة الأطفال المصابين بقصر القامة العام

2002 مقارنة بالعام 2000 (قبيل اندلاع الانتفاضة) بنسبة 12.5%، كذلك الحال بالنسبة لمؤشرات سوء التغذية الأخرى (الهزل ونقص الوزن)، فقد بلغت نسبة الزيادة في هذين المؤشرين (78.5% و34.6% على التوالي).

3. مؤشرات التعليم

اشتمل قسم مؤشرات التعليم على أهم المؤشرات الخاصة بهذا القطاع، وعالج هذه المؤشرات بالمقارنة ما بين عدد من السنوات لرصد التغيرات التي حصلت عليها. وقد أظهرت البيانات ازدياد حجم النفقات العامة الجارية على التعليم الفلسطيني خلال الفترة 1995–2003، من حوالي 105 ملايين دولار إلى حوالي 185 مليوناً سنوياً في الفترة المذكورة. وعلى الرغم من زيادة حجم النفقات العامة الجارية على قطاع التعليم الإلزامي والثانوي في الفترة 1995–2003، فإن حصة هذا القطاع من النفقات الجارية العامة بشكل عام كانت متذبذبة بين عام وآخر، وقد بلغت حصة قطاع التعليم في بداية الفترة المدروسة 20.4%، تراجعت إلى 18.5% في العام 2003، ما يشير إلى أن الزيادة في حجم النفقات العامة لم يحمل معه زيادة في حصة قطاع التعليم كقطاع أساسي في المجتمع الفلسطيني.

وفيما يخص الخصائص التعليمية لأفراد المجتمع الفلسطيني، أظهرت المؤشرات الخاصة بمعرفة القراءة والكتابة تراجع نسبة الأمية في المجتمع الفلسطيني لتصل إلى 9% فقط بين الأفراد 15 سنة فأكثر العام 2002، بعد أن كانت 9.8% العام 2001. وقد كشفت البيانات عن استمرار وجود فجوة كبيرة بين الجنسين في نسبة الأمية، إلا أن انخفاض هذه النسبة شمل الجنسين، وحمل معه بعض التحسن في تقليص هذه الفجوة. وتظهر البيانات أن الفجوة بين الجنسين تنخفض كلما صغرت الفئة العمرية، ويلتغي وجود هذه الفجوة في الفئة العمرية الأصغر (15–19 سنة)، ما يشير إلى تحسن ملحوظ في تعليم الإناث في المجتمع الفلسطيني. وعلى صعيد التحصيل العلمي، أظهرت البيانات تحسناً بسيطاً لدى الجنسين، وبلغت نسبة الأفراد 15 سنة فأكثر الذين أنهوا مرحلة التعليم الجامعي الأولى فأكثر 6.4%، وهي النسبة نفسها تقريباً للعام 2001. وتراجعت نسبة من لم ينهوا أية مرحلة تعليمية إلى 16.8% العام 2002 بعد أن كانت 18.1% العام 2001.

أما فيما يخص المؤشرات الخاصة بالمؤسسات التعليمية، فقد رصد هذا العدد من المراقب الاجتماعي التغيرات التي حدثت على الكثير من المؤشرات التعليمية حول هذه المؤسسات. وقد أظهرت هذه المؤشرات زيادة سنوية في عدد المدارس بشقيها الأساسي والثانوي، وقد طالت هذه الزيادة رياض الأطفال أيضاً في السنوات التي سبقت اندلاع الانتفاضة الحالية، إلا أن عدد هذه الرياض آخذ في الانخفاض بعد اندلاع هذه الانتفاضة، فقد ازداد عدد المدارس 88 مدرسة بين العامين الدراسيين 2002/2001 و2003/2002، في حين تراجع عدد رياض الأطفال 48 روضة بين العامين الدراسيين المذكورين. وتظهر البيانات أن ارتفاع عدد المدارس قد شمل كافة جهات الإشراف (المدارس الحكومية، والمدارس الخاصة، والمدارس التابعة لوكالة الغوث الدولية)، وكانت الزيادة الأكبر لدى المدارس الحكومية.

ترافقت الزيادة في عدد المدارس مع زيادة طبيعية في عدد الطلبة، حيث حقق عدد الطلبة زيادة بنسبة 3.2% بين العامين الدراسيين 2002/2001 و2003/2002، وهي نسبة تتراوح حول معدلات الزيادة الطبيعية في عدد السكان في الأراضي الفلسطينية. وتظهر البيانات أن الزيادة في عدد الطلبة اقتصر على مرحلة المدارس، في حين حقق عدد الطلبة في رياض الأطفال تراجعاً، وقد يكون مرد ذلك إلى الأزمة الاقتصادية الخانقة التي يمر

فيها المجتمع الفلسطيني جراء الحصار والقمع والإجراءات الإسرائيلية القمعية بحق الشعب الفلسطيني بعد اندلاع انتفاضة الأقصى. وقد انعكس ازدياد عدد المدارس وانخفاض عدد رياض الأطفال على معدل عدد الطلبة لكل شعبة في كل منهما، حيث حقق هذا المعدل ارتفاعاً في رياض الأطفال ليصل إلى 25.1 طالب لكل شعبة العام الدراسي 2003/2002 بعد أن كان 24.7 طالب لكل شعبة العام الدراسي 2002/2001، في حين حقق معدل عدد الطلبة لكل شعبة في المرحلة الأساسية تحسناً، حيث انخفض ليصل إلى 36.7 بعد أن كان 37.1، وبقي هذا المعدل ثابتاً عند 30.6 طالب لكل شعبة في المرحلة الثانوية بين العامين المذكورين.

وتظهر البيانات ثبات في نسبة الذكور/الإناث الملتحقين بالتعليم المدرسي ورياض الأطفال بين العامين الدراسيين المذكورين، حيث بلغت نسبة الذكور الملتحقين بالمدارس ورياض الأطفال 50.4% في كلا العامين.

وتظهر البيانات، أيضاً، أن القطاع الحكومي ما زال يستأثر بالنسبة الأكبر من الطلبة بنسبة 65.2% تليها مدارس وكالة الغوث بنسبة 23.7%، ثم مدارس القطاع الخاص بنسبة 11.2%، وقد حققت نسبة الطلبة في المدارس الحكومية زيادة على حساب مدارس وكالة الغوث ومدارس القطاع الخاص، وتأتي هذه الزيادة بعد أن كان الاتجاه العام قبل اندلاع الانتفاضة لصالح الزيادة في مدارس القطاع الخاص، وهو ما يشير أيضاً إلى الأزمة الاقتصادية التي يمر بها المجتمع الفلسطيني جراء القمع والحصار الإسرائيلي، حيث أن تكلفة الالتحاق بالمدارس الخاصة مرتفعة مقابل مجانية التعليم الحكومي، وانخفاض نسبة الملتحقين بالمدارس الخاصة تشير إلى انخفاض نسبة الأسر القادرة على تغطية تكاليف التعليم في هذه المدارس، وبالتالي الاضطرار لإلحاق أبنائها في المدارس الحكومية المجانية. وقد أظهرت البيانات ثباتاً في نسبة التحاق الإناث إلى الذكور في المرحلة الأساسية عند 98 طالبة لكل مائة طالب، وزيادة في المرحلة الثانوية لتصل إلى 109 طالبات لكل مائة طالب العام 2003/2002، بعد أن كانت 108 طالبات لكل مائة طالب في السنة الدراسة التي سبقتها.

وعلى صعيد عدد المعلمين والمعلمات في المدارس ورياض الأطفال، حقق عددهم زيادة بنسبة 4.3%، وهي نسبة أعلى من الزيادة في عدد الطلبة البالغة 3.2%، ما انعكس على معدل عدد الطلبة لكل معلم الذي انخفض إلى 27.8 طالب لكل معلم في العام الدراسي 2003/2002، بعد أن كان 28.1 طالب لكل معلم في العام الدراسي 2002/2001. وقد شمل هذا الانخفاض المدارس الحكومية، ومدارس وكالة الغوث، والمدارس الخاصة، في حين أن رياض الأطفال حققت زيادة في عدد الطلبة لكل معلم توافقاً مع التراجع الحاد الذي أصاب خدمات رياض الأطفال في الأراضي الفلسطينية بعد اندلاع الانتفاضة، نتيجة الأزمة الاقتصادية الخانقة بسبب القمع والحصار الإسرائيلي.

وتظهر بيانات المدارس الأساسية والثانوية استمرار انخفاض نسب التسرب والرسوب، حيث انخفضت نسبة التسرب في مرحلة التعليم الأساسي لتصل إلى 0.8% في العام الدراسي 2002/2001، بعد أن كانت 1.2% العام الدراسي 2001/2000، وشمل هذا الانخفاض كلا الجنسين. وانخفضت نسبة التسرب في المرحلة الثانوية لتصل إلى 3.1% في الضفة والقطاع لكلا الجنسين في العام الدراسي 2002/2001، بعد أن كانت 4.5% العام 2001/2000. أما نسب الرسوب، فقد انخفضت في المرحلة الأساسية إلى 1.6% بعد أن كانت 2% بين العامين الدراسيين المذكورين وشمل هذا الانخفاض كلا الجنسين، في حين راوحت نسبة الرسوب في المرحلة الثانوية مكانها (1.1%).

وفيما يتعلق بالتعليم العالي، أظهرت البيانات ارتفاعاً كبيراً في إعداد طلبة الجامعات الفلسطينية، حيث بلغت نسبة الارتفاع 18.1% بين العامين الدراسيين 2002/2001 و2003/2002. وقد كانت الزيادة المتحققة لدى الطالبات الملتحقات بالجامعات المحلية أكبر بكثير من مثيلتها لدى الذكور، ما أدى إلى تقلص الفجوة بشكل كبير بين الجنسين لتصبح نسبة الطالبات إلى الطلاب 97 طالبة لكل مائة طالب.

أما الطلبة الملتحقون بكليات المجتمع المتوسطة، فقد أظهرت البيانات، أيضاً، زيادة في أعدادهم بنسبة 10.9% بين العامين الدراسيين المذكورين أعلاه، وكانت الزيادة لدى الطلبة أعلى بكثير من الطالبات، فبعد أن كانت الفجوة لصالح الطالبات في هذه الكليات، ومنذ سنوات طويلة، تلاشت في العام الدراسي الأخير لتصبح أعداد الطلاب والطالبات متساوية تقريباً.

وفيما يتعلق بأثر الإجراءات الإسرائيلية على العملية والمؤسسات التعليمية، تظهر تقارير وزارة التربية والتعليم الفلسطينية حول الانتهاكات الإسرائيلية على التعليم الفلسطيني في الفترة 2000/9/29 إلى 2003/12/15 ارتفاعاً متزايداً في أعداد الشهداء من الطلبة، فقد وصل عددهم في الفترة المذكورة إلى 420 شهيداً، وبلغ عدد الجرحى من الطلبة في الفترة المذكورة 3018 طالباً، وقد اعتقل عدد كبير من الطلبة أيضاً في الفترة المذكورة.

وقد لحقت أضرار كبيرة بالمؤسسات التعليمية نتيجة للعدوان الإسرائيلي عليها، حيث تعرض عدد كبير من المدارس للقصف والاقتحام، وتحولت بعض المدارس لثكنات عسكرية، وأغلق الاحتلال بعض المدارس بأوامر عسكرية، ما حرم الكثير من الطلبة والموظفين من الوصول إلى مدارسهم واستكمال العملية التعليمية بشكلها الاعتيادي. وبالإضافة إلى ذلك، أدت سياسة الحصار وعزل المناطق التي يمارسها الاحتلال الإسرائيلي على الأراضي الفلسطينية إلى تعطيل العملية الدراسية في كثير من الأحيان من خلال منع الطلبة والمدرسين من وصول مدارسهم.

وعلى صعيد الجامعات والكليات المتوسطة، كان للإجراءات الإسرائيلية القمعية أثرها الكبير على سير العملية التعليمية في هذه الجامعات، حيث أغلقت هذه الجامعات أبوابها لفترات طويلة أثناء فترات منع التجول التي فرضها الاحتلال الإسرائيلي على المدن الفلسطينية، عدا عن إغلاق بعض هذه الجامعات بأوامر عسكرية جائرة، كما حصل في جامعة الخليل. وقد تعرض عدد من الجامعات للاقتحام من قبل قوات الاحتلال الإسرائيلي، كما تعرضت منازل الطلبة لاقتحامات متكررة واعتقال المئات من الطلبة.

بشكل عام، أثرت سياسات الاحتلال الإسرائيلي القمعية على المسيرة التعليمية في الأراضي الفلسطينية برمتها وعلى المستويين الكمي والكيفي، ومن المتوقع أن تستمر تأثيرات القمع الإسرائيلي لفترة قادمة، ما يستدعي سياسة مواجهة مدروسة ومحكمة للحد من التأثيرات السلبية على العملية التعليمية، وبالتالي على المجتمع الفلسطيني بشكل عام، حيث تشكل الإجراءات الإسرائيلية القمعية بحق الشعب الفلسطيني بشكل عام، والطلبة بشكل خاص، عاملاً معطلاً للمسيرة التعليمية الفلسطينية، وتنعكس سلباً على أداء الطلبة ومقدرتهم على الالتحاق بمدارسهم ومؤسساتهم التعليمية.

4. المؤشرات الثقافية

تراجعت معظم المؤشرات الثقافية التي يرصدها المراقب الاجتماعي. فقد انخفض عدد المراكز الثقافية العاملة من 69 مركزاً في العام 2001 إلى 50 مركزاً في العام 2002. وانخفض عدد الأنشطة الثقافية التي نفذتها هذه المراكز، فقد تراجع عقد الندوات بنسبة 54% العام 2002، وتراجعت الدورات العامة بنسبة 45%، والمعارض الفنية بنسبة 62% للفترة نفسها، والعروض الفنية بنسبة 18%، فيما زادت المحاضرات بنسبة ضئيلة، بلغت 6% مقارنة بالعام السابق.

وتراجع عدد المشاركين في أنشطة هذه المراكز، فقد انخفض عدد زوار المعارض الفنية بنسبة 76% العام 2002 مقارنة بالعام 2001، وتراجع عدد المشاركين في الدورات العامة بنسبة 42% العام 2002 مقارنة بالعام 2001. وانخفض عدد المشاركين في الندوات التي عقدتها المراكز الثقافية خلال العام بنسبة 42% مقارنة بالعام السابق. وتراجع عدد المشاركين في العروض الفنية، بنسبة 19% العام 2002 مقارنة بالعام السابق.

وتراجع عدد الصحف الصادرة إلى النصف العام 2002 مقارنة بالعام السابق، ولم يحدث تغير على عدد الصحف اليومية، والبالغ عددها ثلاث صحف. وتراجع عدد المجلات الصادرة في الأراضي الفلسطينية من 42 مجلة العام 2001 إلى 33 مجلة العام 2002.

وتراجع أيضاً عدد المتاحف العاملة من 9 متاحف العام 2001 إلى خمسة متاحف العام 2002. وتراجع عدد المسارح وعدد المسرحيات المعروضة خلال الفترة نفسها.

وعملت في الأراضي الفلسطينية 15 محطة إذاعية و32 محطة تلفزيونية العام 2002، وهو العدد نفسه للعام 2001.

5. مؤشرات الضمان الاجتماعي ونوعية الحياة

أدى تصعيد العدوان الإسرائيلي على الأراضي الفلسطينية إلى زيادة حدة تدهور نوعية الحياة فيها، وإلى ازدياد أعداد الفلسطينيين الذين يعتمدون على المساعدات الإغاثية في حياتهم. وقد تركت حرب الاحتلال الإسرائيلي الشاملة على المواطن الفلسطيني آثارها السلبية على نوعية حياته في الضفة والقطاع، وتسببت بدفع الاقتصاد الفلسطيني إلى حافة الهاوية، وخلقت مناطق ومدناً ومحافظات منكوبة، تعاني من دمار هائل، ومن شلل في الحياة الاقتصادية، ومن عجز عن تلبية متطلبات الحياة اليومية، مثلما حصل في مخيم جنين وفي نابلس وفي رفح.

وأعاقت إجراءات الاحتلال القمعية إنجاز تشريعات وأنظمة مهمة في مجال تنظيم سوق العمل، ومجال الخدمات الاجتماعية، ما يوجب التسريع في وضع قانون العمل الفلسطيني موضع التطبيق، من خلال استكمال اللوائح التنظيمية التي عكفت وزارة العمل على إعدادها ونقاشها مع الجهات المعنية، والتعجيل في تطبيق قانون التأمينات الاجتماعية. وكذلك استكمال تطبيق قانون الخدمة المدنية، واستكمال إعداد اللوائح الناظمة لعمل وزارة الشؤون الاجتماعية في المجالات المختلفة.

وقد شهد العام 2002 تصاعداً كبيراً في معدلات البطالة، وأصبح ما يزيد على 40% من القوى العاملة الفلسطينية عاطلاً عن العمل. بالإضافة إلى طول فترة التعطل، فقد بلغت فترة التعطل 15.38 شهر في الربع الثالث من العام 2002. وتركز الجهات الداعمة على معالجة موضوع البطالة من خلال برامج التشغيل الطارئ، ومن خلال تقديم المساعدات الإغاثية، وفاعلية كلتا الطريقتين محدودة في معالجة مشكلة البطالة في الأراضي الفلسطينية، على الرغم من أهميتهما ودورهما الإيجابي في هذا المجال. وما زال مشروع صندوق التشغيل غير مفعل، على الرغم من رصد موازنات له من قبل جهات مختلفة.

وتشير البيانات المتوفرة إلى زيادة في أعداد الأسر التي تلقت مساعدات خلال العام 2002. فقد تلقت 58.3% من الأسر الفلسطينية مساعدات خلال الانتفاضة وحتى الربع الأول من العام 2002. وتفيد البيانات أن نحو 80% من الأسر الفلسطينية بحاجة للمساعدة خلال شهر آذار 2003 بغض النظر عن تلقيها المساعدة. وأفادت 7.4% من الأسر الفلسطينية أن المساعدات الاجتماعية تشكل المصدر الرئيسي لدخلها في الربع الأول من العام 2003.

وبلغ المعدل الشهري لعدد الأسر التي تلقت مساعدات من وزارة الشؤون الاجتماعية 35,953 أسرة العام 2002. وقدمت الوزارة مساعداتها لـــ 3.4% من مجموع سكان الضفة والقطاع. وتقدم وزارات وهيئات حكومية فلسطينية مختلفة مساعدات، وبخاصة مؤسسة أسر الشهداء والجرحى، ووزارة شؤون الأسرى، ووزارة الأوقاف، ووزارة الزراعة، ووزارة الأشغال العامة، ووزارة التموين.

وقدمت الأونروا مساعداتها الدورية لنحو 115 ألف فلسطيني في الضفة والقطاع العام 2002، وهم أفراد الأسر المصنفة حالات صعبة. وقدمت مساعداتها لنحو 9% من مجموع اللاجئين المسجلين في القطاع، و5.5% من مجموع اللاجئين المسجلين في الضفة. وكثفت الأونروا من مساعداتها الطارئة خلال انتفاضة الأقصى، وشملت برامج الطوارئ تقديم مساعدات إغاثية نقدية وغذائية لأعداد كبيرة من الأسر الفلسطينية.

وكثفت لجان الزكاة من خدماتها خلال الانتفاضة، وبخاصة خلال شهر رمضان، وتشير البيانات المتوفرة إلى رعايتها لأكثر من 18 ألف يتيم في الأراضي الفلسطينية في إطار برنامج كفالة اليتيم، وقدمت مساعدات لما يزيد على 12 ألف أسرة، بالإضافة إلى برامجها المختلفة في الجانب الصحي، ومساعدة طلبة الجامعات وطلبة المدارس، وإفطارات الصائم، وتوزيع لحوم الأضاحي.

وبدأ الصليب الأحمر الدولي برنامج الإغاثة في الأرياف وبرنامج الكوبونات في المدن في ربيع 2002. ويهدف برنامج الإغاثة في الريف إلى توفير المساندة لحوالي ثلاثين ألف أسرة هشة في 319 قرية. ويهدف برنامج المراكز الحضرية إلى تقديم المساعدة لعشرين ألف أسرة.

وتتضمن طرق وآليات صمود الأسر الفلسطينية إجراءات سيكون لها أثر سلبي على الأوضاع المعيشية لهذه الأسر على المديين المتوسط والبعيد، وبخاصة أن نسبة كبيرة من الأسر لجأت إلى الاستدانة و/أو صرف توفيراتها، وبيع ممتلكات الأسرة مثل الأرض أو مصاغ الزوجة. وقد يكون لبعض أشكال الدعم التي تقدمها المؤسسات المختلفة، المحلية والدولية، آثار سلبية على النسيج الاجتماعي الفلسطيني بشكل عام، وعلى الفئات المتلقية للدعم بشكل خاص، وبخاصة أنها تترك آثاراً مهمة على طبيعة العلاقات التي تربط المستفيدين بمقدمي

الخدمة، ولها آثارها النفسية السلبية على الجمهور الواسع المستفيد من خدمات ومساعدات المؤسسات المختلفة، وبخاصة الآثار التي تتركها برامج التشغيل الطارئ، وبرامج الغذاء مقابل العمل التي تكرس شروط عمل سيئة، وتمس بنفسية المستفيدين، على الرغم من أن معدي ومنفذي هذه البرامج يؤكدون أنها مصممة للتغلب على ما قد تتركه من آثار سلبية على نفسية المستفيدين. وتحتاج مثل هذه الظواهر إلى دراسات معمقة لفهم آلية عملها، والحد من آثارها السلبية المتوقعة.

وتشير البيانات إلى توفر خدمات المياه والكهرباء لمعظم منازل الفلسطينيين، ويتوفر لدى 93.9% من الأسر في الأراضي الفلسطينية مصدر مياه شرب آمن، وترتبط 78.3% من الأسر في الأراضي الفلسطينية بشبكة مياه عامة موصولة بالمنزل. وتعيش 45.8% من الأسر في الأراضي الفلسطينية في مساكن مربوطة بوسائل صرف صحي عامة. ويتوفر لدى 60.4% من الأسر في الأراضي الفلسطينية هاتف خليوي، ولدى 36.1% من الأسر في الأراضي الفلسطينية خط هاتف ثابت.

وأظهرت البيانات المتوفرة أن عدداً كبيراً من التجمعات السكانية تفتقد للخدمات العامة الرئيسية، فقد تبين أن 34% من التجمعات السكانية في الأراضي الفلسطينية لا توجد فيها شبكة مياه عامة. وتفتقر 13% من مجموع التجمعات السكانية في الأراضي الفلسطينية لخدمات الكهرباء. وتتخلص 90% من التجمعات السكانية من المياه العادمة بواسطة الحفر الامتصاصية. ويوجد في 63 تجمعاً سكانياً فقط شبكة عامة للصرف الصحي.

وتعكس البيانات المتعلقة بمقتنيات المنزل بصورة خاصة، ودرجة توفر الخدمات العامة في التجمعات السكانية الفلسطينية، حصيلة الجهود التي بذلها المجتمع الفلسطيني خلال الفترة السابقة لتحسين مستويات المعيشة فيه، وتظهر تحول بعض السلع والمقتنيات إلى احتياجات رئيسية، مثل الثلاجة والتلفزيون. وتأتي الزيادة الكبيرة في اقتناء بعض السلع في إطار استجابة المجتمع الفلسطيني للآثار التي تركتها إجراءات الاحتلال الإسرائيلي القمعية، ولظروف الحصار والعزل المتواصلين على التجمعات السكانية الفلسطينية، مثل الاستخدام الواسع للهاتف النقال، فالزيادة في نسبة الأفراد الذين يمتلكون هاتفاً نقالاً لا تشير إلى تحسن في مستويات المعيشة، بل هي وسيلة للتغلب على الحصار، وبخاصة أن شبكة الهاتف الثابت لم تصل إلى نسبة كبيرة من التجمعات السكانية، وتتعرض باستمرار إلى التخريب المتعمد من قبل جيش الاحتلال الإسرائيلي.

وتظهر البيانات المتوفرة من الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني انخفاضاً حاداً في عدد رخص الأبنية الصادرة عن السلطات المحلية لأغراض السكن العام 2002. فخلال العام 2002 صدرت 785 رخصة بناء لأغراض السكن في الأراضي الفلسطينية، بينما بلغ هذا العدد 7445 العام 2000. ويرتبط هذا التراجع مباشرة بالإجراءات القمعية التي أقدمت عليها قوات الاحتلال.

وقد شهد العام 2002 تدميراً واسعاً في البنية التحتية وفي المباني العامة والخاصة، وقدرت وزارة الحكم المحلي الخسائر المنظورة للهيئات المحلية في الأراضي الفلسطينية بـــ 215,135 ألف دولار أمريكي منذ 28 أيلول 2000 وحتى نهاية العام 2002. وألحق الاحتلال الإسرائيلي أضراراً بـــ 54713 منزلاً في الأراضي الفلسطينية منذ 28 أيلول 2000 وحتى 2003/8/15، وهذا يعني إلحاق أضرار بـــ 1564 منزل شهرياً.

6. مستويات المعيشة

أدى تصيد القمع الإسرائيلي إلى تراجع كبير في معظم مؤشرات مستويات المعيشة وسوق العمل في الأراضي الفلسطينية. فقد تعرضت المدن الفلسطينية الرئيسية ومناطق أ في الضفة الغربية لاجتياح إسرائيلي واسع، وخضعت لمنع التجول لفترات طويلة، وعاث فيها جنود الاحتلال تخريباً. وقد شلت مختلف نواحي الحياة في الضفة الغربية لفترات طويلة، استمرت شهوراً، خلال العام 2002 بسبب تصعيد الحرب الإسرائيلية على الشعب الفلسطيني، وإعادة احتلال المناطق المصنفة أ وفق اتفاق أوسلو.

لا تتوفر بيانات حول مستويات المعيشة في الضفة الغربية وقطاع غزة خلال العام 2002، باستثناء بيانات مسح أثر الإجراءات الإسرائيلية على الأوضاع الاقتصادية للأسر الفلسطينية، والذي نفذت إحدى دوراته في شباط– آذار العام 2002، أي عشية الاجتياح الإسرائيلي لمناطق السلطة الوطنية الفلسطينية في الضفة الغربية، والدورة الأخرى في نيسان– أيار العام 2003. وتقدم هاتان الدورتان مؤشرات عامة على سوء الأوضاع المعيشية في الأراضي الفلسطينية العام 2002.

ومن مؤشرات تدهور الأوضاع المعيشية للأسر الفلسطينية انخفاض دخل 87.0% من مجمل الأسر في الأراضي الفلسطينية التي انخفض دخلها منذ بداية الانتفاضة، منها 47.4% فقدت أكثر من نصف دخلها خلال انتفاضة الأقصى. وانخفض الدخل الشهري الوسيط للأسر من 2,500 شيكل قبيل الانتفاضة إلى 1,400 شيكل خلال شهر آذار 2003 في الأراضي الفلسطينية، ولجأت 69.7% من الأسر في الأراضي الفلسطينية إلى خفض نفقاتها على الحاجات الأساسية خلال العام 2002، وقد تركز تخفيض الإنفاق على الملابس والغذاء. وتقع 63.3% من الأسر الفلسطينية في الضفة والقطاع تحت خط الفقر في آذار 2003، وفقا لما صرحت به هذه الأسر،[1] أي 2,483 ألف شخص. وكانت 66.5% من الأسر الفلسطينية تقع تحت خط الفقر في الضفة الغربية وقطاع غزة عشية الاجتياح. ومن المؤكد أن أعداداً أكبر من المشار إليها في المسحين كانت تحت خط الفقر في الفترة الواقعة بينهما، وبخاصة ما بين نيسان وكانون الأول العام 2002، وهي الفترة التي شهدت تكثيفاً غير مسبوق في العدوان الإسرائيلي، وبخاصة في الضفة الغربية.

وسجلت مؤشرات سوق العمل في الأراضي الفلسطينية تراجعاً ملحوظاً العام 2002 مقارنة بالأعوام السابقة. فقد استمر تراجع نسبة القوة العاملة المشاركة في الأراضي الفلسطينية، وتراجعت من 41.6% العام 1999 إلى 38.1 العام 2002. وفي حال تمت إضافة الأفراد خارج القوى العاملة بسبب اليأس من البحث عن عمل إلى المشاركين في القوى العاملة ترتفع نسبة المشاركة في القوى العاملة (التعريف الموسع) لتصل إلى 44.6% في الأراضي الفلسطينية. وقد تراجعت نسبة مشاركة كل من الجنسين في القوة العاملة خلال سنوات الانتفاضة، وبقيت نسبة مشاركة الإناث متدنية، في حدود 10%.

واستمرت نسبة البطالة المعيارية بالارتفاع منذ العام 2000 مقارنة مع السنوات التي سبقتها، فقد ارتفعت نسبة البطالة في الأراضي الفلسطينية من 14.1% العام 2000 إلى 25.5% العام 2001، وبلغت مستوى غير مسبوق العام 2002، حيث كانت 31.3%. ارتفع عدد العاطلين عن العمل العام 2002 مقارنة بالعام السابق وفقاً للتعريف

[1] لفت الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني نظر المعنيين بأن هذه التقديرات مبنية على ما صرحت به الأسر عن مداخيلها، ونستخدمها هنا كمؤشرات عامة عن أحوال الأسر الفلسطينية، ومن الجدير بالذكر أن هذه البيانات تتفق مع تقديرات المؤسسات الدولية العاملة في الأراضي الفلسطينية المحتلة، مثل الأونسكو، والبنك الدولي.

الموسع للبطالة. فقد بلغت نسبة البطالة الموسعة 41.2% في الأراضي الفلسطينية العام 2002، وكانت 28.6% في العام الذي سبقه. وارتفع معدل الإعالة الاقتصادية في الأراضي الفلسطينية إلى 7.1 شخص لكل فرد عامل العام 2002.

واستمر انخفاض نسبة العاملين في إسرائيل والمستوطنات في العام 2002 مقارنة بالعام 2001. فقد بلغت نسبة العاملين في إسرائيل والمستوطنات 10.3% العام 2002، وكانت 13.7% العام 2001. وانخفضت نسبة المستخدمين بأجر من 62.2% في العام 2001 إلى 59.2% في العام 2002 في الأراضي الفلسطينية.

وارتفع معدل الأجر اليومي للعاملين في جميع المناطق (الضفة الغربية وقطاع غزة وإسرائيل والمستوطنات) ارتفاعاً ملحوظاً بنسبة 1.8% بين العام 2001 والعام 2002. فيما سجلت الأجور الحقيقية تراجعاً العام 2002 في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة، فقد انخفضت في الضفة بنسبة 7.1%، وبنسبة 1% في قطاع غزة مقارنة بالعام السابق. وانخفض الأجر الوسيط اليومي في جميع المناطق للعام 2002 مقارنة مع العام 2001، حيث بلغ الأجر الوسيط اليومي 61.5 شيكل يومياً في العام 2001، وانخفض إلى 60.0 شيكلاً يومياً في العام 2002. وهذا يشير إلى تراجع في أجور النصف الأقل أجوراً من العاملين الفلسطينيين.

7. البيئة القانونية

تراجعت حالة حقوق المواطن الفلسطيني بشكل حاد ومباشر نتيجة الانتهاكات الإسرائيلية المتواصلة والمتصاعدة طوال العام 2002 التي أصابت معظم نواحي الحياة الفلسطينية، معرقلة بذلك عمل المؤسسات الفلسطينية كافة. لذا، لم يطرأ تطور ملموس على أداء السلطات الفلسطينية الثلاث، ولم تتخذ خطوات جادة باتجاه تحقيق الفصل بينها، حيث تراجع أداء المجلس التشريعي، كما تراجع أداء معظم مؤسسات السلطتين التنفيذية والقضائية. فما زال يعاني المواطن الفلسطيني من ضعف سيادة القانون وتدهور في العمل المؤسسي، على الرغم من بعض التطورات والإنجازات المهمة التي طرأت على السلطة القضائية مثل إصدار القانون الأساسي، وقانون السلطة القضائية، وشروع السلطة الوطنية الفلسطينية في عملية الإصلاح وإعادة البناء الديمقراطي.

وتم عرض أهم البيانات االمتعلقة بالجريمة والضحية التي تعكس صورة عامة لحالة الجريمة والضحية في الأراضي الفلسطينية خلال الأعوام الأخيرة، آخذين بعين الاعتبار الصعوبات الموضوعية والذاتية التي تعيق إمكانية الوصول إلى بيانات دقيقة حول هذا الموضوع. فقد ساهمت الإجراءات القمعية الإسرائيلية وكافة الظروف الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي صاحبت الانتفاضة في تخفيض جودة بيانات الجريمة والضحية، وهو ما يستدعي النظر إليها بكثير من الحذر. فنتيجة للظروف السياسية والعسكرية الميدانية، تراجعت قدرات الأجهزة الأمنية على متابعة القضايا المختلفة وتسجيلها، كما ضعف توجه المواطنين للإبلاغ عن الجرائم التي ترتكب، وذلك بسبب الحواجز الإسرائيلية والظروف المعيشية الصعبة التي فرضها القمع الإسرائيلي وتعطل أجهزة القضاء، وبالتالي تعزز التوجه للعائلات ولجان الإصلاح المحلية. لذلك، أظهرت هذه البيانات تراجعاً في الأفعال الإجرامية المبلغ عنها، وتراجعاً في أعداد الموقوفين، وبالتالي تراجعاً في أعداد القضايا الواردة إلى المحاكم، وهي مؤشرات قد تكون مضللة ولا بد من تناولها بكثير من الحذر.

2- المؤشرات السكانية

يرصد هذا القسم، المؤشرات السكانية العامة وتشمل حجم السكان، وتوزعهم الجغرافي، والتركيبة العمرية لهم، وتوزعهم حسب الجنس، ومعدلات الخصوبة والهجرة وتوجهاتها الأساسية. والمؤشرات السكانية الخاصة المتعلقة بالعائلة، وحالات الزواج والطلاق.

2-1 حجم السكان وتوزيعه

تشير السلسلة الزمنية الخاصة بمعدلات الزيادة الطبيعية للسكان خلال الفترة 1997-2002 إلى تراجعها على الرغم من بقائها مرتفعة نسبياً، وذلك نتيجة لبقاء مستويات معدلات الإنجاب مرتفعة وانخفاض مستويات الوفيات، حيث بلغ معدل الزيادة الطبيعية في الأراضي الفلسطينية 3.8% العام 1997، في حين بلغ 3.6% العام 2002، وهي من أعلى المعدلات في العالم. وبذلك يصبح عدد سكان الأراضي الفلسطينية المقدر منتصف العام 2002 حوالي 3.472 مليون نسمة، يتوزعون حسب مكان الإقامة بواقع 2.208 مليون في الضفة الغربية، و1.264 مليون في قطاع غزة.

وتعتبر محافظة الخليل من أكبر محافظات الضفة الغربية من حيث عدد السكان، حيث قدر عددهم في منتصف العام 2002 بـ 482,514 فرداً أي ما نسبته 21.9% من سكان الضفة الغربية، في حين تعتبر محافظة أريحا أقل محافظات الضفة الغربية من حيث عدد السكان، حيث قدر عدد سكانها 39,055 فرداً في منتصف العام 2002، أي ما نسبته 1.8% من سكان الضفة الغربية. بينما تعتبر محافظة غزة من أكبر محافظات قطاع غزة من حيث عدد السكان، حيث قدر عدد سكانها في منتصف العام 2002 بـ 447,346 فرداً، أي 35.4% من إجمالي سكان قطاع غزة، في حين تعتبر محافظة رفح أقل محافظات قطاع غزة من حيث عدد السكان، حيث قدر عدد سكانها 151,039 فرداً، وذلك في منتصف العام 2002، أي 11.9% من سكان قطاع غزة.

2-2 استمرار الطابع الفتي للمجتمع الفلسطيني

تؤكد الإسقاطات التي أعدها الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني استمرار الطابع الفتي للمجتمع الفلسطيني، إذ أن 46.4% من مجمل السكان تقل أعمارهم عن 15 سنة في العام 2002، وبلغت هذه النسبة بين الذكور 46.7%، وبين الإناث 46.1%. وقدرت نسبة الأطفال دون خمس سنوات من العمر في منتصف العام 2002 في الأراضي الفلسطينية 18.1% من مجمل السكان، حيث بلغت نسبتهم 17.3% في الضفة الغربية و19.4% في قطاع غزة، وهو ما يشير إلى أن مجتمع قطاع غزة فتي بشكل أكبر مما هو عليه مجتمع الضفة الغربية. ويلاحظ انخفاض نسبة الأفراد 65 سنة فأكثر، حيث بلغت حوالي 3.2% في الأراضي الفلسطينية من مجمل السكان، منهم 2.7% ذكوراً، و3.6% إناثاً، في حين بلغت نسبتهم 3.5% في الضفة الغربية، و2.7% في قطاع غزة.

كذلك يلاحظ أن هناك فروقاً واضحة في اتجاهات العمر الوسيط بين الضفة الغربية وقطاع غزة، حيث بلغ العمر الوسيط المتوقع في الأراضي الفلسطينية 16.6 سنة، أما في الضفة الغربية وقطاع غزة فقد بلغ العمر الوسيط المتوقع 17.5 سنة و15.2 سنة على التوالي، وذلك في منتصف العام 2002. وتشير الاتجاهات المتوقعة للعمر الوسيط إلى أن سكان قطاع غزة سيبقون أصغر سناً من سكان الضفة الغربية خلال الفترة الممتدة من العام 2002 إلى العام 2010، حيث أن العمر الوسيط لسكان قطاع غزة سيبقى دون 16.3 سنة خلال هذه الفترة.

شكل 2-1: الهرم السكاني في الضفة الغربية وقطاع غزة،
تقديرات منتصف العام 2002

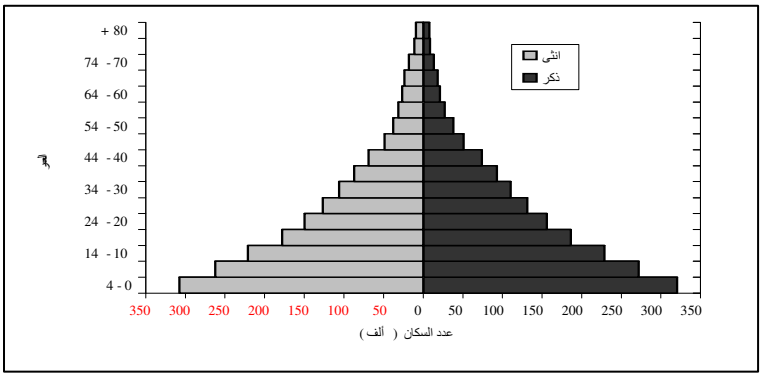

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2003. تقديرات منقحة.

2-3 معدلات خصوبة مرتفعة

يتأثر معدل الخصوبة بالعادات الاجتماعية، وسن الزواج، والسلوك الإنجابي للنساء، واستخدام وسائل تنظيم الأسرة، وبرامج وسياسات الدولة التي تتبناها لتنظيم الأسرة. ومع الانخفاض التدريجي البسيط الذي تشهده معدلات الخصوبة، فإنها ما زالت مرتفعة مقارنة بما هي عليه في دول أخرى، وقد يكون لانخفاض العمر عند الزواج الأول، والرغبة في إنجاب الذكور، والأوضاع السياسية، والعادات والتقاليد السائدة في المجتمع الفلسطيني أثر في ذلك، حيث تشير نتائج المسح الصحي للعام 2000 إلى أن معدل الخصوبة الكلية في الأراضي الفلسطينية بلغ 5.93 مولود، يصل هذا المعدل في قطاع غزة إلى6.81 مولود مقارنة مع 5.52 مولود في الضفة الغربية.

وتتأثر معدلات المواليد بالعديد من العوامل مثل مستويات الخصوبة والإنجاب، الارتقاء بالخدمات الصحية، ودور الدولة في رعاية الأمومة والطفولة، وخفض معدلات الوفيات. وتشير تقديرات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني أن هناك انخفاضاً في معدل المواليد الخام خلال النصف الثاني من العقد الماضي في الأراضي الفلسطينية، إذ قدر عدد المواليد الخام 42.7 لكل ألف من السكان في العام 1997 لينخفض إلى 39.9 في العام 2002. ومن المتوقع أن يستمر في الانخفاض ليصل إلى 34.7 في العام 2010وقد يعزى هذا الاتجاه في انخفاض معدلات الخصوبة إلى ارتفاع نسب التعليم، وبخاصة تعليم الإناث، وزيادة مشاركة الإناث بالقوى العاملة، كما أن تحسن الأوضاع الصحية، وارتفاع نسبة استخدام وسائل تنظيم الأسرة في الأراضي الفلسطينية لها أثر واضح في انخفاض مستويات الخصوبة، حيث بلغت نسبة النساء اللواتي سبق أن استخدمن وسيلة منع حمل 72.2% من بين النساء اللواتي سبق لهن الزواج في الأراضي الفلسطينية في العام 2000، وبلغت نسبة الاستخدام الحالية لوسائل منع الحمل 51.4% في الأراضي الفلسطينية للعام نفسه. وعلى الرغم من الانحدار المتوقع في معدلات الخصوبة، فإن المجتمع الفلسطيني المقيم في الأراضي الفلسطينية سيبقى يافعاً خلال العقود الثلاثة القادمة على الأقل.[2]

[2] بناء على النتائج النهائية للتعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت- 1997 بلغ أعلى معدل للخصوبة الكلية في الضفة الغربية في محافظة الخليل 7.1 مولود مقارنة بالمحافظات الأخرى في الضفة الغربية، بينما بلغ أدنى معدل للخصوبة الكلية في محافظات الضفة الغربية في محافظة نابلس، حيث بلغ 4.8 مولود. بالمقابل، بلغ أعلى معدل للخصوبة الكلية على مستوى محافظات قطاع غزة في محافظة جباليا 7.5 مولود، في حين بلغ أدنى معدل للخصوبة الكلية على مستوى محافظات قطاع غزة في محافظة دير البلح، حيث بلغ 6.6 مولود.

2-4 انخفاض معدلات الوفيات

يميل الاتجاه العام لمعدلات الوفيات إلى الانخفاض في الأراضي الفلسطينية، ويرجع ذلك إلى تنمية الوعي الصحي لدى المواطنين، وتوفير سبل العلاج والتأمين الصحي للمواطنين، بالإضافة إلى تبني وتدعيم الخطط التي تهتم بالرعاية الصحية، حيث انخفضت معدلات الوفيات بشكل عام ومعدلات وفيات الرضع بشكل خاص منذ بداية العقد الأخير من القرن السابق في الأراضي الفلسطينية. فقد انخفض معدل الوفيات الخام في الضفة الغربية وقطاع غزة من 4.9 و4.7 لكل ألف من السكان على التوالي في منتصف العام 1997 إلى 4.4 و4.1 في الضفة الغربية وقطاع غزة على التوالي العام 2002. وبلغ معدل وفيات الرضع للفترة من 1995-1999 في الضفة الغربية وقطاع غزة 25.5 لكل ألف مولود حي (25.3 للذكور و25.6 للإناث)، وبلغ معدل وفيات الرضع للفترة من 1990-1994 في الأراضي الفلسطينية 27.3 لكل ألف مولود حي، وكان 35.2 لكل ألف مولود حي للفترة من 1985-1989.

ونتج عن ذلك ارتفاع توقع البقاء على قيد الحياة عند الولادة في الأراضي الفلسطينية إلى 70.6 سنة عند الذكور، و73.7 سنة عند الإناث للعام 2002. في حين بلغ توقع البقاء على قيد الحياة للعام 2002 في الضفة الغربية 71.1 و74.1 سنة للذكور والإناث على التوالي، مقارنة بـ 69.8 و73.0 سنة للذكور والإناث في قطاع غزة. ومن المتوقع أن تستمر مستويات الوفيات بالانخفاض التدريجي خلال السنوات القادمة، وبخاصة معدل وفيات الأطفال الرضع، وبالتالي زيادة من الارتفاع في توقع البقاء على قيد الحياة لكلا الجنسين، وذلك بشرط أن تستقر الأوضاع السائدة حالياً، وبخاصة التي قد تؤثر سلباً في رفع معدلات ومستويات الوفيات إن استمرت الأوضاع على حالها.

وتحتل الأراضي الفلسطينية موقعاً جيداً فيما يتعلق بمعدل وفيات الرضع مقارنة مع الدول العربية المجاورة. فقد بلغ معدل وفيات الرضع في الأراضي الفلسطينية 25.5 لكل ألف مولود حي للسنوات 1995-1999، بينما بلغ هذا المعدل 29 و51 لكل ألف مولود حي في الأردن ومصر على التوالي العام 1999.[3]

2-5 ثبات متوسط حجم الأسرة الفلسطينية

تبين نتائج مسح القوى العاملة 2002، الذي نفذه الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، عدم وجود فروقات بين متوسط حجم الأسرة الفلسطينية للعام 1997 الذي بلغ 6.4 فرد في الأراضي الفلسطينية (6.1 فرد في الضفة الغربية و6.9 فرد في قطاع غزة)، مقارنة بمتوسط حجم الأسرة للعام 2002 الذي بلغ في الأراضي الفلسطينية 6.4 فرد. (6.1 و6.8 فرد في الضفة الغربية وقطاع غزة على التوالي).

ويلاحظ أنه ارتفع عن معدل الأسرة للعام 2000، والذي بلغ 6.1 في الأراضي الفلسطينية (5.7 و6.4) للضفة الغربية وقطاع غزة على التوالي، وقد يعزى ذلك نتيجة للأوضاع السائدة، فقد تعرضت العديد من المساكن للهدم والتدمير، ما أدى إلى لجوء بعض العائلات والأفراد للسكن لدى أقاربهم في إطار ظاهرة التكافل الاجتماعي. وقد يساهم في تفسير ذلك أيضاً، ارتفاع سن الزواج، وبخاصة لدى الذكور.

بلغت نسبة الأسر التي ترأسها أنثى للعام 2002 في الضفة الغربية 12.3% من مجمل الأسر الفلسطينية، و9.9% في قطاع غزة، وغالبا ما يكون حجم الأسرة التي ترأسها امرأة صغيراً نسبياً، حيث بلغ

[3] تجدر الملاحظة أن ارتفاع معدلات الخصوبة وانخفاض معدلات الوفيات في الأراضي الفلسطينية يؤدي إلى ارتفاع معدلات الزيادة الطبيعية. فقد قدر الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني معدل الزيادة الطبيعية لسكان الأراضي الفلسطينية بحوالي 3.7% سنوياً للسنوات من 1995-2000، ويعتبر هذا المعدل من أعلى معدلات الزيادة الطبيعية في العالم، علما بأن معدل نمو سكان العالم يقل عن 1.4% سنويا.

متوسط حجم الأسرة التي ترأسها امرأة للعام 2002 في الأراضي الفلسطينية 3.7 فرد مقارنة بمتوسط مقداره 6.7 فرد للأسر التي يرأسها رجل.

2-6 بروز ظاهرة انتقال الأسر الفلسطينية بسبب الإجراءات الإسرائيلية القمعية

أظهرت نتائج أحد المسوح التي أجراها الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني،[4] أن حوالي 56 ألف فلسطيني غيروا مكان إقامتهم نتيجة الإجراءات الإسرائيلية الحالية، أي ما يعادل 1.7% من مجمل سكان الأراضي الفلسطينية. منهم 10,300 شخص غيروا مكان الإقامة بشكل دائم (ما نسبته 18%) و38,700 شخص غيروا مكان إقامتهم بشكل مؤقت (ما نسبته 69%) وأفاد 7,000 شخص بأنهم غيروا مكان الإقامة لفترة غير محددة (12%).

وكان السبب الرئيسي لتغيير مكان الإقامة قرب موقع السكن من مناطق التماس مع جيش الاحتلال الإسرائيلي/المستوطنات، حيث أظهرت النتائج أن حوالي 60% من مجموع من غيروا مكان الإقامة يعود لقرب المسكن من مناطق التماس (33,500 شخص). وشكل الأطفال ما نسبته 53% من مجمل عدد السكان الذين اضطروا لتغيير مكان الإقامة (29,600 طفل وطفلة).

2-7 الزواج والطلاق

2-7-1 انخفاض في أعداد عقود الزواج خلال العام 2002

تظهر البيانات المتوفرة أن أعداد عقود الزواج المسجلة في الأراضي الفلسطينية انخفضت في العام 2002، حيث بلغت 22,611 عقداً مقارنة بـ 24,635 عقداً العام 2001، أي تراجعت بنسبة 8.2%. وقد بلغت عقود الزواج المسجلة للعام 2002 في الضفة الغربية 12,319 عقداً بانخفاض مقداره 2,164 عقداً عن العام 2001، أي تراجعت بنسبة 17.6%. في حين بلغت عقود الزواج المسجلة في قطاع غزة للعام 2002 ما مقداره 10,292 عقداً وبزيادة مقدارها 140 عقداً عن العام 2001. وقد يكون للاجتياحات والإغلاقات المتكررة لمدن الضفة الغربية خلال النصف الأول من العام 2002 أثر كبير في انخفاض أعداد حالات الزواج.

2-7-1-1 تموز وآب أكثر شهور السنة تسجيلاً لعقود الزواج

تشير البيانات إلى أن شهري آب وتموز أكثر شهور السنة تسجيلاً لعقود الزواج في المحاكم الشرعية للعام 2002، حيث بلغت أعداد العقود المسجلة في الأراضي الفلسطينية 3,069 و2,809 في شهري آب وتموز على التوالي، وهو ما يشكل 13.6% و12.4% من إجمالي عقود الزواج على التوالي. في حين كان شهر تشرين الثاني أقلها تسجيلاً لعقود الزواج، حيث بلغت 1,089 عقداً، أي 4.8% من إجمالي عقود الزواج.

بلغ معدل الزواج الخام للعام 2002 في الأراضي الفلسطينية 6.5 لكل 1000 من السكان في منتصف العام. وبلغ هذا المعدل 5.6 و8.1 في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة على التوالي، وهي معدلات متقاربة مع معدلات السنوات السابقة.

وكما هو متوقع في كل عام، سجلت محافظة الخليل أعلى عدد من العقود في الضفة الغربية للعام 2002، حيث بلغت 3,287 عقداً، بينما سجلت محافظة أريحا أقل عدد من عقود الزواج للعام 2002، حيث بلغت 234 عقداً. أما في قطاع غزة فقد كانت أكثر عقود الزواج المسجلة للعام 2002 في محافظة غزة،

[4] الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2001، المؤتمر الصحافي للإعلان عن نتائج مسح أثر الإجراءات الإسرائيلية على واقع الطفل والمرأة والأسرة الفلسطينية.

حيث بلغت 3,814 عقداً، في حين سجلت محافظة رفح أقل عدد من عقود الزواج، حيث بلغت 1,253 عقداً، علماً بأن محافظتي الخليل وغزة هما أكبر المحافظات من حيث عدد السكان في الضفة الغربية وقطاع غزة على التوالي، وأن محافظتي أريحا ورفح هما أقل المحافظات من حيث عدد السكان في الضفة الغربية وقطاع غزة على التوالي.

2-7-1-2 استمرار انتشار ظاهرة الزواج المبكر

تشير بيانات الزواج والطلاق في الأراضي الفلسطينية من العام 1996-2002، إلى شيوع ظاهرة الزواج المبكر، وبخاصة بين الإناث، حيث بلغ معدل العمر الوسيط عند الزواج الأول في تلك الأعوام حوالي 18.4 سنة للإناث، و23.5 سنة للذكور. وقد بلغ العمر الوسيط عند الزواج الأول للعام 2002 في الأراضي الفلسطينية 19.0 سنة للإناث، و24.2 سنة للذكور. وقد بلغ هذا العمر للإناث في الضفة الغربية 19.1 سنة، وللذكور 24.6 سنة. في حين بلغ العمر الوسيط عند الزواج الأول في قطاع غزة 18.9 سنة للإناث و23.7 سنة للذكور.

ويلاحظ ارتفاع العمر الوسيط عند الزواج الأول للذين يحملون مؤهلاً علمياً جامعياً "بكالوريوس فأعلى"، حيث بلغ 24.2 سنة للإناث، و26.9 سنة للذكور. في حين بلغ 17.1 سنة للإناث و22.9 سنة للذكور الذين يحملون الإعدادية كأعلى مؤهل علمي.

2-7-1-3 استمرار انتشار ظاهرة تعدد الزوجات

ما زالت ظاهرة تعدد الزوجات منتشرة في الأراضي الفلسطينية، حيث بلغت نسبة الذكور الذين لديهم زوجة على الأقل في العصمة وعقدوا قرانهم خلال العام 2002 في الضفة الغربية 7.3%، وفي قطاع غزة 7.4%. ويلاحظ أن غالبية هؤلاء الذكور تزوجوا عزباوات (66.1% في الضفة الغربية و52.8% في قطاع غزة).

وشكل الذين عقدوا قرانهم العام 2002، ولديهم زوجـــة على الأقل في العصمة وأعمارهم دون 30 سنة 20.1% من إجمالي المعددين. في حين بلغت نسبة الذين تقل أعمارهم عن 40 عاماً وعقدوا قرانهم ولديهم زوجة على الأقل في العصمة حوالي 60.1%. وغالبا ما يلجأ غير المتعلم إلى تعدد الزوجات، حيث بلغت نسبة الذين لديهم مؤهل جامعي فأكثر ولديهم زوجة على الأقل في العصمة وعقدوا قرانهم في العام 2002 حوالي 14.0%، مقارنة بنسبة 53.3% للذين لديهم مؤهل دون الثانوية.

2-7-2 انخفاض في عدد وقوعات الطلاق

طرأ انخفاض ملحوظ على عدد وقوعات الطلاق المسجلة في الأراضي الفلسطينية للعام 2002 مقارنة بالعام 2001، حيث بلغ عدد وقوعات الطلاق المسجلة للعام 2002 في الأراضي الفلسطينية 3,046 واقعة وبانخفاض مقداره 641 حالة طلاق عن العام 2001، أي تراجعت بنسبة 17.4%. وبلغت وقوعات الطلاق المسجلة للعام 2002 في الضفة الغربية 1,776 واقعة، وانخفاض مقداره 431 حالة عن العام 2001، أي تراجعت بنسبة 19.5%، بينما بلغت في قطاع غزة 1,270 بانخفاض مقداره 210 حالة طلاق عن العام 2001، أي تراجعت بنسبة 14.2%. وقد كانت أكثر وقوعات الطلاق المسجلة العام 2002 في محافظة القدس وغزة، حيث بلغت 381 و428 واقعة طلاق على التوالي. بينما سجلت منطقة طوباس في الضفة الغربية ورفح في قطاع غزة أقل عدد من وقوعات الطلاق المسجلة، حيث بلغت 38 واقعة في منطقة طوباس، و149 واقعة في محافظة رفح.

2-7-2-1 استمرار ارتفاع معدلات الطلاق الخام في محافظة رام الله والبيرة مقارنة بالمحافظات الأخرى

بلغ معدل الطلاق الخام للعام 2002 في الأراضي الفلسطينية، 0.88 لكل 1000 من السكان في

منتصف العام، كما بلغ هذا المعدل 0.8 و1.0 في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة على التوالي، وتقارب هذا المعدل في الأراضي الفلسطينية للسنتين السابقتين، في حين كان معدل الطلاق الخام في محافظة رام الله والبيرة أعلى من باقي المحافظات، حيث بلغ 1.18 لكل 1000 من سكان المحافظة في منتصف العام 2002.

تشير نتائج العام 2002 إلى أن شهر أيلول أكثر شهور السنة تسجيلاً لوقوعات الطلاق، حيث بلغت 324 واقعة، بينما كانت أقل وقوعات الطلاق في شهر أبريل، حيث بلغت 139 واقعة.

كما يلاحظ أن أكثر من ثلث وقوعات الطلاق قد تمت بين الأزواج الذين لم يمض على حياتهم الزواجية أقل من سنة واحدة، حيث بلغت في الأراضي الفلسطينية 1,072 واقعة، منها 638 في الضفة الغربية، و434 واقعة في قطاع غزة.

2-7-2-2 ما زال أكثر من ربع المطلقات تقل أعمارهن عن 20 عاماً

بلغت نسبة المطلقات اللواتي تقل أعمارهن عن 20 عاماً حوالي (30%) من مجموع حالات الطلاق لدى الإناث في العام 2002. في المقابل بلغت نسبة المطلقين الذكور الذين تقل أعمارهم عن 20 عاماً (4.4%) من مجموع حالات الطلاق لدى الذكور لعام 2002. وهذا يعزز أن الزواج المبكر، خاصة للإناث، هو أحد العوامل المهمة المسببة للطلاق.

وقد يكون لعدم توافق العمرين بين الزوج والزوجة أثر في حدوث الطلاق، فقد بلغ عدد حالات الطلاق للأزواج كان فيها الزوج أكبر من زوجته بعشر سنوات فأكثر 577 حالة من مجمل حالات الطلاق، أي ما نسبته حوالي 18.9% للعام 2002.

بلغت نسبة حملة الشهادة الثانوية فما دون نحو 73.2% من عدد المطلقين في العام 2002، بينما بلغت هذه النسبة لدى المطلقات 79.2%. وهذه المعطيات لا تعني بالضرورة أن تدني درجة التعليم يدفع نحو الطلاق، إذا أخذنا بعين الاعتبار أن نسبة عالية من المطلقين هم دون 25 سنة من العمر. لذا، فقد يكون تأثير عامل السن (صغر سن الزوج أو الزوجة) أكبر من تأثير مستوى التعليم. ولا شك بأن التعليم قد يؤثر تأثيراً إيجابياً على نجاح الحياة الزواجية، وقد يكون التباين بين مستوى التعليم للزوج والزوجة عاملاً مساهماً في وقوع الطلاق، حيث بلغت نسبة المطلقين الحائزين على شهادة البكالوريوس ودرجة تعليم زوجاتهم سابقاً ثانوي فما دون نحو 62.2% من هذه الفئة. وفي المقابل بلغت نسبة الحائزات على شهادة البكالوريوس ودرجة تعليم أزواجهن ثانوي فما دون نحو 39.8% من هذه الفئة.

3- المؤشرات الصحية

يتناول قسم مؤشرات الصحة أهم المؤشرات الصحية والتغيرات التي حدثت عليها بين السنوات المختلفة، وبخاصة بين العامين 2001 و2002. ويتناول هذا القسم المؤشرات الصحية بشقيها الكمي والكيفي بالاعتماد على مصادر بيانات رسمية وعلى بعض المسوح التي ينفذها الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. ولهذا، فإن بعض المؤشرات لم يتم تحديث بياناتها لعدم توفر بيانات حولها في السجلات الإدارية، وإنما يتم الاعتماد على مسوح في عرضها، وقد تعذر تحديث بعض البيانات لعدم تنفيذ مسوح جديدة. وبالإضافة للمؤشرات المتعلقة بقطاع الصحة الفلسطيني، يتناول هذا القسم جزءاً خاصاً عن حجم الإنفاق العام الجاري على قطاع الصحة في الأراضي الفلسطينية، وجزءاً خاصاً عن أثر الحصار والقمع والإجراءات الإسرائيلية على قطاع الصحة الفلسطيني وعلى الأوضاع الصحية للسكان.

3-1 حصة الرعاية الصحية من الموازنة العامة

ارتفع حجم النفقات العامة الجارية على الرعاية الصحية عن ما كان عليه عند قيام السلطة الوطنية الفلسطينية، إلا أن هذا الارتفاع شهد تذبذباً واضحاً، حيث انخفض في العامين 1997 و1998 ثم عاود الارتفاع مجدداً في السنتين التاليتين، وليعاود الانخفاض مجدداً في العام 2001، وهي السنة الأولى للانتفاضة الحالية. وبشكل عام، فإن حجم النفقات العامة الجارية على القطاع الصحي ارتفع من حوالي 73 مليون دولار العام 1995 إلى حوالي 100 مليون دولار العام 2003، وهو أعلى حجم إنفاق خلال الفترة المدروسة (أنظر الشكل 3-1).

شكل 3-1: تطور النفقات العامة الجارية على الرعاية الصحية الفلسطينية خلا ل الفترة 1995-2003 (مليون دولار)

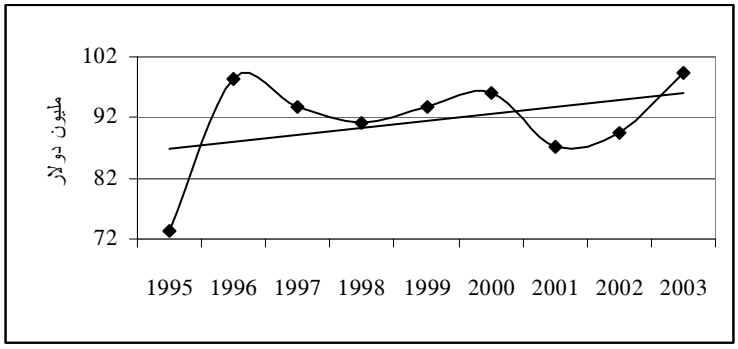

المصدر: عبد الرازق، عمر (2002). هيكل الموازنة العامة الفلسطينية. ماس-رام الله.

وعلى الرغم من الزيادة المتحققة في حجم النفقات العامة الجارية على القطاع الصحي في الفترة 1995-2003، فإن هذه الزيادة لم تكن لتحقق حصة أفضل للقطاع الصحي من إجمالي النفقات العامة الجارية. ويظهر الشكل (3-2) تراجعاً في هذه الحصة خلال الفترة 1995-2001، حيث انخفضت حصة القطاع الصحي من 14% إلى 8.5% خلال هذه الفترة، ثم عاودت الارتفاع لتصل إلى 9.5% العام 2003، ولكنها تبقى منخفضة مقارنة مع بداية الفترة المدروسة، عدا عن أنها تعتبر منخفضة بشكل عام لكون القطاع الصحي الفلسطيني يحتاج للتطوير والتنمية لتمكينه من تلبية الاحتياجات الصحية للمجتمع الفلسطيني.

شكل 3-2: تطور حصة النفقات العامة الجارية على الرعاية الصحية خلال الفترة 1995-2003 (%)

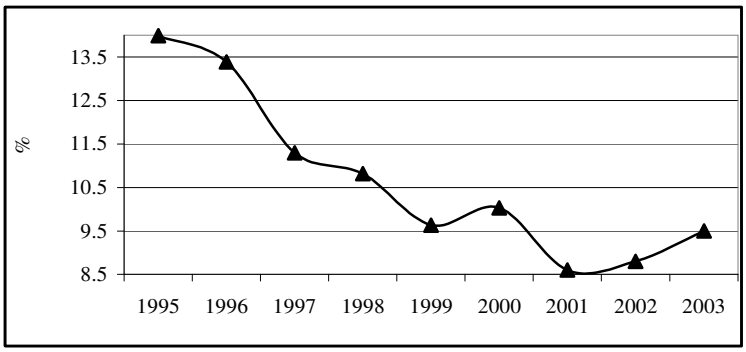

المصدر: عبد الرازق، عمر (2002). هيكل الموازنة العامة الفلسطينية. ماس-رام الله.

3-2 زيادة كبيرة في عدد المواليد الأحياء المبلغ عنهم في قطاع غزة وتراجعه في الضفة الغربية

تحققت زيادة ملحوظة على عدد المواليد الأحياء المبلغ عنهم العام 2002 بنسبة 2% عن العام 2001، حيث بلغ عددهم في الأراضي الفلسطينية 94,406 مواليد أحياء العام 2002. وقد اقتصرت الزيادة على قطاع غزة الذي ازداد عدد المواليد الأحياء المبلغ عنهم فيه بنسبة 9.6% العام 2002 عن العام 2001، في حين كان هناك تراجع في عدد الولادات الحية المبلغ عنها في الضفة الغربية بنسبة 4.0% بين العامين المذكورين. وتظهر البيانات أن عدد المواليد الأحياء المبلغ عنهم في قطاع غزة العام 2001 كان أقل من العام 2000، وقد يكون مرد هذا التغير ما بين الفترتين ناجماً عن تغييرات كبيرة في التسجيل وليس في عدد الولادات نفسها، ما يشير إلى أهمية تحسين وتطوير آليات تسجيل الولادات الحية وتوحيدها بين الجهات المختلفة (انظر جدول 3-1 في الملحق).

وفيما يخص توقع البقاء على قيد الحياة، تشير تقديرات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني إلى زيادة على هذا المعدل العام 2002 مقارنة بالعام 2001 ليصل إلى 72.1 العام 2002، (70.43 للذكور و73.57 للإناث)، بعد أن كان هذا المعدل 71.97 العام 2001 (70.43 للذكور، و73.57 للإناث) (أنظر جدول 3-2 في الملحق).

3-3 زيادة كبيرة في وفيات الرضع والأطفال

تظهر بيانات السجلات الإدارية الصادرة عن وزارة الصحة ارتفاعاً كبيراً في وفيات الرضع المبلغ عنها في الأراضي الفلسطينية العام 2002 مقارنة بالعام 2001. فقد بلغ هذا المعدل 20.5 لكل ألف مولود حي العام 2002، مقابل 14.5 لكل ألف مولود حي العام 2001 (وقد يرجع هذا الارتفاع إلى الزيادة في التبليغ عن الوفيات). وتظهر بيانات وزارة الصحة أن ارتفاع معدلات وفيات الرضع عائدة أساساً للارتفاع في معدلات الوفيات في الضفة الغربية، حيث ارتفع المعدل من 8.7 العام 2001 ليصل إلى 18.4 لكل ألف مولود حي العام 2002، أي بمعدل زيادة قدره 52.7%. أما في قطاع غزة، فتظهر البيانات أن زيادة بسيطة طرأت على معدل وفيات الرضع في العام 2002 عما كانت عليه في العام 2001 (23.3.9 مقابل 22.9) لكل ألف مولود حي على التوالي (جدول 3-3 في الملحق). ومن الملاحظ أن الفجوة بين معدلات وفيات الرضع في الضفة الغربية وقطاع غزة تقلصت، ولكن هذا التقلص لم يكن بفعل تطورات إيجابية في قطاع غزة، وإنما بفعل تطورات سلبية في الضفة الغربية، وغالباً ما يكون مرد ذلك إلى سياسات القمع الإسرائيلية بحق الشعب الفلسطيني، ما أدى إلى تردي الأوضاع الصحية، وبخاصة في الضفة الغربية التي عانت من اجتياحات ومنع التجول لفترات طويلة وعديدة، وتكثيف الحواجز على الطرقات التي تربط التجمعات السكانية ببعضها البعض، ومنع السكان من التنقل، ما حدَّ من إمكانية حصول المواطنين على الخدمات الصحية، وبخاصة النساء الحوامل.

وبالمقارنة مع بعض الدول العربية المجاورة، نجد أن الوفيات بين رضع فلسطين أعلى مما هو عليه في الأردن، والتي بلغ فيها هذا المعدل 20 وفاة لكل ألف مولود حي العام 2000،[1] هذا بعد أن كان معدل وفيات الرضع في الأراضي الفلسطينية أقل من الأردن في السنوات السابقة. أما مصر، فبلغ فيها معدل وفيات الرضع 51 وفاة لكل ألف مولود حي العام 2000، وهو أعلى من المعدل في الأراضي الفلسطينية، ولكن الفجوة بين البلدين تقلصت بفعل التطورات السلبية الحاصلة في الأراضي الفلسطينية جراء الإجراءات الإسرائيلية القمعية. (أنظر جدول رقم 3-3 في الملحق).

[1] Save the Children, 2001. State of the World's Mothers 2001.

وفيما يتعلق بوفيات الأطفال دون سن الخامسة، تشير بيانات السجلات الإدارية الصادرة عن وزارة الصحة أن معدل وفيات الأطفال أقل من 5 سنوات قد ارتفع بشكل كبير في الأراضي الفلسطينية العام 2002 (23.7 لكل ألف مولود حي) مقارنة بالعام 2001 (18.5 لكل ألف مولود حي). وقد اقتصر هذا الارتفاع على الضفة الغربية، حيث أنه حقق ارتفاعاً في الضفة الغربية من 11.9 طفل لكل ألف مولود حي العام 2001 إلى 21.0 طفل العام 2002. فيما حقق هذا المعدل انخفاضاً من 27.9 طفل لكل ألف مولود حي العام 2001 إلى 27.0 طفل العام 2002 في قطاع غزة (أنظر جدول 3-4 في الملحق). تشير هذه الأرقام المتعلقة بوفيات الأطفال إلى تقلص الفجوة بين الضفة الغربية وقطاع غزة، ولكن هذا التقلص ناتج عن تطورات سلبية في الضفة الغربية بسبب الإجراءات الإسرائيلية القمعية، وليس عن تطورات إيجابية في قطاع غزة، كما هو الحال بالنسبة لوفيات الرضع. ومن الممكن أن تكون بعض هذه التغيرات المتحققة على وفيات الأطفال دون سن الخامسة ناجمة عن زيادة في تسجيل هذه الوفيات.

وعن أسباب الوفاة بين الأطفال دون سن الخامسة، تشير البيانات الصادرة عن وزارة الصحة إلى أن الوفيات الناجمة عن الظروف المتعلقة بما قبل الولادة شكلت السبب الرئيس في وفيات الأطفال دون سن الخامسة في الأراضي الفلسطينية (52.6%) العام 2002، في حين كانت هذه النسبة 30.2% العام 2001. تلتها الأسباب المتعلقة بالتشوهات الخلقية، حيث بلغت 16.1% في الأراضي الفلسطينية العام 2002، بعد أن كانت 21.9% العام 2001، أي بانخفاض قدره 36.0%، وتأتي في المرتبة الثالثة الوفيات الناجمة عن الموت المفاجئ (4.7%) (أنظر جدول 3-5 في الملحق). تشير هذه الأرقام إلى أن الوفيات الناجمة عن الأسباب المتعلقة بما قبل الولادة والتشوهات الخلقية مازالت تحتل المراتب الأولى بأسباب وفيات الأطفال دون الخامسة من العمر، وقد يكون مرد هذا إلى صعوبة تلقي النساء الحوامل للرعاية الطبية اللازمة أثناء فترة الحمل، ومن المؤكد أن الإجراءات الإسرائيلية كان لها أثرها الكبير على ذلك، حيث حرمت سكان التجمعات السكانية المختلفة، وبخاصة الريفية من الوصول إلى المراكز الصحية، وبخاصة الرئيسية منها الموجودة في المدن الرئيسية.

3-4 الأطباء لكل 100 ألف من السكان

بلغ معدل عدد الأطباء لكل مائة ألف من السكان في الضفة الغربية وقطاع غزة 141.5 طبيب العام 2002 وفقاً للبيانات المتوفرة، وهو معدل أدنى من مثيله في العام 2001 الذي بلغ 145.6 طبيب لكل مائة ألف من السكان (أنظر الجدول 3-6 في الملحق). إلا أنه من غير الممكن القول إن تراجعاً قد تحقق على معدل عدد الأطباء للسكان في الضفة الغربية وقطاع غزة، حيث أن هذه البيانات تستند إلى قوائم الأطباء المسجلين لدى نقابات الأطباء في الضفة الغربية وقطاع غزة، ولهذا فإن هذا التراجع قد يكون مرده لعدم تجديد اشتراك بعض الأطباء لعضويتهم في هذه النقابات، كما قد يكون لعدم تسجيل بعض الأطباء الجدد لعضويتهم في هذه النقابات.

وتظهر البيانات المتوفرة أن معدل عدد الأطباء للسكان في قطاع غزة أفضل منه في الضفة الغربية، حيث بلغ في قطاع غزة 216 طبيباً لكل مائة ألف مواطن العام 2002 مقابل 98.5 طبيب لكل مائة ألف مواطن في الضفة الغربية في العام نفسه. وهذا يعني أن توفر الكادر الطبي البشري في قطاع غزة أفضل منه في الضفة الغربية، علما بأن كليهما يقل عن المعدلات المتوفرة في بعض الدول المجاورة. فقد بلغ معدل عدد الأطباء لكل مائة ألف من السكان في الأردن 158 طبيباً، وفي مصر 202 طبيباً، وفي لبنان 191 طبيباً، وبلغ في إسرائيل 459 طبيباً وجميعها في

العام 1997، ويتوقع أن تتحسن هذه المعدلات في هذه الدول في السنوات اللاحقة للعام المذكور (أنظر جدول 3-6 في الملحق).

3-5 ثبات في نسبة الأسرة الطبية لعدد السكان

أظهرت البيانات الصادرة عن وزارة الصحة والسجلات الإدارية أن معدل الأسرة الطبية لكل ألف من السكان لم يحقق أي ارتفاع في العام 2002 عما كان عليه العام 2001، حيث بلغ 1.4 سرير للعامين (2001 و2002). وتظهر البيانات أن تحسناً طفيفاً تحقق على معدل الأسرة الطبية للسكان في قطاع غزة ليصبح 1.6 سرير لكل مائة ألف مواطن العام 2002، بعد أن كان 1.5 سرير لكل مائة ألف مواطن العام 2001، في حين كان المعدل في الضفة الغربية ثابتاً عند 1.3 سرير لكل مائة ألف مواطن في العامين (أنظر جدول 3-7 في الملحق). تشير هذه الأرقام إلى أن الزيادة المتحققة على عدد الأسرة لم تكن بالقدر الكافي لتحسين نسبتها للسكان، بل إن هذه الزيادة توافقت مع الزيادة الطبيعية للسكان، آخذين بعين الاعتبار الضغط الكبير الذي يقع على كاهل القطاع الصحي في السنوات الأخيرة بسبب ارتفاع عدد الشهداء والجرحى والمصابين والمعاقين، ما يعني أن نسبة إشغال هذه الأسرة ارتفعت بشكل كبير.

3-6 زيادة كبيرة في نسبة المؤمنين صحياً

تشير البيانات الصادرة عن الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني إلى أن زيادة ملحوظة طرأت على نسبة المؤمنين صحياً في الأراضي الفلسطينية، ففي الوقت الذي بلغت فيه هذه النسبة 61.4% من إجمالي سكان الضفة الغربية وقطاع غزة العام 2000 ارتفعت لتصل إلى 74.3% العام 2002، أي أن نسبة السكان غير المؤمنين صحياً في الضفة الغربية وقطاع غزة تقتصر على 25.7% العام 2002 بعد أن كانت 39.6% العام 2000 (انظر جدول 3-8 في الملحق). وعلى الرغم من ارتفاع نسبة التغطية في التأمينات الصحية للسكان وبدرجات غير مسبوقة، فإن الحاجة للبحث حول جودة التأمينات المتوفرة ونسبة تغطيتها ملحة، حيث أن هذا النوع من البحث مرتبط بنوعية الخدمات الصحية التي تقدم للسكان المشمولين بالتأمينات الصحية.

أما على صعيد توزيع المؤمنين صحياً بين القطاعات المختلفة،[5] فتظهر البيانات أن التأمين الصحي الحكومي يحظى بالنسبة الأكبر وبفارق كبير جداً عن القطاعات الأخرى، إضافة إلى أن الزيادة التي تحققت في نسبة السكان المؤمنين صحياً تركزت بشكل رئيسي في التأمين الصحي الحكومي، حيث ارتفعت نسبة المؤمنين لدى التأمين الصحي الحكومي بنسبة 73.4% بين العامين 2000-2002، فقد ارتفعت نسبة المؤمنين لدى التأمين الصحي الحكومي من 27.9% من أجمالي السكان العام 2000 إلى 48.4% العام 2002، وهي الفترة التي تتخلل انتفاضة الأقصى، في حين أن تراجعاً في نسبة المؤمنين لدى التأمين الصحي الخاص تحقق، بحيث تراجعت نسبة المؤمنين لدى هذا النوع من التأمين من 11.0% إلى 9.6% في العامين المذكورين على التوالي، وتراجعت نسبة المؤمنين لدى وكالة الغوث من 14.8% إلى 11.6% في الفترة نفسها (أنظر جدول 3-8 في الملحق).

[5] تظهر البيانات التي يوفرها الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني حول توزع التأمينات الصحية بين القطاعات المختلفة، أن التأمين الصحي الأكثر استخداماً من قبل الأسرة، حيث أنه يتوفر لدى بعض الأسر أكثر من تأمين صحي ومن جهتين مختلفتين، في حين أن البيانات تشمل فقط التأمين الأكثر استخداماً من قبل الأسرة. وفي العادة تستخدم الأسر التي يتوفر لها أكثر من نوع من التأمين الصحي، ذلك النوع الذي يوفر لها خدمات صحية أفضل، وعادة ما يكون ذلك النوع هو التأمين الصحي الخاص. ولهذا، فإن البيانات حول توزع التأمين الصحي بين الجهات المختلفة تظهر نسبة أقل من التي تصرح بها وزارة الصحة حول نسبة المؤمنين لديها في التأمين الصحي الحكومي.

ويمكن القول إن تردي الأوضاع الاقتصادية كان العامل الأساس في انخفاض نسبة السكان المؤمنين صحياً لدى التأمينات الصحية في القطاع الخاص، وهذا يعود إلى ارتفاع كلفة هذا النوع من التأمينات. ومن الملاحظ أن نسبة المؤمنين صحياً لدى القطاع الخاص كانت في ازدياد نسبي منذ قيام السلطة الوطنية الفلسطينية، ويعتبر انخفاضها الكبير في السنة الأخيرة مؤشراً على تراجع قدرة الأسر الفلسطينية من الناحية الاقتصادية على شراء هذا النوع من التأمينات. أما زيادة التأمين الصحي الحكومي، فمردها في الغالب إلى كون الكثير من الأسر تحصل على هذا النوع من التأمين بالمجان، كأسر مسجلة لدى وزارة الشؤون الاجتماعية ضمن الحالات الاجتماعية التي تستحق المساعدة، وقد ارتفعت نسبة هذه الأسر خلال الانتفاضة الحالية بسبب ازدياد نسب البطالة، وارتفاع عدد الشهداء، وبخاصة من كان يعيل أسرته منهم. وقد يعود ارتفاع نسبة المؤمنين لدى التأمين الصحي الحكومي إلى تحويل بعض الأسر لتأمينها من القطاع الخاص إلى القطاع الحكومي بسبب الفرق الكبير في التكلفة.

3-7 زيادة محدودة في عدد مراكز الرعاية الأولية

تظهر بيانات وزارة الصحة زيادة في عدد المراكز الصحية الحكومية لتصل إلى 375 مركزاً في الأراضي الفلسطينية العام 2002 (328 مركزاً في الضفة الغربية و47 مركزاً في قطاع غزة) بعد أن كانت 373 مركزاً العام 2001، وقد كانت هذه الزيادة مقتصرة على قطاع غزة، حيث ازداد عدد المراكز الصحية الحكومية فيه 3 مراكز، في حين تراجع عدد المراكز الصحية الحكومية في الضفة الغربية مركزاً واحداً. أما المراكز الصحية التابعة للمنظمات الصحية غير الحكومية، فقد بقي عددها ثابتاً عند 185 مركزاً في الأراضي الفلسطينية (145 مركزاً في الضفة الغربية و40 مركزاً في قطاع غزة). وفيما يتعلق بالمراكز الصحية التابعة لوكالة الغوث، فقد ازداد عددها مركزين العام 2002 لتصبح 53 مركزاً (36 مركزاً في الضفة الغربية و17 مركزاً في قطاع غزة)، وقد كانت زيادة المركزين في الضفة الغربية في حين بقي عدد المراكز الصحية التابعة لوكالة الغوث في قطاع غزة ثابتاً (أنظر جدول 3-9 في الملحق).

3-8 أثر الإجراءات القمعية الإسرائيلية على الوضع الصحي

كان قطاع الصحة الفلسطيني من القطاعات الاجتماعية الأكثر تضرراً، وما زال، بفعل الإجراءات الإسرائيلية القمعية. وقد لحقت بهذا القطاع أضرار شملت البنية التحتية من جهة، وشملت تعطيل تقديم الخدمات الصحية للمواطنين من جهة ثانية. وما يزيد الأعباء الملقاة على عاتق هذا القطاع هو استمرار الإجراءات الإسرائيلية حتى تاريخ إعداد هذا التقرير، إضافة لما يعانيه هذا القطاع من تشوهات بفعل سياسات الاحتلال الإسرائيلي التي عمدت إلى تدميره ما قبل قيام السلطة الوطنية الفلسطينية.

3-8-1 استمرار تزايد عدد الشهداء

تفيد البيانات الصادرة عن وزارة الصحة الفلسطينية أن عدد شهداء انتفاضة الأقصى المباركة المسجلين بلغ 2,616 شهيداً حتى تاريخ 2003/8/25 في الضفة الغربية وقطاع غزة. بالإضافة إلى 14 شهيداً في فلسطين المحتلة العام 1948. وبلغ عدد الشهداء فوق سن 18 سنة 2,078 شهيداً، فيما بلغ عدد الشهداء دون سن الثامنة عشرة 538 شهيداً، أي أن 20.6% من إجمالي عدد الشهداء هم من الأطفال.[6]

[6] وزارة الصحة الفلسطينية، 2002. قاعدة بيانات الانتفاضة، الصفحة الإلكترونية الخاصة بالوزارة. غزة.

3-8-2 استمرار تزايد عدد الجرحى

تفيد البيانات الصادرة عن وزارة الصحة الفلسطينية أن عدد الجرحى المسجلين لدى الوزارة بلغ 36,737 جريحاً لغاية2003/8/25. وبالنسبة لتوزيع الجرحى حسب نوع أداة الإصابة، تفيد البيانات أن 65.9% كانت إصابتهم بالرصاص الحي، و12.4% بالقذائف، و8.0% أصيبوا نتيجة الانفجارات، فيما أصيب 0.5% بالغاز و0.1% بالرصاص المطاطي، كما أصيب 2.9% بوسائل أخرى.[7]

3-8-3 صعوبات في الحصول على الخدمات الصحية والغذاء

لم تتوفر بيانات جديدة عن التي وفرها العدد السابق من المراقب الاجتماعي حول إمكانية الحصول على الخدمات الصحية والغذاء، حيث أن الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني نفذ مسحاً حول هذه القضايا العام 2002. وقد أظهرت نتائج هذا المسح أن 40% من الأسر واجهت صعوبات في الحصول على خدمة صحية خلال الانتفاضة، وشكل عدم المقدرة على دفع التكاليف السبب الرئيس وراء ذلك (78.4%)، فيما لم تتمكن 37.2% من هذه الأسر من الوصول إلى الخدمات الصحية بسبب منع التجول (أنظر جدول 3-10 في الملحق). وأظهرت بيانات مسح التغذية الذي نفذه الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني العام 2002 أن 63.4% من الأسر واجهت صعوبات في الحصول على المواد الغذائية اللازمة خلال الانتفاضة. وأفادت 86.8% من هذه الأسر أن الحصار هو السبب في الصعوبات التي واجهتها، و40.8% بسبب منع التجول، و57.1% بسبب فقدان مصدر الدخل الأساسي (جدول 3-11 في الملحق). وأظهرت البيانات أن الأسر الفلسطينية اعتمدت آليات تكيف مع الانخفاض في النمط الغذائي لها، حيث اضطرت 61.1% من الأسر للاستدانة من أجل الحصول على المواد الغذائية، ولجأت 38.8% من الأسر إلى بيع مدخراتها للحصول على المواد الغذائية، واعتمدت 32.1% من الأسر في الأراضي الفلسطينية على المساعدات الغذائية بشكل رئيسي للحصول على غذائها (جدول 3-12 في الملحق).

3-8-4 انتشار واسع لسوء التغذية وفقر الدم بين أطفال ونساء فلسطين

نفذ الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني ومؤسسات أخرى مسوحاً حول التغذية في الأراضي الفلسطينية العام 2002، ولم يتوفر بيانات جديدة حول التغذية في الأراضي الفلسطينية بعد هذه المسوح، ونظرا لأهمية هذا الموضوع على الصحة العامة في المجتمع الفلسطيني فإنه من الضروري إعادة الإشارة إلى نتائج هذه المسوح على الرغم من أنه تم التطرق لها في العدد السابق من المراقب الاجتماعي.

فقد أظهرت نتائج مسح التغذية الذي نفذه الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني 2002 انتشاراً واسعاً لفقر الدم بين النساء في سن الإنجاب (15-49 سنة)، ووصلت النسبة إلى 33.2%، بواقع 31.4% في الضفة الغربية، و36.4% في قطاع غزة (أنظر جدول 3-13 في الملحق). أما عن انتشار فقر الدم بين الأطفال في العمر 6-59 شهراً، فقد أظهرت نتائج هذا المسح أن 38.0% منهم يعانون من فقر الدم، بواقع 35.5% في الضفة الغربية و41.6% في قطاع غزة. وقد بلغت نسبة انتشار فقر الدم الشديد بين هؤلاء الأطفال 0.2%، فيما بلغت نسبة فقر الدم المتوسط بينهم 15.3% (أنظر جدول 3-14 في الملحق).

وفيما يتعلق بانتشار سوء التغذية بين الأطفال في العمر 6-59 شهراً، أظهرت بيانات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني ارتفاعاً على نسبة الأطفال المصابين بقصر القامة العام 2002 مقارنة بالعام 2000 (قبيل اندلاع الانتفاضة) بنسبة 12.5%، كذلك الحال بالنسبة لمؤشرات سوء التغذية الأخرى (الهزل ونقص الوزن)، فقد بلغت نسبة الزيادة في هذين المؤشرين (78.5% و34.6% على التوالي) (أنظر جدول 3-15 في الملحق).

[7] وزارة الصحة الفلسطينية، 2002. قاعدة بيانات الانتفاضة، الصفحة الإلكترونية الخاصة بالوزارة. غزة.

ومن الجدير ذكره أن نسبة الأطفال الذين يعانون من قصر القامة المتوسط (سوء التغذية المزمن) قد بلغت 9.0% من مجموع الأطفال، فيما بلغت نسبة الأطفال الذين يعانون من نقص الوزن المتوسط (سوء التغذية الحاد) 2.5% وفقاً للمسح الذي نفذه الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني العام 2002 وبالمقارنة مع دراسة نفذتها جامعة القدس لصالح الوكالة الأمريكية للتنمية (USAID)، خلال الفترة نفسها، وجد أن نسبة الأطفال الذين يعانون من قصر القامة المتوسط (سوء التغذية المزمن) قد بلغت 11.7%، فيما بلغت نسبة الأطفال الذين يعانون من الهزال المتوسط والحاد 7.8%، وقد يرجع هذا التباين في النتائج إلى اختلاف حجم العينة* ومنهجية احتساب القيم.

4- مؤشرات التعليم

يحتوي هذا القسم على أهم المؤشرات الخاصة بقطاع التعليم الفلسطيني، فهو يحتوي على البيانات الخاصة بالنفقات العامة الجارية على قطاع التعليم، وحصة هذا القطاع من النفقات العامة الجارية، ويحتوي أيضاً على المؤشرات الخاصة بالخصائص التعليمية لأفراد المجتمع الفلسطيني في الأراضي الفلسطينية، ويحتوي على البيانات الخاصة بقطاع التعليم في رياض الأطفال والمدارس الأساسية والثانوية وقطاع التعليم العالي. وبالإضافة إلى ذلك، يشمل هذا القسم بعض المؤشرات عن آثار القمع والعدوان الإسرائيلي على قطاع التعليم في الأراضي الفلسطينية كأحد أهم القطاعات في المجتمع الفلسطيني.

4-1 حصة التعليم من الموازنة العامة

ازداد حجم النفقات العامة الجارية على التعليم الفلسطيني خلال الفترة 1995-2003 كما تظهر البيانات المتوفرة. فقد ازدادت نفقات التعليم الإلزامي والثانوي بشكل ملحوظ من بداية الفترة المذكورة ولغاية العام 2001، حيث ارتفعت من حوالي 105 ملايين دولار إلى ما يزيد على 190 مليون دولار سنوياً، ثم تراجعت إلى 180 مليون دولار العام 2002 وعاودت الارتفاع إلى 185 مليون دولار العام 2003 (أنظر شكل 4-1).

شكل 4-1: تطور النفقات العامة الجارية على التعليم الفلسطيني حتى نهاية المرحلة الثانوية للفترة 1995-2003 (مليون دولار)

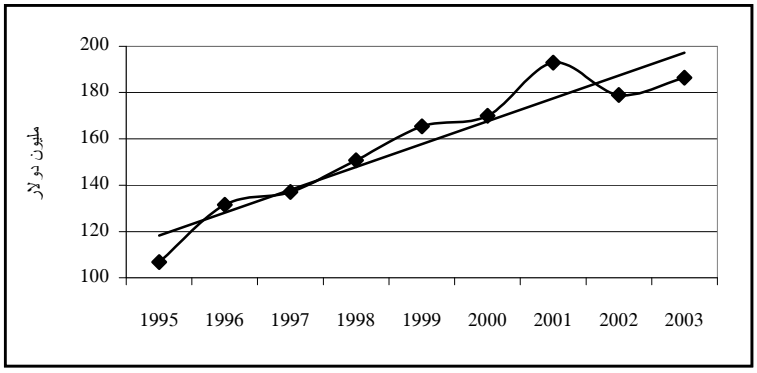

المصدر: عبد الرازق، عمر (2002). هيكل الموازنة العامة الفلسطينية. ماس: رام الله.

* بلغ حجم العينة في المسح الذي نفذه الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني 5228 أسرة، فيما بلغت عينة جامعة القدس 1000 أسرة.

وعلى الرغم من زيادة حجم النفقات العامة الجارية على قطاع التعليم الإلزامي والثانوي في الفترة 1995–2003، فإن حصة هذا القطاع من النفقات الجارية العامة بشكل عام كانت متذبذبة بين عام وآخر، ويلاحظ من الشكل (4–2) أن حصة قطاع التعليم في العام 1995 وصلت إلى 20.4% من إجمالي النفقات العامة الجارية تراجعت في العامين 1996 و1997 لتصل إلى 16.5% فقط، ثم عاودت الارتفاع في السنوات اللاحقة ولكن بتذبذب واضح. ويظهر الشكل (4–2) أن ارتفاعاً تحقق خلال السنتين الأخيرتين في الفترة المدروسة (2002 و2003) لتصل حصة قطاع التعليم إلى 18.5% من إجمالي النفقات العامة الجارية، ولكن تبقى هذه النسبة متدنية مقارنة مع السنة الأولى من الفترة المدروسة.

شكل 4–2: تطور حصة الإنفاق العام الجاري على التعليم حتى نهاية المرحلة الثانوية للفترة 1995–2003 (%)

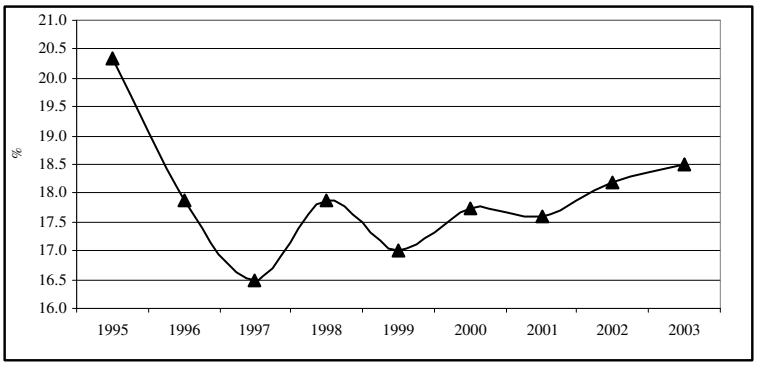

المصدر: عبد الرازق، عمر (2002). هيكل الموازنة العامة الفلسطينية. ماس: رام الله.

4–2 الخصائص التعليمية لأفراد المجتمع الفلسطيني

4–2–1 معرفة القراءة والكتابة: الفجوة بين الجنسين آخذة في التقلص

كشفت نتائج مسح القوى العاملة العام 2002 الذي نفذه الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني عن أن نسبة الأمية بين الأفراد الذين أعمارهم 15 سنة فأكثر في الضفة الغربية وقطاع غزة تبلغ 9.0%. وبالمقارنة مع نتائج مسح القوى العاملة في الضفة الغربية وقطاع غزة العام 2001، فإن نسبة الأمية التي قد تراجعت بين العامين، حيث كانت نسبة الأمية 9.8% من إجمالي السكان 15 سنة فأكثر العام 2001. وأظهرت نتائج مسح القوى العاملة 2002 تفاوتاً بين الجنسين في نسبة الأمية، فبلغت بين الذكور 4.3%، في حين بلغت بين الإناث 13.6%. وبالمقارنة مع مسح القوى العاملة 2001، يتبين أن انخفاض نسبة الأمية شمل كلا الجنسين، حيث كانت نسبة الأمية بين الذكور 4.7% وبين الإناث 15.0% (جدول 4–1 في الملحق).

أما على الصعيد المناطقي، فكانت نسبة الأمية متقاربة بين الضفة الغربية وقطاع غزة مع أفضلية بسيطة للضفة الغربية، حيث بلغت نسبة الأمية فيها 8.8%، وبلغت في قطاع غزة 9.3%. وقد برزت الأفضلية لصالح الضفة الغربية من ارتفاع نسبة الأمية بين الذكور في قطاع غزة عن مثيلتها في الضفة الغربية (5.2% في قطاع غزة و3.9% في الضفة الغربية)، مع أن نسبة الأمية بين الإناث في قطاع غزة تقل عن مثيلتها في الضفة الغربية (13.5% و13.7% على التوالي) (جدول 4–1 في الملحق).

ويؤكد مسح القوى العاملة 2002 على أن الفجوة في معرفة القراءة والكتابة بين الجنسين تنحصر بين الفئات العمرية الكبيرة، حيث أن هذه الفجوة محدودة للغاية في الفئات العمرية الصغيرة. فالبيانات تظهر أن معدلات معرفة القراءة والكتابة في الفئة العمرية 15–19 متساوية بين الذكور والإناث، وبلغت 98.8% العام 2002 في مجمل الأراضي الفلسطينية، في حين بلغت معدلات معرفة القراءة والكتابة في الفئة العمرية 65 فما فوق بين الذكور 57.5% وبين الإناث 15.5%، وبلغت في الفئة العمرية 55–64 بين الذكور 86.6% وبين الإناث 43.3% العام 2002. تشير هذه النسب إلى انعدام الفجوة بين الجنسين في الفئة العمرية الصغيرة وارتفاعها بشكل كبير في الفئات العمرية الكبيرة من جهة، وتشير إلى أن نسبة الأمية بين الجنسين تزداد بازدياد الفئة العمرية من جهة ثانية (أنظر شكل 4–3 أدناه وجدول 4–2 في المحلق).

شكل 4–3: معدلات معرفة القراءة والكتابة للسكان الفلسطينيين (15 سنة فأكثر) في الضفة الغربية وقطاع غزة حسب العمر والجنس، 2002

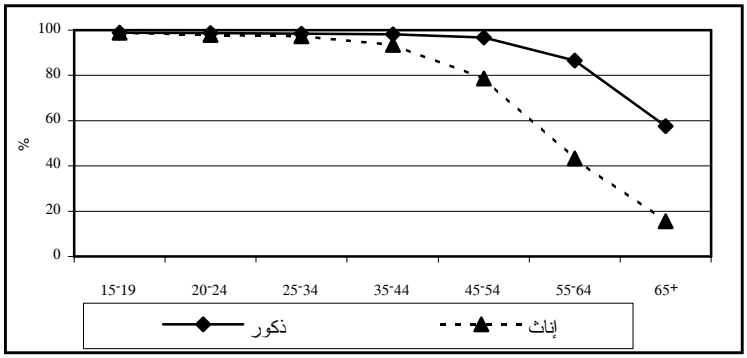

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2003. قاعدة بيانات مسح القوى العاملة 2002. رام الله، فلسطين.

4–2–2 التحصيل العلمي: تحسن بسيط

أظهرت نتائج مسحي القوى العاملة2001 و2002 اللذين نفذهما الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني أن نسبة الأفراد 15 سنة فأكثر الذين أنهوا مرحلة التعليم الجامعي الأولى فأكثر (بكالوريوس فأكثر) تراوحت مكانها بين العامين، حيث بلغت هذه النسبة 6.4% العام 2002 و6.5% العام 2001. وكشفت البيانات عن أن هذا الثبات يشمل الجنسين، حيث بلغت نسبة الذكور الذين أنهوا المرحلة الجامعية الأولى فأعلى 8.8% العام 2002 بعد أن كانت 8.7% العام 2001، وثبتت نسبة الإناث ممن أنهين المرحلة الجامعية الأولى فأعلى عند 4.1% في العامين. أما نسبة الأفراد الذين لم ينهوا أية مرحلة تعليمية فتراجعت إلى 16.8% العام 2002 بعد أن كانت 18.1% العام 2001، وبلغت هذه النسبة لدى الذكور 12.0% العام 2002 بعد أن كانت 13.2% العام 2001، وبلغت لدى الإناث 21.4% بعد أن كانت 23.2% (جدول 4–1، الملحق).

4–3 المؤشرات الخاصة بالمؤسسات التعليمية

4–3–1 استمرار زيادة عدد المدارس واستمرار انخفاض عدد رياض الأطفال

تظهر قاعدة بيانات قطاع التعليم في فلسطين زيادة سنوية في عدد المدارس بشقيها الأساسي والثانوي، وتظهر بالمقابل انخفاضاً سنوياً في عدد رياض الأطفال بدأ بعد اندلاع انتفاضة الأقصى. وقد

بلغ إجمالي عدد المدارس ورياض الأطفال 2,764 مدرسة وروضة أطفال في العام الدراسي 2003/2002 بعد أن كان عددها 2,724 في العام الدراسي 2002/2001. وقد اقتصرت هذه الزيادة على المدارس، في حين تراجع عدد رياض الأطفال بين السنتين الدراسيتين المذكورتين، حيث انخفض عددها من 806 رياض في العام الدراسي 2002/2001، إلى 758 روضة في العام الدراسي 2003/2002. أما المدارس الأساسية فارتفع عددها من 1,364 إلى 1404 مدارس في السنتين الدراسيتين المذكورتين على التوالي، وارتفع عدد المدارس الثانوية من 554 إلى 602 على التوالي أيضاً (جدول 4-3 في الملحق).

وتظهر البيانات المتوفرة من قاعدة بيانات مسح التعليم الذي تنفذه وزارة التربية والتعليم العالي أن عدد المدارس لدى مختلف جهات الإشراف قد ارتفع في العام الدراسي الأخير (2003/2002)، فقد ارتفع عدد المدارس الحكومية في هذا العام ليصل إلى 1493 مدرسة بعد أن كان 1415 مدرسة العام الذي سبقه، أي زادت بنسبة 5.5%، وارتفع عدد المدارس الخاصة من 239 مدرسة إلى 244 مدرسة في الفترة ذاتها، أي بنسبة 2.1%، وارتفع عدد المدارس التابعة لوكالة الغوث من 264 مدرسة إلى 269 مدرسة في الفترة ذاتها أيضاً، أي بنسبة 1.9%. توضح هذه الأرقام أن معدل الزيادة لدى المدارس الحكومية أكبر بكثير من مثيلتها لدى المدارس التابعة لوكالة الغوث، وهذا يشير إلى الأزمة المالية التي تعاني منها وكالة الغوث والتي تعطل من إمكانياتها في توفير الخدمات اللازمة للاجئين الفلسطينيين من تعليم وصحة وغيرها (جدول 4-4 في الملحق).

4-3-2 زيادة طبيعية لطلبة المدارس وتراجع نسبة طلبة رياض الأطفال

ارتفع مجموع عدد الطلبة في المدارس ورياض الأطفال في الأراضي الفلسطينية مطلع العام الدراسي 2003/2002 ليصل إلى 1,045,982 طالباً وطالبة بزيادة قدرها 3.17% عن العام الدراسي 2002/2001، وهي نسبة تتراوح حول معدل الزيادة الطبيعية في عدد السكان. لكن هذه الزيادة اقتصرت على طلبة المدارس بمرحلتيها الأساسية والثانوية، في حين تراجع عدد طلبة رياض الأطفال (أنظر جدول 4-5 في الملحق).

وتظهر البيانات أن الزيادة في عدد طلبة المرحلة الثانوية كانت هي الأعلى نسبياً، حيث ارتفعت في العام الدراسي 2003/2002 لتصل إلى 8.8% من إجمالي الطلبة الملتحقين بالمدارس، وذلك بعد أن كانت 8.2% العام 2002/2001. أما طلبة المرحلة الأساسية، فقد تراوحت نسبتهم في مكانها، وشكل طلبة هذه المرحلة 85.3% في العام الدراسي 2003/2002 بعد أن بلغت نسبتهم 85.2% في العام الدراسي 2002/2001. وقد كانت الزيادة المتحققة في نسبة طلبة المدارس من إجمالي طلبة المدارس ورياض الأطفال على حساب التراجع الذي لحق بعدد طلبة رياض الأطفال، وقد شكل طلبة هذه المرحلة ما نسبته 5.9% من إجمالي الطلبة في مطلع العام الدراسي 2003/2002 بانخفاض عن العام الدراسي 2002/2001 والتي بلغت نسبتهم فيه 6.6% (أنظر جدول 4-5 في الملحق).

وتظهر البيانات ثباتاً في نسبة الذكور والإناث الملتحقين بالتعليم المدرسي ورياض الأطفال بين العامين الدراسيين 2002/2001 و2003/2002، حيث بلغت نسبة الذكور الملتحقين بالمدارس ورياض الأطفال 50.4% في كلا العامين، في حين بلغت نسبة الإناث 49.6% بين العامين الدراسيين المذكورين.

وتظهر البيانات أن القطاع الحكومي ما زال يستأثر بالنسبة الأكبر من الطلبة، حيث تبلغ نسبة الطلبة الملتحقين بهذا القطاع 65.2% من إجمالي الطلبة، تليها نسبة الطلبة الملتحقين بمدارس وكالة الغوث التي بلغت 23.7%، ثم المدارس الخاصة بنسبة

11.2% في العام الدراسي 2003/2002. وتظهر البيانات كذلك زيادة في نسبة الطلبة الملتحقين في مدارس القطاع الحكومي، وتأتي هذه الزيادة على حساب نسبة الطلبة الملتحقين بمدارس وكالة الغوث ومدارس القطاع الخاص. ومن اللافت أن هذه الزيادة تأتت بعد اندلاع الانتفاضة، في حين أن الاتجاه العام قبل ذلك كان لصالح الزيادة في نسبة الطلبة الملتحقين بالمدارس الخاصة (جدول 4-6 في الملحق). وغالبا ما يعود هذا الاتجاه إلى تردي الأوضاع الاقتصادية للسكان ما يحول دون مقدرة بعضهم على إلحاق أبنائهم في المدارس الخاصة، هذا بعد أن كان الاتجاه السائد ما قبل اندلاع الانتفاضة هو ارتفاع نسبة الطلبة الملتحقين بمدارس القطاع الخاص على حساب الملتحقين بالقطاع الحكومي.

4-3-3 ثبات نسبة التحاق الإناث إلى الذكور في المرحلة الأساسية

تظهر بيانات قطاع التعليم أن نسبة التحاق الإناث/الذكور في المرحلة الأساسية في العام الدراسي 2003/2002 امتازت بالثبات بالمقارنة مع العام الدراسي 2002/2001 عند 98 طالبة لكل مائة طالب، والاتجاه السائد منذ قيام السلطة الوطنية الفلسطينية هو لتقلص الفجوة بين الجنسين. كذلك، تظهر البيانات أن هذا الثبات شمل كلاً من الضفة الغربية وقطاع غزة، لتبقى الفجوة بين الجنسين في المنطقتين على حالها. وفي المرحلة الثانوية برز تحسن بسيط في نسبة التحاق الطالبات إلى الطلاب لتصل إلى 109 طالبات لكل مائة طالب في العام الدراسي 2003/2002 بعد أن كانت 108 طالبات لكل مائة طالب (جدول 4-7 في الملحق).

وعلى صعيد توزع الطلبة بين فروع التعليم المختلفة، تظهر البيانات محدودية نسبة الطلبة الملتحقين بالفروع المهنية. فقد بلغت نسبة الطلبة الملتحقين بالتعليم المهني 4.64% من إجمالي طلبة المرحلة الثانوية في العام الدراسي 2003/2002، والباقي ملتحقون بالفروع الأكاديمية، وكانت نسبة الطلبة الملتحقين بالفروع المهنية 4.67% من إجمالي طلبة المرحلة الثانوية في العام الدراسي 2002/2001وتظهر البيانات تراجعاً في نسبة الطلبة الذكور الملتحقين بالفروع المهنية، حيث تراجعت هذه النسبة إلى 6.90% بعد أن كانت 7.09% في الفترة ذاتها، في حين أن تحسناً بسيطاً تحقق لدى الإناث لترتفع نسبة الملتحقات منهن في التعليم المهني إلى 2.56% بعد أن كانت 2.45% (جدول 4-8 في الملحق).

4-3-4 زيادة في عدد المعلمين والمعلمات تفوق نسبة الزيادة في عدد الطلبة

ازداد عدد المعلمين والمعلمات في مجمل المدارس ورياض الأطفال العاملة في الضفة الغربية وقطاع غزة بنسبة 4.32% في العام الدراسي 2003/2002 عن العام الدراسي الذي سبقه، حيث وصل عدد المعلمين والمعلمات في مجمل المدارس ورياض الأطفال إلى 37,643 معلماً ومعلمة في العام الدراسي 2003/2002 بعد أن كان 36,083 معلماً ومعلمة في العام الدراسي 2002/2001، أي ازداد عددهم بنسبة 4.3%، وهي نسبة أعلى من نسبة الزيادة في عدد الطلبة التي تطرقنا لها سابقاً والبالغة 3.17%. وتظهر البيانات أن تحسناً في المؤهلات العلمية للمعلمين والمعلمات قد تحقق في العام الدراسي الأخير، حيث تراجعت أعداد المدرسين والمدرسات الذين يحملون شهادات الدبلوم المتوسط أو الثانوية العامة بين العامين الدراسيين 2002/2001 و2003/2002، في حين ارتفعت أعداد المدرسين والمدرسات الذين يحملون شهادات البكالوريوس فما فوق في الفترة ذاتها، وهو ما يشير إلى تحسن على المستويات العلمية للمدرسين والمدرسات في الأراضي الفلسطينية (انظر جدول 4-9 في الملحق).

4-3-5 استمرار انخفاض نسبة التسرب

انخفضت نسبة التسرب في مرحلة التعليم الأساسي لتصل إلى 0.79% في الضفة الغربية وقطاع غزة في العام الدراسي 2002/2001 بعد أن كانت 1.20% العام الدراسي 2001/2000. تظهر البيانات أن هذا الانخفاض شمل كلا الجنسين، حيث انخفضت نسبة التسرب بين الذكور في المرحلة الأساسية إلى 0.94% بعد أن كانت 1.50% في الفترة ذاتها، وانخفضت نسبة التسرب لدى الإناث في المرحلة التعليمية نفسها لتصل إلى 0.63% بعد أن كانت 0.89% في الفترة ذاتها أيضاً. وتظهر البيانات كذلك أن انخفاض نسبة التسرب في المرحلة الأساسية تحقق في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة، حيث انخفضت نسبة التسرب في كل منهما على حدة، وفي الوقت نفسه فإن هذا الانخفاض شمل كلا الجنسين في كل منهما على حدة (جدول 4-10 في الملحق وشكل 4-4).

وعلى صعيد نسبة التسرب في المرحلة الثانوية، انخفضت نسبة التسرب لتصل إلى 3.13% في الضفة والقطاع ولكلا الجنسين في العام الدراسي 2002/2001 بعد أن كانت 4.51% العام 2001/2000. شمل انخفاض نسبة التسرب في المرحلة الثانوية كلا الجنسين، حيث انخفضت هذه النسبة لدى الذكور لتصل إلى 2.32% بعد أن كانت 3.47%، وانخفضت لدى الإناث لتصل إلى 3.87% بعد أن كانت 5.46% في الفترة ذاتها. وأظهرت البيانات أن انخفاض نسبة التسرب في المرحلة الثانوية شمل كلاً من الضفة الغربية وقطاع غزة، وشمل كلا الجنسين في كل منهما (جدول 4-10 في الملحق وشكل 4-2). وقد يعود هذا التراجع، جزئياً، إلى تضاؤل فرص العمل بسبب الظروف الحالية.

شكل 4-4: نسب التسرب في الضفة الغربية وقطاع غزة حسب المرحلة للأعوام الدراسية 1995/1994- 2002/2001

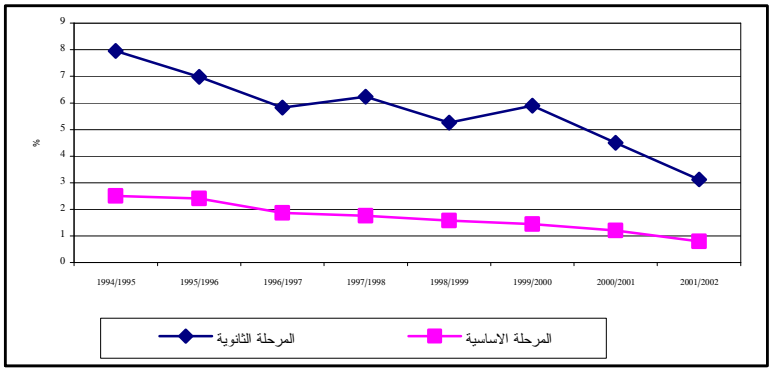

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني ووزارة التربية والتعليم. قواعد بيانات مسح المؤسسات التعليمية (سنوات عدة). رام الله- فلسطين.

4-3-6 انخفاض نسبة الرسوب في المرحلة الأساسية وارتفاع بسيط في المرحلة الثانوية

انخفضت نسبة الرسوب في التعليم المدرسي في الضفة الغربية وقطاع غزة، واقتصر هذا الانخفاض على المرحلة الأساسية، في حين راوحت نسبة الرسوب في المرحلة الثانوية في مكانها. فقد انخفضت نسبة الرسوب في المرحلة الأساسية لتصل إلى 1.63% من إجمالي طلبة هذه المرحلة في العام الدراسي 2002/2001 بعد أن كانت 2.02% العام الدراسي 2001/2000. وقد شمل انخفاض نسبة الرسوب كلاً من الضفة الغربية وقطاع غزة، كما شمل

كلاً من الجنسين. بالمقابل، بلغت نسبة الرسوب في المرحلة الثانوية إلى 1.10% العام الدراسي 2002/2001 بعد أن كانت 1.09% العام الدراسي 2001/2000. وقد كانت هذه الزيادة البسيطة في نسبة الرسوب مقتصرة على قطاع غزة، حيث ارتفعت النسبة فيه من 0.78% إلى 1.01%، في حين تراجعت النسبة في الضفة الغربية من 1.30% إلى 1.15% بين العامين الدراسيين المذكورين. كذلك اقتصرت الزيادة في نسبة الرسوب في المرحلة الثانوية على الإناث، حيث ارتفعت من 0.82% إلى 0.91%، في حين أن هذه النسبة تراجعت لدى الذكور من 1.38% إلى 1.30% ما بين السنتين الدراسيتين المذكورتين (جدول 4-11 في الملحق).

4-3-7 تحسن معدل عدد الطلبة لكل معلم

انخفض معدل عدد الطلبة لكل معلم في الضفة الغربية وقطاع غزة ليصل إلى 27.8 طالب لكل معلم في العام الدراسي 2003/2002 بعد أن كان 28.1 طالب لكل معلم في العام الدراسي 2002/2001 (جدول 4-12 في الملحق). وقد شمل هذا الانخفاض المدارس الحكومية ومدارس وكالة الغوث والمدارس الخاصة، في حين أن رياض الأطفال عانت من زيادة في عدد الطلبة لكل معلم، ويظهر الشكل (4-5) اتجاهات معدل عدد الطلبة لكل معلم حسب الجهة المشرفة في السنوات المختلفة.

شكل 4-5: معدل عدد الطلبة لكل معلم حسب الجهة المشرفة للأعوام الدراسية 1997/1996 -2002/2001

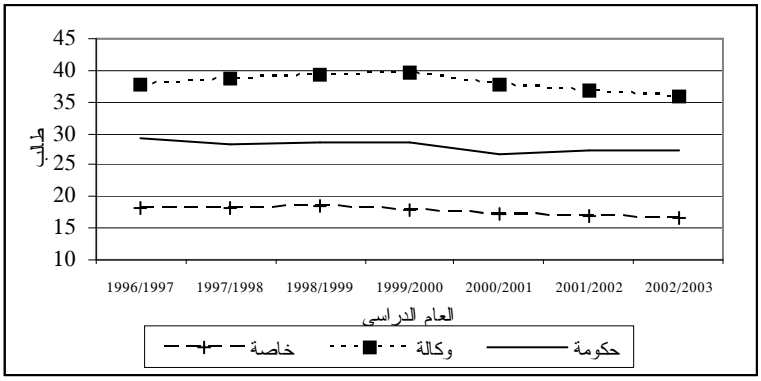

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، ووزارة التربية والتعليم. قواعد بيانات مسح المؤسسات التعليمية (سنوات عدة). رام الله- فلسطين.

4-3-8 الكثافة الصفية: تغير محدود

ارتفع معدل عدد الطلبة لكل شعبة صفية في رياض الأطفال في العام الدراسي 2003/2002 ليصل إلى 25.1 طالب لكل شعبة في الضفة الغربية وقطاع غزة بعد أن كان 24.7 طالب لكل شعبة في العام الدراسي 2002/2001. أما في المرحلة الأساسية، فقد انخفض هذا المعدل قليلاً ليصل إلى 36.7 بعد أن كان 37.1. أما المرحلة الثانوية فقد بقي هذا المعدل ثابتاً عند 30.6 طالب لكل شعبة صفية في العامين الدراسيين المذكورين على التوالي. وتظهر البيانات أن الكثافة الصفية في الضفة الغربية، بشكل عام، أقل من مثيلتها في قطاع غزة، ما يستدعي بناء غرف صفية جديدة في قطاع غزة أكثر من الضفة الغربية على الرغم من أن معدل عدد الطلبة لكل شعبة في كلا المنطقتين مرتفع (جدول 4-13، الملحق).

وفيما يتعلق بمعدل الكثافة الصفية حسب الجهة المشرفة، أظهرت البيانات ارتفاعاً في هذا

المعدل في مرحلة رياض الأطفال الذي يتبع كلياً، تقريباً، للقطاع الخاص، فقد ارتفع هذا المعدل من 24.7 طالب لكل شعبة في العام الدراسي 2002/2001 إلى 25.1 طالب لكل شعبة في العام الدراسي 2003/2002، وكان الانخفاض على هذا المعدل هو السائد في مرحلة رياض الأطفال منذ العام الدراسي 1995/1994 وحتى العام الدراسي 2002/2001، ولكنه عاود الارتفاع في العام الدراسي 2003/2002 (جدول 4–14 في الملحق).

وتظهر البيانات أن معدلات الكثافة الصفية في المرحلة الأساسية حسب جهة الإشراف قد انخفضت جميعها، حيث طال انخفاض هذا المعدل المدارس الحكومية والخاصة والمدارس التابعة لوكالة الغوث، لكن الفجوة ما زالت كبيرة بين جهات الإشراف المختلفة فيما يتعلق بالكثافة الصفية وبفارق كبير، حيث أن معدل الكثافة الصفية في مدارس الوكالة في المرحلة الأساسية بلغ 44.6 طالب و/أو طالبة لكل شعبة العام 2003/2002، في حين بلغ هذا المعدل لدى المدارس الحكومية في المرحلة الأساسية وفي العام نفسه 35.7 طالب و/أو طالبة لكل شعبة، وبلغ لدى المدارس الخاصة 24.1 طالباً و/أو طالبة لكل شعبة. وفيما يخص مرحلة التعليم الثانوي، أظهرت البيانات ثباتاً نسبياً في معدل عدد الطلبة للشعبة الواحدة ولدى المدارس الخاصة والحكومية، في حين أن الوكالة ليست لديها مدارس ثانوية (جدول 4–14 في الملحق)

4–3–9 التعليم العالي: زيادة كبيرة في أعداد طلبة الجامعات وتقلص الفجوة بين الجنسين

ارتفع عدد طلبة الجامعات الفلسطينية في العام الدراسي 2003/2002 بنسبة 18.1% عن العام الدراسي 2002/2001، فقد ارتفع عدد الطلبة من 83408 طلاب وطالبات إلى 98546 طالباً وطالبة بين العامين الدراسيين المذكورين، وهي زيادة كبيرة بالمقارنة مع نسبة الزيادة التي كانت تتحقق ما بين الأعوام الدراسية في السنوات السابقة، حيث كانت نسبة الزيادة المتحققة بين العامين الدراسيين 2001/2000 و2002/2001 حوالي 10.4% (جدول 4–15 في الملحق). ويظهر الجدول المذكور أن نسبة الزيادة في أعداد طلبة الجامعات الفلسطينية تراجعت في السنة الدراسية الأولى التي تلت اندلاع الانتفاضة، في حين أنها عاودت الارتفاع بشكل كبير في السنة الدراسية الأخيرة، وقد يكون مرد ذلك إلى إجراءات التكيف التي اتخذتها الجامعات الفلسطينية ووزارة التعليم العالي لمواجهة الظروف الطارئة الناجمة عن الإجراءات القمعية التي يمارسها الاحتلال الإسرائيلي بحق الشعب الفلسطيني، وقد كان لإجراءات التكيف هذه أثرها في عودة التحاق أعداد كبيرة من الطلبة بالجامعات الفلسطينية.

وعلى صعيد توزع أعداد طلبة الجامعات بين الجنسين، تظهر البيانات أن الزيادة النسبية في عدد الطالبات كانت أعلى بكثير من الزيادة النسبية في عدد الطلاب الذكور، وبلغت نسبة الزيادة بين الإناث 22.2% في حين بلغت بين الذكور 14.2% بين العامين الدراسيين 2002/2001 و2003/2002 (أنظر الجدول 4–15 في الملحق). تظهر هذه البيانات أن الزيادة الكلية المتحققة في أعداد طلبة وطالبات الجامعات المحلية كانت أكبر لدى الإناث ما انعكس على تقليص الفجوة بين نسبة الإناث/الذكور الملتحقين بالجامعات الفلسطينية، حيث أصبحت نسبة الإناث إلى الذكور 97%، أي 97 طالبة لكل مائة طالب. وتظهر البيانات اتجاهاً في تقلص الفجوة بين الطلاب والطالبات الملتحقين في الجامعات الفلسطينية يتحقق سنة بعد أخرى، لكن من المهم الإشارة إلى أن هذه البيانات لا تأخذ بعين الاعتبار الطلبة الملتحقين بالجامعات غير الفلسطينية في الخارج، ومع هذا فإن تقلص الفجوة في الجامعات المحلية يعتبر منحى إيجابيا في المجتمع الفلسطيني نحو أهمية تعليم الإناث (انظر شكل 4–6).

شكل 4-6: توزيع الطلبة في الجامعات الفلسطينية حسب الجنس للأعوام الدراسية 2003/2002-1995/1994

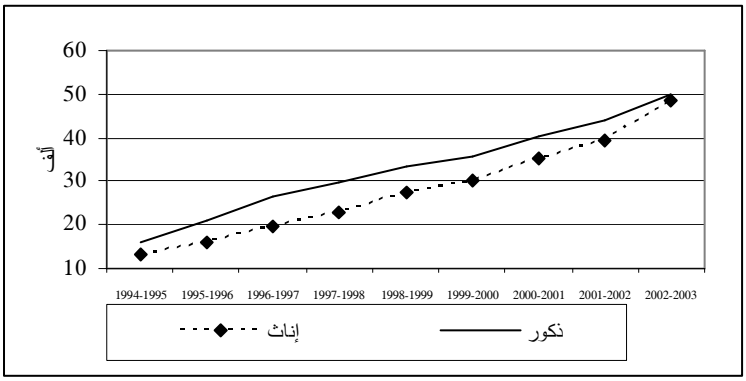

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني ووزارة التربية والتعليم. قواعد بيانات مسح المؤسسات التعليمية (سنوات عدة). رام الله- فلسطين.

وقد تحققت زيادة، أيضاً، على أعداد الطلبة في كليات المجتمع المتوسطة العام 2003/2002، حيث وصل عدد الطلبة في هذه الكليات إلى 5,892 طالباً وطالبة بعد أن كان عددهم 5,313 طالباً وطالبة العام 2002/2001، أي بزيادة نسبتها 10.9%، وهي أعلى من مثيلتها بين العامين الدراسيين 2001/2000 و2002/2001 التي بلغت 7.03%. وقد شملت الزيادة في أعداد طلبة كليات المجتمع المتوسطة كلا الجنسين في العام الدراسي الأخير، لكن الزيادة المتحققة في نسبة الذكور كانت أعلى من الزيادة المتحققة في نسبة الإناث، حيث بلغت لدى الذكور 22.5%، في حين بلغت بين الإناث 1.4% فقط، وقد انعكست الزيادة الكبيرة في نسبة الذكور مقارنة مع نسبة الإناث إلى تساوي أعداد الطلبة مع الطالبات في كليات المجتمع المتوسطة بعد أن كانت نسبة الإناث تفوق كثيراً نسبة الذكور في هذه الكليات في السنوات السابقة (أنظر جدول 4-15 في الملحق).

4-4 القمع الإسرائيلي يعيق العملية التعليمية

تظهر تقارير وزارة التربية والتعليم الفلسطينية حول الانتهاكات الإسرائيلية على التعليم الفلسطيني في الفترة 2000/9/29 إلى 2003/12/15 ارتفاعاً متزايداً في أعداد الشهداء من الطلبة، فقد وصل عددهم في الفترة المذكورة إلى 420 شهيداً، حيث استشهد 96 طالباً في العام الدراسي 2001/2000، واستشهد 151 طالباً في العام الدراسي 2002/2001، واستشهد 131 طالباً في العام الدراسي 2003/2002. وعلى صعيد الجرحى بين الطلبة، بلغ عددهم في الفترة المذكورة 3018 طالباً، منهم 2,151 جرحوا في السنة الأولى للانتفاضة، و476 طالباً جرحوا في السنة الثانية، و362 طالباً في السنة الدراسية الثالثة.

بالإضافة للشهداء والجرحى من الطلبة، فإن عدداً كبيراً أيضاً منهم اعتقل، والكثير ممن اعتقلوا ما زالوا في المعتقلات. فقد بلغ عدد الطلبة الذين اعتقلوا في الفترة التي شملتها تقارير وزارة التربية والتعليم 166 طالباً، ما يحرمهم من حقهم في تلقي تعليمهم.

ولم تقتصر إجراءات القمع الإسرائيلية على البشر، وإنما لحقت أضرار كبيرة بالمؤسسات التعليمية نتيجة للعدوان الإسرائيلي عليها، حيث تعرض عدد من المدارس للقصف والاقتحام، وتحولت بعض المدارس لثكنات عسكرية، ما حرم الكثير من الطلبة والموظفين من الوصول إلى مدارسهم واستكمال العملية التعليمية

بشكلها الاعتيادي. كما أغلق الاحتلال الإسرائيلي عدداً من المدارس بأوامر عسكرية حظرت دخول الطلبة والمدرسين إليها فترة إغلاقها. وبالإضافة لذلك، فقد أدت سياسة الحصار وعزل المناطق التي يمارسها الاحتلال الإسرائيلي على الأراضي الفلسطينية إلى تعطيل العملية الدراسية في كثير من الأحيان من خلال منع الطلبة والمدرسين من وصول مدارسهم.

الانتهاكات الإسرائيلية للتعليم الناشئة عن جدار الفصل العنصري

تقوم سلطات الاحتلال حالياً ببناء الجدار الفاصل في مناطق جنين، وطولكرم، وقلقيلية، ورام الله، وبيت لحم وفي محيط القدس. ومن المتوقع أن يصل طوله إلى 360 كيلو متراً. بينما من الممكن أن يصل طول التوسعات والجدار الثاني إلى 650 كيلو متراً، وفي المحصلة فإنه من المتوقع أن يبلغ طول الجدار ثلاثة أضعاف حائط برلين في الطول، وضعفيه في الارتفاع.

وقد تسبب الجزء المنجز من الجدار في شمال الضفة الغربية بما يلي: عزل 5 تجمعات سكانية في منطقة جنين، يبلغ سكانها 4100 نسمة، فيها 4 مدارس، يبلغ عدد طلابها 890 طالباً وطالبة، ويضطر 77 طالباً وطالبة من هذه التجمعات إلى الانتقال إلى تجمعات أخرى للدراسة فيها.

وتم عزل 4 تجمعات سكانية في منطقة طولكرم، عدد سكانها 6500 نسمة، وفيها 10 مدارس تضم 1728 طالباً وطالبة، بالإضافة إلى خروج 61 طالباً وطالبة إلى التجمعات الأخرى للدراسة.

وفي منطقة قلقيلية، تم عزل 3 تجمعات سكانية يبلغ عدد سكانها 700 نسمة، فيها مدرسة واحدة مشتركة فيها 133 طالباً وطالبة، ويضطر 260 طالباً وطالبة إلى الانتقال من هذه التجمعات إلى تجمعات أخرى لاستكمال الدراسة.

تقرير صادر عن وزارة التربية والتعليم الفلسطينية نقلاً عن الصفحة الإلكترونية للوزارة

وعلى صعيد الجامعات والكليات المتوسطة، فقد كان للإجراءات الإسرائيلية القمعية أثرها الكبير على سير العملية التعليمية في هذه الجامعات، حيث أغلقت هذه الجامعات أبوابها لفترات طويلة أثناء فترات منع التجول التي فرضها الاحتلال الإسرائيلي على المدن الفلسطينية، عدا عن إغلاق بعض هذه الجامعات بأوامر عسكرية جائرة، كما حصل في حالة جامعة الخليل. وقد تعرض عدد من الجامعات للاقتحام من قبل قوات الاحتلال الإسرائيلي، كما تعرضت منازل الطلبة لاقتحامات متكررة واعتقال عدد منهم.

أثرت سياسات الاحتلال الإسرائيلي القمعية على المسيرة التعليمية في الأراضي الفلسطينية برمتها وعلى المستويين الكمي والكيفي، ومن المتوقع أن تستمر تأثيرات القمع الإسرائيلي لفترة قادمة، ما يستدعي سياسة مواجهة مدروسة ومحكمة للحد من التأثيرات السلبية على العملية التعليمية، وبالتالي على المجتمع الفلسطيني بشكل عام، حيث تشكل الإجراءات الإسرائيلية القمعية بحق الشعب الفلسطيني بشكل عام والطلبة بشكل خاص عاملاً معطلاً للمسيرة التعليمية الفلسطينية، وتنعكس سلباً على أداء الطلبة ومقدرتهم على الالتحاق بمدارسهم ومؤسساتهم التعليمية.

5- مؤشرات ثقافية

يغطي هذا العدد من المراقب الاجتماعي عدداً من المؤشرات الثقافية التي يتوفر عنها بيانات خاصة بالعام 2002. وتعطي هذه البيانات صورة عامة عن أهم خصائص هذا الحقل، واتجاهات تطوره.

ويتناول هذا القسم، أيضاً، بعض البيانات التي تخص أعواماً سابقة حول بعض المؤشرات المهمة، وبخاصة مشاركة الأفراد في بعض الأنشطة الثقافية.

وهي بيانات نشرت حديثاً، وتساهم في زيادة توضيح معالم الحياة الثقافية في الضفة الغربية وقطاع غزة.

تعتمد بيانات هذا القسم على البيانات الإحصائية التي وفرها الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني في تقريره عن إحصاءات الثقافة في الأراضي الفلسطينية للعام 2002، إلا إذا ذكر خلاف ذلك.

5-1 انخفاض عدد المراكز الثقافية[8] العاملة في الضفة الغربية وقطاع غزة

انخفض عدد المراكز الثقافية العاملة[9] في الضفة الغربية وقطاع غزة من 69 مركزاً في العام 2001 إلى 50 مركزاً في العام 2002، وتركز هذا الانخفاض في الضفة الغربية (16 مركزاً) و3 مراكز في قطاع غزة. وبلغت نسبة الانخفاض 27.5%. فيما حافظت المراكز الثقافية المرخصة في الضفة الغربية وقطاع غزة على عددها للعامين 2001 و2002، حيث بلغ عددها 199 مركزاً. يوجد منها 158 مركزاً في الضفة الغربية، و41 مركزاً في قطاع غزة.

وبلغ عدد المراكز المرخصة والمغلقة أو التي لم تقم بأي نشاط 149 مركزاً العام 2002. حصل 123 منها على ترخيصه في الضفة الغربية، وحصل 26 مركزاً على تراخيصهم في قطاع غزة.

تظهر البيانات المتوفرة تركزاً للمراكز الثقافية العاملة في محافظتي الخليل ونابلس، حيث يوجد فيهما 25 مركزاً من أصل 35 مركزاً عاملاً في الضفة الغربية. أي أن 37.1% من المراكز العاملة في الضفة الغربية موجودة في محافظة الخليل، و34.3% موجودة في محافظة نابلس. وتتركز المراكز العاملة في قطاع غزة في محافظتي غزة ودير البلح، اللتين يوجد فيهما 11 مركزاً عاملاً من أصل 15 مركزاً، أي 33.3% و40.0% على التوالي من المراكز العاملة في قطاع غزة (جدول 5-1).

تختلف المراكز الثقافية العاملة من حيث حجمها وحجم نشاطاتها وفاعليتها. وتحظى محافظة رام الله، وبخاصة مدينتي رام الله والبيرة، بحصة كبيرة من الأنشطة الثقافية المتنوعة، من محاضرات وورش عمل ومؤتمرات، ونشاطات فنية، وعروض مسرحية وسينمائية، وأنشطة ترفيهية للأطفال، وما إلى ذلك. وعلى الرغم من ذلك، لا يوجد في محافظة رام الله والبيرة سوى 3 مراكز عاملة. ويعود ذلك إلى أن المراكز العاملة في رام الله والبيرة كبيرة الحجم، وإلى وجود عدد من المؤسسات الثقافية المصنفة مؤسسات حكومية، أو خاصة مثل مركز خليل السكاكيني ومركز الفن الشعبي. بالإضافة إلى ذلك، تقوم بعض المؤسسات غير المرخصة كمؤسسات ثقافية، بنشاطات ثقافية واسعة، مثل سرية رام الله الأولى ومركز بلدنا الثقافي.

ويظهر تراجع عدد المراكز الثقافية العاملة العام 2002 أثر إجراءات الاحتلال القمعية السلبي على النشاطات الثقافية بشكل عام، وعلى قدرة القائمين على هذه المراكز على متابعة نشاط مراكزهم. قد تعكس الفجوة الكبيرة بين عدد المراكز المرخصة والمراكز العاملة، ضعفاً في جدية القائمين على ترخيص معظم هذه المراكز.

5-1-1 انخفاض في عدد الأنشطة الثقافية

شملت نشاطات المراكز الثقافية العاملة خلال العام 2002 عقد الندوات والمحاضرات والدورات العامة والعروض الفنية والمعارض. وتتوزع الأنشطة الثقافية المنعقدة في المراكز الثقافية كما يلي: 229 ندوة، 115 محاضرة، 645 دورة عامة، 239 عرضاً فنياً و47 معرضاً فنياً.

[8] لا تشمل هذه البيانات المراكز الثقافية الحكومية، أو النشاطات الثقافية للمنظمات التي لا يجري ترخيصها تحت هذا الاسم.

[9] أي المراكز التي مارست نشاطات خلال العام.

ومقارنة بنشاطات المراكز الثقافية العام 2001، فقد تراجع عدد الندوات بنسبة 54% العام 2002، وتراجعت الدورات العامة بنسبة 45%، والمعارض الفنية بنسبة 62%، والعروض الفنية بنسبة 18%، فيما زادت المحاضرات بنسبة ضئيلة 6%.

5-1-2 تراجع كبير في عدد المشاركين في النشاطات الثقافية

وحظيت العروض الفنية بالعدد الأكبر من رواد النشاطات الثقافية في المراكز الثقافية، حيث بلغ عدد المشاهدين لهذه العروض 35,366 مشاهداً، تلاها عدد المشاركين في الدورات العامة(33,031 مشاركاً)، تلاها عدد الزائرين للمعارض الفنية (26,199 زائراً)، ثم الندوات وبلغ عدد الحاضرين لها (13,414 شخصاً)، وأخيراً المحاضرات (3,838 شخصاً).

تظهر هذه البيانات تراجع في عدد المشاركين في نشاطات المراكز الثقافية العام 2002 مقارنة مع العام 2001، حيث انخفض عدد زوار المعارض الفنية بنسبة 76% مقارنة بالعام 2001، ولا يزيد زوار معارض المراكز الثقافية العام 2002 على 14% من زوارها 2000. وتراجع أيضاً عدد المشاركين في الدورات العامة خلال العام 2002 مقارنة بالعام 2001بنسبة 42% مقارنة بالعام 2001، وزاد بنسبة بسيطة مقارنة بالعام 2000 (4%). وتراجع عدد المشاركين في الندوات التي عقدتها المراكز الثقافية خلال العام 2002، بنسبة 42% مقارنة بالعام السابق، وانخفض عددهم مقارنة مع عدد المشاركين في الندوات التي عقدتها هذه المراكز العام 2000 بنسبة 35%. واستمر تراجع عدد المشاركين في العروض الفنية، العام 2002، حيث كانت نسبة التراجع 19% مقارنة بالعام 2001، وبنسبة 41% مقارنة بالعام 2000. وتراجع عدد المشاركين في المحاضرات العامة التي عقدتها المراكز الثقافية خلال العام 2002 بنسبة 5% وبنسبة 52% مقارنة بالعام 2000.

ويتبين من خلال المعطيات السابقة تأثير إجراءات القمع الاحتلالية وأثر الاجتياح للأراضي الفلسطينية خلال الربع الثاني من العام 2002، الكبير على الأنشطة الثقافية. وتوقفت المهرجانات العامة، والتي كانت تستقطب حضوراً واسعاً. كما توقف معرض الكتاب الدولي، الذي أصبح تقليداً سنوياً في السنوات الأخيرة، خلال سنوات الانتفاضة، نتيجة لإجراءات القمع الاحتلالية.

وشكل القمع الاحتلالي، وسبل مواجهته، والتداعيات الناتجة عن حالة الاشتباك المتواصلة مع الاحتلال خلال انتفاضة الأقصى، قضايا رئيسية للأنشطة الثقافية في الضفة والقطاع. وتتعلق معظم مواضيع المحاضرات والندوات والمؤتمرات التي عقدت خلال العام 2002 بقضايا الانتفاضة والقمع الإسرائيلي وتداعياته. وارتبطت أنشطة الأطفال بالتخفيف من أثر القمع الاحتلالي على الأطفال، وبخاصة الأنشطة التي تتم في إطار مشاريع الدعم النفسي والاجتماعي التي تنفذها جهات حكومية وغير حكومية في الضفة الغربية وقطاع غزة.

5-2 انخفاض عدد الصحف العاملة

حافظت الصحف اليومية على عددها خلال السنوات 1998-2002، حيث تصدر 3 صحف بصورة يومية. وتصدر 4 صحف أسبوعياً، وصحيفة واحدة تصدر كل أسبوعين. أي أن عدد الصحف الصادرة 8 صحف، وهو نصف العدد للعام 2001. وتصدر 6 صحف في الضفة الغربية، بانخفاض 5 صحف مقارنة بالعام 2001. وتصدر صحيفتان في قطاع غزة، بانخفاض ثلاث صحف عن الأعوام 1998-2001. وجميع الصحف العاملة في الضفة الغربية وقطاع غزة سياسية[10]. وحافظ عدد الصحف

[10] بلغ عدد الصحف في الأراضي الفلسطينية 16 صحيفة العام 2001، منها 3 صحف غير سياسية.

المرخصة على ثباته للعامين 2001 و2002، حيث بلغ عددها في الضفة الغربية وقطاع غزة 25 صحيفة، منها 19 صحيفة في الضفة الغربية، و6 في قطاع غزة.

5-3 تراجع في عدد المجلات الصادرة

على الرغم من تزايد عدد المجلات المرخصة في الضفة الغربية وقطاع غزة خلال الفترة 1998-2002، فإن عدد المجلات الصادرة قد انخفض من 42 مجلة العام 1998 إلى 33 مجلة العام 1999، وتناقص عددها العام 2000 إلى 32 مجلة، ثم إلى 30 مجلة العام 2001، ثم إلى 16 مجلة العام 2002. وتتركز المجلات الصادرة العام 2002 في الضفة الغربية، (75.0%)، وبخاصة في محافظتي القدس ورام الله والبيرة، في حين تقتصر النسبة على 25% في قطاع غزة وجميعها تصدر في محافظة غزة باستثناء مجلة واحدة تصدر في محافظة خانيونس.

وقد بلغ عدد المجلات المرخصة في الضفة الغربية وقطاع غزة 121 مجلة في العام 2002، وهو العدد نفسه للعام 2001، منها 97 مجلة مرخصة في الضفة الغربية العام 2001، و24 مجلة في قطاع غزة.

وتصدر معظم المجلات العاملة فصلياً، فقد أظهرت بيانات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني للعام 2002 أن 8 مجلات تصدر فصلياً، و6 مجلات تصدر شهرياً، وتصدر مجلة واحدة كل أسبوع، وتصدر مجلة واحدة كل أسبوعين.

وتوزعت المجلات الصادرة حسب تخصصها على النحو التالي: 2 اقتصادية، و2 ثقافية، وواحدة سياسية، و2 دينية، وواحدة علمية، و5 مجلات شاملة، بالإضافة إلى 4 مجلات تختص بأمور أخرى.

5-4 تراجع في عدد المتاحف العاملة

بلغ عدد المتاحف المرخصة 15 متحفاً في الضفة الغربية وقطاع غزة في العام 2002، وهو العدد نفسه للعام 2001. ويوجد منها 13 متحفاً مرخصاً في الضفة الغربية، ويتركز معظمها في وسط وجنوب الضفة، ويوجد متحفان في قطاع غزة. وتراجع عدد المتاحف العاملة (أي التي قامت بنشاطات خلال العام) من 9 متاحف في العام 2001 إلى 5 متاحف في العام 2002، وجميعها في الضفة الغربية. وتختص غالبية المتاحف العاملة بالآثار والتراث والأزياء.

وكشفت البيانات عن تراجع ملحوظ في عدد زوار المتاحف من 15,751 العام 2002 إلى 9,512 زائراً العام.

5-5 تراجع عدد زوار المسارح

بلغ عدد المسارح المرخصة 9 مسارح في الضفة الغربية وقطاع غزة للعام 2002، وهو العدد نفسه للعام 2001، موزعة على 8 مسارح في الضفة الغربية ومسرح واحد في قطاع غزة. واقتصر عدد العامل من هذه المسارح على 4 مسارح العام 2002، والمسارح الخمسة الباقية مغلقة (جميعها في الضفة).

وبلغ عدد المسرحيات المعروضة العام 2002 في المسارح كافة 182 مسرحية، منها 179 مسرحية في الضفة الغربية وثلاث مسرحيات في قطاع غزة. وتوزعت المسرحيات المعروضة حسب الجمهور المستهدف كما يلي: 121 مسرحية للأطفال، و39 مسرحية للكبار، و22 مسرحية للأطفال والكبار على حد سواء. وبلغ عدد المشاهدين للمسرحيات المعروضة 24,119 مشاهداً خلال العام 2002.

في حين بلغ عدد المسرحيات المعروضة العام 2001 في المسارح كافة 196 مسرحية، منها 195 مسرحية في الضفة الغربية ومسرحية واحدة في قطاع غزة. وتوزعت المسرحيات المعروضة حسب الجمهور المستهدف كما يلي: 98 مسرحية للأطفـــال، و88 مسرحية للكبار، و10 مسرحيات للأطفال والكبار على حد سواء. وبلغ عدد المشاهدين للمسرحيات المعروضة 45,681 مشاهداً خلال العام 2001.

5-6 تراجع عدد الأفلام التي عرضتها دور السينما المرخصة

بلغ عدد دور السينما المرخصة 4 دور في العام 2002، وهو العدد نفسه للعام 2001 وجميعها في الضفة الغربية، وهي موجودة في مدن البيرة ونابلس وطولكرم.

عرضت دور السينما المرخصة 187 فيلماً العام 2002، منها 31 فيلماً عربياً و156 فيلماً أجنبياً. وبلغ عدد المشاهدين لهذه الأفلام 23,932 مشاهداً، في حين عرضت 350 فيلماً العام 2001، منها 28 فيلماً عربياً و322 فيلماً أجنبياً، وبلغ عدد المشاهدين لهذه الأفلام 41,257 مشاهداً. وتنظم بعض المراكز والمؤسسات الثقافية عروضاً سينمائية منتظمة، مثل مركز الفن الشعبي في البيرة ومسرح وسينماتيك القصبة في رام الله.

5-7 ثبات عدد محطات الإذاعة ومحطات التلفزيون

بلغ عدد محطات الإذاعة العاملة في الضفة الغربية وقطاع غزة 15 محطة إذاعية العام 2002، وهو العدد نفسه للعام 2001. ويمثل ذلك زيادة بـــ 7 محطات إذاعية عن العام 1998، وبزيادة 4 محطات عن العام 1999. وتوزعت هذه المحطات إلى 14 محطة إذاعية محلية، وجميعها تجارية، وتقع في الضفة الغربية، وإذاعة واحدة وطنية (صوت فلسطين) وهي المحطة الحكومية الوحيدة، ومركزها الرئيسي في رام الله.

وحافظت المحطات التلفزيونية العاملة على عددها في الضفة الغربية وقطاع غزة العام 2002 مقارنة بالعامين السابقين، وبلغ عددها 32 محطة تلفزيونية، بزيادة محطتين تلفزيونيتين عن العام 1998ويذكر أنه لم تعمل أية محطة جديدة العام 1999. وتوزعت هذه المحطات على 31 محطة تلفزيونية محلية وجميعها تجارية، وهي موجودة في الضفة الغربية. ومحطة تلفزيونية واحدة وطنية (تلفزيون فلسطين) وهو المحطة التلفزيونية الحكومية الوحيدة، واستوديوهاتها الرئيسية في غزة، ولها استوديوهات فرعية في رام الله.

وتشير البيانات المتوفرة إلى أن 93% من الأسر الفلسطينية لديها جهاز تلفزيون العام 2002، وتبلغ هذه النسبة في الضفة الغربية 95.1% وفي قطاع غزة 89.2% للعام نفسه. وتمتلك 54.2% من الأسر في الأراضي الفلسطينية لاقطاً فضائياً، وتتقارب نسبة الأسر التي لديها لاقط فضائي في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة (54.2% في الضفة و54.3% في قطاع غزة) (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2003 ط).

وتظهر البيانات السابقة تحول جهاز التلفزيون إلى سلعة ضرورية للأسرة الفلسطينية. ويظهر تزايد امتلاك اللاقط الفضائي ميلاً لمتابعة المحطات الفضائية.

وتمتلك 16.7% من الأسر الفلسطينية جهاز فيديو، وتزيد نسبة الأسر التي لديها جهاز فيديو في الضفة الغربية بالضعفين عن الأسر التي تمتلك جهاز فيديو في قطاع غزة (20.2% في الضفة و10.1% في القطاع).

5-8 انتشار محدود لأجهزة الحاسوب

تمتلك 12.9% من الأسر في الأراضي الفلسطينية جهاز حاسوب، وتزيد نسبة الأسر التي لديها جهاز حاسوب في الضفة الغربية، قليلاً، عن مثيلتها في قطاع غزة، وتبلغ نسبة هذه الأسر في الضفة الغربية 13.6%، وفي قطاع غزة 10.6% للعام 2002.

وما زال انتشار الاشتراك في خدمة الإنترنت في البيت ضعيفاً، وتبلغ نسبة الأسر في الأراضي الفلسطينية التي تتوفر لديها خدمة الإنترنت في البيت 1.8% فقط، وتبلغ 2% في الضفة الغربية، و1.6% في قطاع غزة (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2003 ط).

5-9 استمرار اعتداءات الاحتلال الإسرائيلي على الصحافة والصحافيين

صعدت قوات الاحتلال الإسرائيلية اعتداءاتها على الصحافيين والمؤسسات الصحافية في الضفة الغربية وقطاع غزة العام 2002، وبخاصة خلال وبعد اجتياح مدن الضفة الغربية الرئيسية. واستهدفت قوات الاحتلال المؤسسات الإعلامية الفلسطينية، حيث أحرقت مبنى صوت فلسطين، ودمرت برج البث الرئيسي، واحتلت لفترات طويلة مقرات بعض التلفزيونات المحلية، وعبثت بمحتوياتها، مثل تلفزيون وطن وتلفزيون أمواج.

وأشارت تقارير حقوقية إلى أن عدد الاعتداءات ضد الصحافيين التي نفذتها قوات الاحتلال منذ انطلاق انتفاضة الأقصى بتاريخ 2000/9/29 حتى 30/9/ 2002، بلغ 459 حالة اعتداء.

وصنف المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان في غزة الاعتداءات الموثقة ضد وسائل الإعلام والإعلاميين كما يلي: مقتل خمسة صحافيين على أيدي قوات الاحتلال، وأصيب صحافيون بجراح في 128 حالة إطلاق رصاص متعمد من جنود الاحتلال، وتعرض الصحافيون إلى إطلاق الرصاص في 61 حالة دون أن يؤدي ذلك إلى إصابة أحد منهم. وتعرض الصحافيون إلى الضرب والإهانة من قبل قوات الاحتلال في 60 حالة، وتعرض الصحافيون إلى الاحتجاز والاستجواب في 138 حالة، وقصفت قوات الاحتلال المحطات الإذاعية والتلفزيونية في 21 حالة، وصادرت بطاقات الصحافيين في 43 حالة، وداهمت منازل 3 صحافيين.

6- الضمان الاجتماعي ونوعية الحياة

شهد العام 2002 تصعيداً في العدوان الإسرائيلي على مناطق السلطة الوطنية الفلسطينية. فقد قام الجيش الإسرائيلي باجتياح مناطق السلطة في الضفة الغربية، وعمل على توسيع وتكثيف دائرة التدمير والتخريب في جميع مناطق الضفة الغربية وقطاع غزة. وأعيد الاحتلال المباشر إلى مناطق "أ"، وأخضعت المدن في الضفة الغربية إلى منع التجول المشدد لفترات طويلة، ورافق ذلك تدمير وتخريب واسعين، شملا الدوائر والمنشآت الحكومية، وبيوت وممتلكات المواطنين، ومنشآت البنية التحتية، من شوارع، وأرصفة، وتمديدات المياه والكهرباء والهاتف.

وعمد الاحتلال الإسرائيلي إلى تشديد إجراءات الحصار على الضفة والقطاع، وعزل التجمعات السكانية عن بعضها البعض من خلال محاصرة المدن الرئيسية، وزيادة عدد الحواجز التي تفصل بين المدن والمحافظات، وبين التجمعات السكانية المختلفة، ما تسبب في تحويل التجمعات السكانية الفلسطينية إلى معازل يصعب التواصل فيما

بينها. ويمكن القول بثقة تامة أنه لا توجد مدينة يمكن الخروج منها بالسيارة مباشرة إلى تجمع سكاني آخر، حتى لو كان قرية مجاورة. فالمواطن الفلسطيني عليه أن يستخدم أكثر من وسيلة مواصلات للانتقال من المدينة إلى قرية مجاورة، أو للوصول إلى مكان عمله أو لقضاء حاجته من تجمع سكاني آخر. وقد أصبح منظراً مألوفاً سير المواطنين الفلسطينيين على الحواجز الاحتلالية، واستخدامهم الخيول والحمير، وعربات الجر في تنقلاتهم.

وتركت حرب الاحتلال الإسرائيلي الشاملة على المواطن الفلسطيني آثارها السلبية على نوعية حياة المواطن الفلسطيني في الضفة والقطاع، وتسببت بإيصال الاقتصاد الفلسطيني إلى حافة الهاوية، وخلقت مناطق ومدن ومحافظات منكوبة، تعاني من دمار هائل، ومن شلل في الحياة الاقتصادية، ومن عجز عن تلبية متطلبات الحياة اليومية، مثلما حصل في مخيم جنين، وفي نابلس، وفي رفح.

سنركز في هذا القسم على المؤشرات التي تتوفر عنها بيانات تخص العام 2002. وسنعرض لبعض البيانات التي تخص سنوات سابقة لأهميتها في توضيح صورة نوعية الحياة في الضفة والقطاع، أو سنعرض لبيانات تخص العام 2003، عند الضرورة، لأهميتها.

6-1 الشروع بتطبيق قانون الخدمة المدنية

لم يشهد العام 2002 تغييراً جدياً في مجال التشريعات المتعلقة بالضمان الاجتماعي ونوعية الحياة. فقد كان العام 2002 عام اجتياحات ومنع تجول وتدمير وتخريب من قبل الاحتلال الإسرائيلي، عانت منه الأراضي الفلسطينية، وشلت خلاله عمل معظم أجهزة السلطة بما فيها الوزارات المختلفة والمجلس التشريعي لفترات طويلة.

وقد شهد العام 2003 تطوراً جدياً في هذا المجال، تمثل في البدء في تطبيق قانون الخدمة المدنية جزئياً. وواصلت وزارة العمل إعداد اللوائح التنفيذية لقانون العمل الفلسطيني. وواصلت وزارة الشؤون الاجتماعية استكمال إعداد اللوائح التنظيمية الناظمة لعمل الوزارة في مختلف مجالات عملها. وأقر قانون التأمينات الاجتماعية، لكنه لم يوضع موضع التطبيق بعد.

وما زال على جدول أعمال المجلس التشريعي مشروع قانون الصحة العامة، الذي أعاقت إجراءات الاحتلال التشريع في نقاشهما نتيجة لإجراءات عزل وحصار المحافظات والمدن الفلسطينية، ما أعاق انتظام عمل المجلس التشريعي.

6-2 تفاقم مشكلة البطالة

شهد العام 2002 تصاعداً كبيراً في معدلات البطالة، وأصبح ما يزيد على 40% من القوى العاملة الفلسطينية عاطلة عن العمل. بالإضافة إلى طول فترة التعطل، فنسبة كبيرة من العاطلين عن العمل لم يعملوا منذ 29 أيلول 2000. وقد شكلت السلطة الفلسطينية لجنة من الوزارات ذات العلاقة برئاسة وزارة العمل، لمعالجة موضوع البطالة في الضفة والقطاع. لكن نجاحاتها في هذا المجال كانت محدودة.

وتركز الجهات الداعمة على معالجة موضوع البطالة من خلال برامج التشغيل الطارئ، ومن خلال تقديم المساعدات الإغاثية، وكلتا الطريقتين فاعليتهما محدودة في معالجة مشكلة البطالة في الأراضي الفلسطينية، على الرغم من أهميتهما ودورهما الإيجابي في هذا المجال. وعلى سبيل المثال، فقد أشار البنك الدولي إلى محدودية فاعلية برامج التشغيل الطارئ في تقريره حول الأزمة الاقتصادية الفلسطينية، مؤكدا أنه لو سددت الجهات المانحة كل التزاماتها المالية لتمويل

برامج التشغيل الطارئ في الأراضي الفلسطينية، والهادفة إلى توفير مليوني يوم عمل العام 2002، فإن ذلك يعني عملاً كاملاً لـــ 3-4% فقط من العاطلين عن العمل في الأراضي الفلسطينية (البنك الدولي، 2002: 50).

وفي إشارة إلى حجم المشكلة التي تسبب فيها الاحتلال، أوضح البنك الدولي أن الضفة الغربية وقطاع غزة استطاعت استيعاب معدلات بطالة كانت ستمزق النسيج الاجتماعي في الكثير من المجتمعات الأخرى فيما لو تعرضت للظروف نفسها. وعلى الرغم من ضعف شبكات الأمان الاجتماعي وارتفاع معدلات الإعالة إلى 18 شخصاً لكل عامل في قطاع غزة، فإن الفقر المدقع المباشر ما زال محدوداً. وعزا البنك الدولي استمرار صمود الاقتصاد الفلسطيني على الرغم من شراسة الهجمة الإسرائيلية، وحجم الدمار الذي لحق به إلى ثلاثة عوامل: بقاء السلطة، وبخاصة استمرار تشغيلها نسبة كبيرة من العاملين الفلسطينيين، بالإضافة إلى استمرار برامجها الإغاثية، واستمرار تدفق مساعدات المانحين، حيث قدمت الجهات المانحة 929 مليون دولار العام 2001، و1.051 مليار دولار العام 2002. وتماسك المجتمع الفلسطيني ومرونته، وبخاصة انتشار ظاهرة اقتراض الأسر من بعضها البعض، وانتشار ظاهرة التشارك فيما بينها (البنك الدولي، 2003).

وقد زادت الجهات المانحة من تمويل مشاريع التشغيل، والتي تشارك في تنفيذها وزارات ومؤسسات السلطة الوطنية الفلسطينية، وبخاصة بكدار والبلديات وهيئات الحكم المحلي، والمنظمات غير الحكومية الفلسطينية، ومنظمات ومؤسسات دولية، وبخاصة وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين.

وتشمل مشاريع التشغيل برامج العمل مقابل الغذاء. ووفق هذا البرنامج يطلب من المستفيد منه تقديم كمية عمل مقابل المساعدة الغذائية التي يتلقاها. وينفذ هذا البرنامج من قبل مؤسسات مختلفة، مثل الإغاثة الزراعية التي قيمت هذا البرنامج إيجاباً، فقد "ساهم المشروع في توفير 7.5 ألف طن من المواد الغذائية بقيمة 2.6 مليون دولار، جرى توزيعها على 12500 عائلة العام 2002. وقد عمل المستفيدون تحت إشراف 162 لجنة شعبية مشكلة من المتطوعين في مشاريع متعددة، مثل تطوير الحدائق المنزلية، وبناء الجدران الاستنادية، وترميم مدارس ومرافق عامة، وحملات قطف الزيتون، وحملات النظافة، وصيانة مواقع أثرية. وساهم هذا المشروع في بناء القدرات الإدارية وتفعيل روح العمل التطوعي لدى اللجان المشرفة" (اتحاد لجان الإغاثة الزراعية، 2003).

وما زال صندوق التشغيل الذي دعت وزارة العمل إلى تأسيسه لمكافحة البطالة غير مفعل، على الرغم من اشتداد الدعوات لتفعيله في الآونة الأخيرة، ورصد مبالغ له.

وتثير البرامج المنفذة في الأراضي الفلسطينية في إطار برامج التشغيل الطارئ، تساؤلات مهمة حول آثارها على وضع سوق العمل، وبخاصة شروط عمل الذين تشملهم هذه البرامج. والآثار النفسية لدى متلقي المساعدات الإغاثية منهم، أو الذين شملتهم برامج التشغيل الطارئ، بما فيها برامج الغذاء مقابل العمل. وبرزت هذه التساؤلات بشكل خاص من نشطاء نقابيين، لديهم معرفة ميدانية بظروف عمل المشتغلين في إطار برامج التشغيل الطارئ، وتفاعلاتهم النفسية. وتحتاج مثل هذه البرامج إلى تقييم آثارها الآنية والقريبة على سوق العمل الفلسطينية، وعلى طبيعة العلاقة بين العمال وأرباب العمل، وآثارها النفسية على العمال.

6-3 تزايد نسبة الأسر التي تلقت مساعدات

تلقت 58.3% من الأسر الفلسطينية مساعدات خلال الانتفاضة وحتى الربع الأول من العام 2002 (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2002 ج). ولا تتوفر بيانات حول نسبة الأسر التي تلقت مساعدات خلال العام 2002، فقد اعتمدت الدورة الخامسة من مسح أثر الإجراءات الإسرائيلية على الأوضاع الاقتصادية للأسرة الفلسطينية شهر آذار 2003 إسناداً زمنياً، وحسب الدورة المذكورة، تلقت 41.5% من الأسر الفلسطينية مساعدات خلال الشهر المذكور، وبلغ عدد أفراد هذه الأسر 239 ألف فرد. وتلقت 32.5% من أسر الضفة الغربية مساعدات، و60.6% من أسر قطاع غزة تلقت مساعدات خلال الشهر نفسه (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2003 د). ومن المتوقع أن الأسر التي تلقت مساعدات خلال العام 2002 أكبر من الأرقام الواردة في نتائج دورتي المسح المشار له أعلاه، وبخاصة خلال الربعين الثاني والثالث من العام 2002، وهي الفترة التي شهدت حصاراً مشدداً، ومنع تجول مطول، وتدميراً واسعاً في جميع مدن الضفة الغربية، باستثناء أريحا، وهي الفترة التي شهدت شللا تاما في الأنشطة الاقتصادية في الضفة الغربية.

وقد أفادت 78.9% من الأسر الفلسطينية أنها بحاجة للمساعدة خلال شهر آذار 2003، أي أن 37.4% من الأسر الفلسطينية ترى أنها تستحق المساعدة ولم تتلقاها. وقد أفاد نحو 14% من الأسر أن وضعها الاقتصادي خطير ولا تعرف كيف ستوفر حاجاتها الأساسية، وكانت نسبة هذه الأسر 20% في قطاع غزة و10% في الضفة الغربية. أما الأسر التي تلقت المساعدة فقد كانت قيمتها قليلة، فقد أفاد 55.1% من هذه الأسر مساعدات تقل قيمتها عن 100 شيكل إسرائيلي، وكان إجمالي قيمة المساعدة التي تلقتها 85.7% من الأسر التي تلقت مساعدة خلال شهر آذار تقل عن 300 شيكل (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2003 د).

وكانت معظم المساعدات التي تلقتها الأسر الفلسطينية خلال شهر آذار 2003 غذائية، وبلغت نسبتها 58.9% من إجمالي قيمة المساعدات المقدمة للأسر الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة، ونسبة المساعدات المقدمة على شكل تأمين صحي 22.1%، وبلغت نسبة المساعدات النقدية 16.2%، وباقي أشكال المساعدة 2.8%، بما فيها مساعدات التشغيل (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2003 د).

وقد أفادت 7.4% من الأسر الفلسطينية أن المساعدات الاجتماعية تشكل المصدر الرئيسي لدخلها في الربع الأول من العام 2003، وكانت هذه النسبة في قطاع غزة 10.7%، وفي الضفة الغربية 5.8% خلال الفترة نفسها. واعتمدت 10.1% من الأسر الفلسطينية في الأراضي الفلسطينية على تحويلات من الداخل أو من الخارج كمصدر دخل رئيسي لها خلال الفترة نفسها. وكان مصدر الدخل الرئيسي لـــ 26.7% من الأسر من مشاريع الأسرة، والعمل الزراعي وتربية الحيوانات، وكان الدخل الرئيسي لـــ 24.4% من الأجور والرواتب من القطاع الخاص، و15.4% من الأسر الفلسطينية من الرواتب الحكومية، و6% من العمل في إسرائيل (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2003 د).

6-4 الدعم غير الممأسس

بلغت نسبة المساعدات المقدمة من الأصدقاء والجيران والأهل والأقارب 14.4% من مرات توزيع المساعدة في الضفة والقطاع في آذار 2003، وكانت نسبة هذه المساعدات 2% من إجمالي مرات توزيع المساعدات حتى الربع الأول من العام 2002. وتشير

البيانات إلى أن 2.9% من الأسر الفلسطينية وصلها تحويلات من الخارج منذ بدء الانتفاضة وحتى بداية العام 2002، وأفادت 4.1%من الأسر الفلسطينية أنها تلقت تحويلات من الخارج خلال شهر آذار 2003. وأفادت 23% من الأسر الفلسطينية أنها اعتمدت الحصول على مساعدات من الأقارب والأصدقاء والجيران خلال العام 2002 كإحدى آليات الصمود (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2003 د).

وبلغت القيم الوسيطة للمساعدات المقدمة من الأقارب والجيران والأصدقاء 63 دولاراً أمريكياً خلال شهر آذار 2003 (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2003، د).

6-5 وزارة الشؤون الاجتماعية

ازداد عدد الأسر والأفراد الذين يتلقون مساعدات وزارة الشؤون الاجتماعية بصورة مطردة منذ استلامها لمسؤولياتها. وبلغ المعدل الشهري لعدد الأسر التي تلقت مساعدات من الوزارة 35,953 أسرة العام 2002. ويعيش منها 19,162 أسرة في القطاع، و16,790 أسرة في الضفة الغربية. وقدمت الوزارة مساعداتها لـــ 3.4% من مجموع سكان الضفة والقطاع، ويمثل ذلك تراجعاً بالنسبة للعام السابق الذي كانت تقدم الوزارة مساعداتها فيه لـــ 3.7% من سكان الضفة والقطاع، وقد بلغت هذه النسبة 3.5% العام 1999.

وتراجع المعدل الشهري لعدد الأسر التي تلقت مساعدات نقدية العام 2002 بنحو 600 أسرة مقارنة بالمعدل الشهري للأسر التي تلقت مساعدات نقدية العام 2001. وتلقت، بالمعدل، 29,462 أسرة شهرياً مساعدات نقدية العام 2002 من وزارة الشؤون الاجتماعية (جدول 6-1).

وبلغت قيمة المساعدات النقدية الشهرية التي قدمتها وزارة الشؤون الاجتماعية في نهاية العام 2002 نحو 5.3 مليون شيكل، قدمتها لـــ 29868 أسرة أو حالة. وقد بلغ معدل ما تلقته الأسرة الواحدة من المساعدات النقدية في شهر كانون الأول 2002 في الأراضي الفلسطينية من وزارة الشؤون الاجتماعية 170 شيكلاً، وكان هذا المعدل في قطاع غزة للشهر نفسه 163 شيكلاً، وفي الضفة الغربية 175 شيكلاً.[11] يضاف إلى ذلك تكاليف التأمين الصحي المفترض تسديدها من قبل الوزارة، والمساعدات الغذائية، ومساعدات خدمة، وبخاصة الإيوائية.

تقدم المساعدات وفق سلم تصاعدي يبدأ بـــ 110 شواكل للفرد الواحد، وتعمل الوزارة على تعديل هذا السلم في إطار إعداد لائحة تنظيمية معدلة للمساعدات الاجتماعية، تأخذ بعين الاعتبار احتياجات الفقراء، وإمكانيات الوزارة.

وتدير وزارة الشؤون الاجتماعية برنامج مساعدات مشروطة ممولاً من قبل البنك الدولي. وبموجب هذا البرنامج تقدم المساعدات للأسر الأكثر فقراً من الأسر التي تتلقى مساعدات من الوزارة (أفقر 5% من الأسر المستفيدة)، وتتلقى هذه الأسر مساعدة نقدية وتأميناً صحياً مشروطاً بإرسال أطفالها للكشف الصحي الدوري، ومراجعة الحوامل للعيادات الطبية، وإرسال الأبناء للتعليم، وتتلقى هذه الأسر خدمات تثقيف وتوعية. وشرعت الوزارة في بناء مركزين للمعوقين في قطاع غزة بتمويل من الإمارات العربية المتحدة والسعودية.

ولم تتوفر بيانات حول المساعدات التي تقدمها مديريات الوزارة في المحافظات الفلسطينية المختلفة، فهذه المديريات تساهم في توزيع المساعدات

[11] استثنيت 3 حالات في احتساب معدل ما تلقته الأسرة الواحدة من المساعدات النقدية المقدمة من وزارة الشؤون الاجتماعية، بسبب تلقي هـذه الحـالات مساعدات بقيمة كبيرة تؤثر على احتساب المعدل، فجرى استثناؤها واستثناء المبالغ التي تلقتها.

الغذائية في المحافظات، وتشارك في لجان الطوارئ في المحافظات، ومن خلال هذه اللجان تساهم في توزيع الدعم للأسر المحتاجة. وتظهر بيانات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني أن وزارة الشؤون الاجتماعية قدمت خلال الانتفاضة وحتى مطلع العام 2002 ما نسبته 2.9% من مرات توزيع المساعدات في الضفة والقطاع، وبلغت نسبة ما قدمته الوزارة من مساعدات خلال شهر آذار 2003 من عدد مرات التوزيع 6.6% (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2003 د).

وتذهب النسبة الأكبر من مساعدات الوزارة إلى الأرامل وكبار السن والمرضى، وهي تستأثر بما يزيد على ثلاثة أرباع إجمالي المساعدات التي تقدمها الوزارة.

6-5-1 تراجع حصة النفقات الجارية العامة على الشؤون الاجتماعية

تظهر بيانات الموازنة الفلسطينية تراجع نسبة النفقات العامة على الشؤون الاجتماعية في الضفة الغربية وقطاع غزة من إجمالي النفقات العامة الجارية، وقد انخفضت إلى أقل من 5% العام 2003 بعد أن كانت أكثر من 6% العام 1996 (الشكل 6-1).

الشكل 6-1: تطور حصة النفقات العامة الجارية على الشؤون الاجتماعية للفترة 1995-2003 (%)

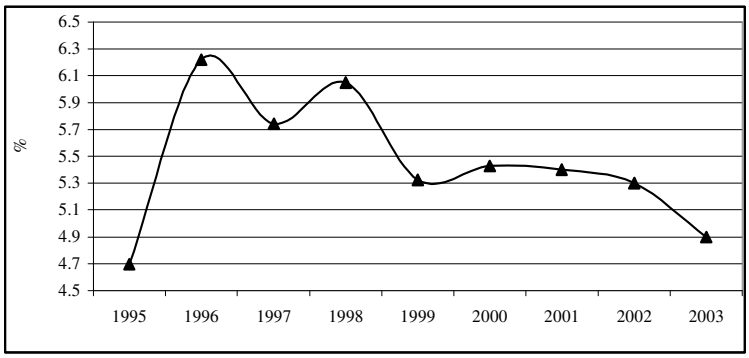

المصدر: ماس، عبد الرازق، عمر، 2002. هيكل الموازنة العامة الفلسطينية. رام الله.

ويتبن من شكل 6-2 تزايد الإنفاق الجاري على الشؤون الاجتماعية بصورة كبيرة العام 1996 مقارنة بالعام الذي سبقه، وهو العام الذي شهد إغلاقاً مطولاً للضفة والقطاع، ما تسبب بارتفاع معدلات البطالة والفقر بصورة كبيرة. واستمر التزايد البطيء للإنفاق الجاري على الشؤون الاجتماعية خلال السنوات التالية، حتى العام 2001، حيث انخفضت موازنة الشؤون الاجتماعية العام 2002 بنسبة 5%، وتواصل انخفاضها في موازنة 2003، على الرغم من ارتفاع معدلات الفقر والبطالة إلى مستويات غير مسبوقة. ويترافق هذا التراجع مع مواجهة السلطة الوطنية أزمة كبيرة في تغطية موازنتها الجارية (ماس، 2002 ب).

يضاف إلى إنفاق وزارة الشؤون الاجتماعية في هذا المجال ما تقدمه وزارات وهيئات حكومية أخرى من مساعدات، مثل مكتب الرئيس، ووزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، ومؤسسة أسر الشهداء والجرحى، ووزارة شؤون الأسرى. وتقدم الأونروا والمنظمات غير الحكومية مساعدات وخدمات في مجال الشؤون الاجتماعية في الضفة الغربية وقطاع

غزة. وقد تزايدت حصة الأونروا والمنظمات غير الحكومية في الإنفاق على الشؤون الاجتماعية (مساعدات اجتماعية ورعاية اجتماعية) مقارنة بوزارة الشؤون الاجتماعية خلال الانتفاضة، بسبب اعتماد الجهات الممولة الخارجية لها لقنوات صرف. وقد يكون تعدد الجهات المقدمة للمساعدات والخدمات الاجتماعية في الأراضي الفلسطينية أحد الأسباب التي تفسر انخفاض موازنة الشؤون الاجتماعية.

الشكل 6-2: تطور النفقات العامة الجارية على الشؤون الاجتماعية للفترة 1995-2003 (مليون دولار)

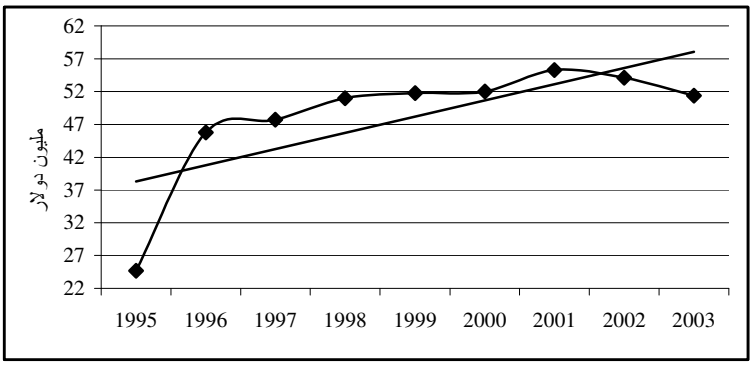

المصدر: ماس، عبد الرازق، عمر، 2002. هيكل الموازنة العامة الفلسطينية. رام الله.

6-6 مؤسسة أسر الشهداء والجرحى

قدمت مؤسسة أسر الشهداء في نهاية العام 2002 مخصصات شهرية لـــ 1532 قضية في الضفة والقطاع من قضايا هبة الأقصى، منها 924 قضية في قطاع غزة، بلغ إجمالي عدد أفرادها 7166 فرداً في الضفة والقطاع، منهم 4436 فرداً في القطاع. وبلغ قيمة مخصصاتهم 997225 شيكلاً شهرياً. وقد تلقى 1425 من قضايا هبة الأقصى مساعدات نقدية نهاية العام 2002، وكلهم من الجرحى، وبلغت قيمة المساعدة النقدية الشهرية بالمعدل 700 شيكل لكل جريح.

وقدمت مخصصات شهرية لـــ 6,572 قضية من القضايا القديمة (قبل انتفاضة الأقصى)، منها 3,369 قضية في قطاع غزة. وبلغ عدد أفرادها 21,931 فرداً في الضفة والقطاع، منهم 12,358 فرداً في قطاع غزة نهاية العام 2002. وبلغت قيمة مخصصاتهم الشهرية 2,524,561 شيكلاً شهرياً في الضفة والقطاع. وقدمت المؤسسة مساعدات نقدية لـــ 3,906 من أسر الشهداء الذين استشهدوا قبل هبة الأقصى، ويتلقى ذوو هؤلاء الشهداء مخصصات بمعدل 410 شواكل للأسرة الواحدة شهرياً في نهاية العام 2002. وتلقى 1,313 جريحاً مساعدات شهرية نقدية نهاية العام 2002، بمعدل 333 شيكلاً لكل منهم. وتلقت 445 من الأسر المصنفة حالات اجتماعية مساعدات شهرية من المؤسسة نهاية العام 2002، بمعدل 320 شيكلاً لكل منهم.

ويقدم برنامج تأهيل الأسرى مساعدات لذوي الأسرى، ويعمل على تدريبهم بعد تحررهم على مهن معينة، أو تزويدهم بقروض لإنشاء مشاريع صغيرة لهم.

وتشير البيانات المتوفرة أن حصة مؤسسات السلطة، بما فيها وزارة الشؤون الاجتماعية، من مرات توزيع المساعدة في شهر آذار 2003، بلغت 11.7% من مرات توزيع المساعدة في الضفة والقطاع (الجهاز

المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2003 د). بينما كانت نسبة الأسر التي تلقت مساعدات من مؤسسات السلطة المختلفة 35.3% من الأسر الفلسطينية في الضفة والقطاع منذ بدء الانتفاضة وحتى منتصف العام 2001 (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2001: 78).

6-7 زيادة في أعداد متلقي الدعم من "الأونروا"

تعتبر الأونروا ثاني أكبر مقدم خدمات رعاية اجتماعية في الضفة الغربية وقطاع غزة بعد السلطة الوطنية الفلسطينية، وهي مسؤولة عن رعاية اللاجئين الفلسطينيين. وقدمت الأونروا مساعداتها للفلسطينيين غير اللاجئين خلال انتفاضة الأقصى، ومثلت قناة الدعم الرئيسية التي اعتمدتها الجهات المانحة خلال انتفاضة الأقصى، ما جعلها أكبر مقدم للمساعدات الاجتماعية من حيث عدد مرات توزيع المساعدات، وفقا لما أشارت إليه بيانات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. فقد قدمت الأونروا ما نسبته 55.2% من عدد مرات توزيع المساعدات في الضفة والقطاع حتى شهر شباط 2002 (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2003 د).

وقدمت الأونروا مساعداتها الدورية لنحو 115 ألف فلسطيني في الضفة والقطاع العام 2002، وهم أفراد الأسر المصنفة حالات صعبة. وقدمت مساعداتها لنحو 80 ألف فلسطيني في قطاع غزة، حيث تبلغ نسبة هؤلاء 9% من مجموع اللاجئين المسجلين في القطاع، وقدمت مساعداتها الدورية لنحو 35 ألف فلسطيني في الضفة الغربية، وشكل هؤلاء ما نسبته 5.5% من مجموع اللاجئين المسجلين في الضفة (الصفحة الإلكترونية للأونروا).

وكثفت الأونروا من مساعداتها الطارئة خلال انتفاضة الأقصى، وتشمل برامج الطوارئ تقديم مساعدات إغاثية نقدية وغذائية، وتزويد الأسر المحتاجة ببطانيات وأدوات مطبخ، وتعديل سكن للأسر المعاقين، وإصلاح المساكن أو المساهمة في إعادة بناء المباني التي هدمها جيش الاحتلال الإسرائيلي، أو تصليح المساكن التي تضررت من جراء العدوان الإسرائيلي المستمر، والمساهمة في التخفيف من معدلات البطالة المرتفعة من خلال دعم مشاريع التشغيل الطارئ.

وقدمت الوكالة في الشهور التسعة الأولى من سنة 2002 مساعدات لـــ 9,336 عائلة في الضفة الغربية لتمكينها من إصلاح الضرر الذي أصاب منازلها. وأفادت تقارير الأونروا أنها تتلقى شهرياً، بالمعدل، 1500 طلب للمساعدة في أعمال إصلاح المنازل في الضفة الغربية، و45 طلباً في قطاع غزة.

نداءات الأونروا العاجلة لمساعدة الشعب الفلسطيني

وقد أطلقت الأونروا سلسلة من المناشدات طلباً للأموال من مجتمع المانحين الدوليين من أجل تمويل نشاطاتها الطارئة في الضفة الغربية وقطاع غزة. وكانت المناشدة العاجلة الأولى في تشرين الأول العام 2000 بمبلغ 4.83 مليون دولار أمريكي. وأعقب ذلك المناشدة الطارئة الأولى بمبلغ 39.1 مليون دولار أمريكي، التي غطت الفترة من كانون الأول العام 2000 إلى شباط العام 2001. وأطلقت المناشدة الثانية شباط العام 2001 بمبلغ 39 مليون دولار أمريكي لتغطي الفترة حتى نهاية أيار. ثم أدركت الأونروا أن أثر الانتفاضة سوف يستمر حتى نهاية العام على أقل تقدير، فأطلقت مناشدة ثالثة بمبلغ 77 مليون دولار أمريكي لتغطي الفترة من حزيران حتى 31 كانون الأول العام 2001. كانت استجابة المجتمع الدولي للمناشدتين العاجلة والطارئة الأولى مشجعة للغاية، بيد أن المناشدة الثانية لم تغط سوى 61% (24 مليون دولار أمريكي) من حاجاتها، وازدادت المناشدة الثالثة إلى 63 مليون دولار أمريكي فقط 82%. وأطلقت الأونروا مناشدة بمبلغ 117 مليون دولار أمريكي في كانون الثاني العام 2002، لتغطية حاجاتها للعام بأكمله. بيد أن تصعيد الصراع في آذار ونيسان زاد حاجات اللاجئين زيادة كبيرة، ما اضطر

الوكالة لأن تطلب من المجتمع الدولي 55.7 مليون دولار إضافية في تموز على شكل مناشدة تكميلية.

وفقاً للنداء العاجل الذي أصدرته الأونروا لتجنيد الدعم لبرامج الطوارئ في الضفة والقطاع خلال العام 2002، فقد استهدفت توفر وظائف مؤقتة، من بين نشاطاتها الإغاثية العاجلة، للعاطلين عن العمل. كما ارتفعت إلى حد كبير المعونة الغذائية التي توفرها الوكالة، وتستهدف الآن ما يناهز 220.000 أسرة في أنحاء الضفة الغربية وقطاع غزة. وبلغ إجمالي العبوات الغذائية التي وزعتها الأونروا 1.5 مليون عبوة. وتحتوي هذه العبوات على 50 كجم من الطحين، و5 كجم من الأرز، و5 كجم من السكر، ولترين من زيت الطبخ، وكيلوجرام من بودرة الحليب، و5 كيلوجرامات من الحبوب. وقدرت الأونروا في ندائها الطارئ للعام 2002 أنها بحاجة إلى دعم غذائي طارئ لـــ 127 ألف عائلة في قطاع غزة، و90 ألف عائلة في الضفة الغربية خلال العام 2002، وتقدر هذه المساعدات بـــ 24,938,742 دولاراً أمريكياً.

كما تعين على الوكالة تقديم المساعدة لما يربو على 5000 لاجئ تعرضت منازلهم للهدم أو التدمير أثناء العمليات العسكرية. ووفرت الأونروا المخيمات والأغطية وأدوات الطبخ والأدوية ومياه الشرب وكذلك المساعدات النقدية للمساهمة في تأجير منازل جديدة للأسر التي تم تشريدها. كما تقوم الوكالة بإعادة بناء أماكن المأوى وإصلاحها؛ وتركز إعادة البناء في رفح جنوبي قطاع غزة ومخيم جنين بشكل رئيسي (الصفحة الإلكترونية للأونروا www.un.org/unrwa/arabic.html، مناشدة الأونروا الطارئة للعام 2002).

6-7-1 مساعدات لأسر الجرحى المعوقين

قامت الأونروا بمسح ميداني في العام 2002 لتحديد المعاقين من ضمن جرحى انتفاضة الأقصى، وتم إعداد قوائم بالأشخاص الذين تعرّضوا للإصابات خلال الانتفاضة، وتم تحديد حالات الإعاقة. وتم معاينة 20 ألف حالة. وقد أظهرت النتائج الأولية للمسح أن 3.300 من الجرحى، قد أصبحوا يعانون من إعاقة دائمة، نصفهم من اللاجئين. وقدمت الأونروا المساعدة لحوالي 435 عائلة من عائلات المعاقين لمساعدتها في تغطية نفقات تعديل بيوتها لتتلاءم مع حالات الإعاقة في الفترة ما بين شباط 2000 ونهاية أيلول 2002.

6-8 لجان الزكاة تواصل تقديم مساعداتها

تعمل في الأراضي الفلسطينية 60 لجنة زكاة، وتقدم خدماتها المختلفة لأعداد كبيرة من الأيتام والأسر المحتاجة. وتنوعت نشاطاتها ومساعداتها، وشملت تقديم مساعدات نقدية شهرية للأيتام والأسر المحتاجة، ومساعدات للطلبة في المدارس وفي الجامعات، وتقديم خدمات طبية لآلاف المرضى من خلال مراكزها الصحية أو مستشفياتها، بالإضافة إلى مشاريع إفطار الصائم، ومراكز تحفيظ القرآن. وقد كثفت هذه اللجان نشاطاتها خلال الانتفاضة، وتزيد من نشاطها ومساعداتها خلال شهر رمضان.

وأظهرت بيانات صندوق الزكاة في وزارة الأوقاف الإسلامية أن هذه اللجان ترعى ما يزيد على 17500 يتيم في إطار برنامج كفالة الأيتام، ويقدم لليتيم، بالمعدل، كفالة شهرية بمبلغ 20 ديناراً أردنياً، أو 100 شيكل. وقدمت مساعداتها لما يقارب 12 ألف أسرة، وتتلقى بعض الأسر مساعدات دورية في إطار برنامج من أسرة لأسرة، الذي يمول من جهات خيرية مختلفة (وزارة الأوقاف الفلسطينية، الصفحة الإلكترونية للوزارة).

وتقدم بعض لجان الزكاة خدماتها لأعداد كبيرة من المواطنين في منطقة عملها، فعلى سبيل المثال وزعت لجنة زكاة محافظة نابلس كفالات الأيتام على 2992 يتيماً بمبلغ 64,215 ديناراً أردنياً، كما قدمت مساعدات شهرية للأسر المحتاجة والبالغ عددها 8 آلاف أسرة بمبلغ 182 ألف دينار أردني، وقدمت مبلغ 15 ألف دينار كمساعدات للطلبة الجامعيين

(وزارة الأوقاف الفلسطينية، الصفحة الإلكترونية للوزارة).

وتقدم بعض المؤسسات الأهلية والجمعيات الخيرية مساعدات إغاثية لأعداد كبيرة من المواطنين، في إطار برامج كفالة الأسر المحتاجة، الذي تموله جمعيات إسلامية خيرية في الخليج وأوروبا وأمريكا، أو من خلال ائتلاف الخير. فعلى سبيل المثال ترعى جمعية الصلاح الإسلامية في غزة 5113 يتيماً في قطاع غزة، ووزعت مساعدات على نحو 1000 أسرة. ووزعت الجمعية خلال العام الحالي 76,750 طرداً غذائياً، ووزعت 20 ألف طرد غذائي على العاطلين عن العمل بالتعاون مع وزارة العمل. وأشرفت الجمعية على إقامة 21 وحدة سكنية لأصحاب المنازل المدمرة في رفح، بتمويل من ائتلاف الخير والهلال الأحمر الإماراتي، وبرنامج خلق فرص عمل، وبالتعاون مع وزارة الأشغال العامة والإسكان، وبلغت تكلفة كل وحدة سكنية 23 ألف دولار. وقامت الجمعية ببناء 7 وحدات سكنية بديلة لمساكن دمرها الاحتلال عند حاجز أبو هولي، وتعمل على ترميم 40 منزلاً في حي الدرج تعرضت للقصف الإسرائيلي (الصفحة الإلكترونية لجمعية الصلاح الإسلامية).

وقدم الاتحاد العام لنقابات العمال مساعدات نقدية وعينية لعدد كبير من أسر العمال الفلسطينيين، ويقدم الاتحاد تأميناً طبياً بسعر رمزي للأعضاء المسجلين. وتفيد مصادر الاتحاد أن نحو 300 ألف شخص استفادوا من المساعدات النقدية التي قدمها الاتحاد، ونحو 350 ألف استفادوا من المساعدات الغذائية، وهناك 10 آلاف أسرة استفادت من مساعدات قدمت من السعودية. وتشير بيانات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني أن الاتحاد العام لنقابات العمال كان أكبر جهة مقدمة للمساعدات خلال شهر آذار 2003.

6-9 الصليب الأحمر: برامج إغاثية عديدة

بدأ الصليب الأحمر الدولي برنامج الإغاثة في الأرياف وبرنامج الكوبونات في المدن في ربيع 2002 بعدما تكثف العدوان الإسرائيلي على الأراضي الفلسطينية، ما أدى إلى زيادة الحرمان في الضفة الغربية، إذ تم الحد بصرامة من تنقل العديد من الأسر الفلسطينية، كما تقلص دخلها بقسوة. وفي إطار برنامج الإغاثة في الأرياف تتلقى الأسر الأغذية ومستلزمات أساسية أخرى، في حين يوفر برنامج الكوبونات لسكان المدن كوبونات للمقايضة ببضائع في محلات معينة. وقد حقق هذان البرنامجان هدفهما في مساعدة 300 ألف شخص تقريباً. ومن الناحية المالية, مثّل هذان البرنامجان وحدهما 65% من ميزانية 2003 البالغة 44.5 مليون دولار أميركي (www.icrc.org/ar).

ويهدف برنامج الإغاثة في الريف إلى توفير المساندة الاقتصادية على هيئة غذاء وأدوات رياضية أو مدرسية وطرود صحية لحوالي ثلاثين ألف أسرة هشة في 319 قرية. ويستهدف البرنامج الأسر المعْوزة، بما في ذلك الحالات الاجتماعية المسجّلة لدى وزارة الشؤون الاجتماعية الفلسطينية. ويُختار المستفيدون الآخرون عبر مجالس القرى على أساس كونهم الأكثر احتياجاً في وقت معيّن. ومن تشرين الأول 2002 إلى أيار 2003 تم توزيع 10324 طناً من الغذاء على أسر يصل إجمالي عددها إلى 61821 أسرة. كما تم توزيع الأدوات المدرسية أو الرياضية على 21950 أسرة، بينما حصلت 3939 أسرة على الطرود الصحية (www.icrc.org/ar).

وفي أيار 2002 بادرت اللجنة الدولية بإدخال برنامج يتيح لعشرين ألفاً من الأسر الهشة في المراكز الحضرية للضفة الغربية الحصول على نطاق من السلع الأساسية التي تتجاوز في الوقت الراهن إمكانياتها المالية، وذلك عبر الممونين المحليين.

وتحصل الأسر على قسائم تبلغ قيمتها 90 دولاراً شهرياً يمكن تبادلها في متاجر مختارة مقابل الغذاء والمواد المنزلية الأخرى (لمزيد من التفصيل أنظر جدول 6-2). ويرمي البرنامج إلى توفير دعم اقتصادي تقدر قيمته بنصف متوسط النفقات المنزلية لأسرة فقيرة شهرياً، والسماح لهم بالاختيار والمرونة في اتخاذ قراراتهم الخاصة بشأن شراء السلع الأساسية، ودعم الاقتصاد المحلي عبر العمل مع التجار المحليين وزيادة القوة الشرائية للمستفيدين. ومنذ تشرين الأول 2002 إلى أيار 2003، حصلت 89910 أسرة على قسائم تصل قيمتها النقدية إلى 10,203,075 دولاراً أميركياً (www.icrc.org/ar).

وتراقب فرق الإغاثة التابعة للجنة الدولية في مقاطعات الضفة الغربية باستمرار تنفيذ برامج الإغاثة وأثرها. وفي المناطق الريفية يجري المراقبون زيارات عشوائية إلى المستفيدين لتقييم ما يحصلون عليه وكيفية استخدامهم للمواد التي حصلوا عليها. وهم يحددون أيضاً ما إذا كان المستفيد يلبي المعايير التي وضعتها اللجنة الدولية، وأن مجالس القرى تمارس دورها في توزيع سلع اللجنة الدولية بشفافية. وتقوم فرق المراقبة في البرنامج الحضري بزيارات مقصودة لأسر مستفيدة من أجل تقييم أوضاعها. ويتم استبعاد من لا يلبون معايير اللجنة الدولية من القائمة. وتراقب هذه الفرق أيضاً المتاجر التي تم التعاقد معها من أجل ضمان اتباع التدابير التي تم وضعها. وعبر البيانات المقدّمة من مالكي المتاجر حول السلع التي يشتريها المستفيدون بقسائمهم (www.icrc.org/ar).

وما زالت الأصوات المنتقدة لطريقة توزيع مساعدات اللجنة الدولية للصليب الأحمر تتعالى، على الرغم من التوضيحات السابقة الذكر التي أكدتها تقارير اللجنة الدولية للصليب الأحمر. وتتركز الانتقادات، التي ظهر بعضها على صفحات الجرائد والمجلات المحلية،[12] على أن بعض هذه المساعدات تذهب لغير مستحقيها، فيستفيد منها بعض الأسر الميسورة، والتي تبيعها بأسعار قليلة، أو تشتري بها كماليات. وينتقد البعض تخصيص محلات تجارية معينة، وهي كبيرة الحجم، لصرف الكوبونات، معتبرين ذلك محاباة لهذه المحلات.

6-9-1 برنامج الإغاثة في الخليل

تقدّم اللجنة الدولية مساعدات الإغاثة على هيئة طرود غذاء لأسر في مدينة الخليل القديمة تضررت من جراء عمليات حظر التجول المطوّلة. وفي نيسان 2002 تم توسيع عدد المستفيدين من ألف إلى ألفي أسرة شهرياً. وخلال فترة الأشهر الثمانية من تشرين الأول 2002 إلى نهاية أيار 2003، استطاعت اللجنة الدولية مساعدة ألفي أسرة شهرياً حسب القدرة على الوصول إلى السكان وحرية حركتهم إزاء سياسة حظر التجول والإغلاق. وقد تمت مساعدة 15,459 أسرة أجمالاً عبر طرود غذائية ومواد غذائية تكميلية (زيت الزيتون ودقيق القمح والتونة)، تعادل 467,086 طناً (www.icrc.org/ar).

6-9-2 برامج إغاثية أخرى

يرمي البرنامج إلى إمداد الأشخاص الذين تم تدمير منازلهم أو إصابتها بأضرار بالغة بالمواد غير الغذائية الضرورية مثل الخيام والبطاطين والدلاء والإمدادات الصحية وأطقم الطهي. وخلال الأشهر الثمانية الأخيرة هذه قدمت اللجنة الدولية معدات الإغاثة إزاء تدمير المنازل لـ2030 أسرة في غزة و353 أسرة معيشية في الضفة الغربية (www.icrc.org/ar).

وجرى توزيع مساعدات في الضفة الغربية لحالات استثنائية غير مشمولة بالبرامج الأخرى، بما

[12] على سبيل المثال، خصصت البيدر، النشرة الصادرة عن برنامج دراسات التنمية في جامعة بيرزيت، مساحة واسعة في أحد أعدادها لهذا الموضوع (العدد 36، 28 أيار 2003).

في ذلك مدارس معيّنة ومتقاعدين مسنين في الفترة من تشرين الأول 2002 إلى أيار 2003، وشملت المواد التالية: 7379 طرداً غذائياً، و191,7 طن من دقيق القمح، و120 أداة مدرسية أو رياضية (www.icrc.org/ar).

نتيجة للإغلاقات، حرمت القرى غير الموصولة بشبكة المياه والتي تعتمد على إيصالها بواسطة الصهاريج، من التزود بالمياه. تسعى برامج المياه التابعة للجنة الدولية للصليب الأحمر والتي بدأت العام 2002، إلى تحقيق هدفين: أولاً تزويد المياه (خلال موسم الصيف) بواسطة الصهاريج، وثانياً زيادة الطاقة الاستيعابية لتخزين المياه لدى المجتمعات التي ما زالت تعتمد على خزن مياه الأمطار كمصدر رئيسي خلال موسم الشتاء. وتعاونت اللجنة الدولية للصليب الأحمر مع منظمة محلية غير حكومية لبناء 24 بئراً تقليدية لتخزين المياه في الجزء الغربي من محافظة الخليل (www.icrc.org/ar).

وتدعم اللجنة الدولية للصليب الأحمر الخدمات الطبية الطارئة التابعة لجمعية الهلال الأحمر الفلسطيني, بتغطية النفقات الجارية لحوالي 80 سيارة إسعاف، ودفع رواتب 260 ضابط إسعاف. كما يشمل الدعم الأجهزة الطبية، وإعادة تجهيز محطات الإسعاف، والتدريب، وكذلك برنامج معالجة الأزمات (المصدر: الصفحة الإلكترونية للجنة الدولية للصليب الأحمر: 8/7/2003,www.icrc.org/ara).

6-10 استراتيجيات صمود الأسر الفلسطينية

اعتمدت الأسر في الأراضي الفلسطينية في صمودها الاقتصادي خلال العام 2002 على عدة مصادر/طرق، فقد أفادت 77.8% من الأسر بأنها اعتمدت على دخلها الشهري للتمكن من الصمود خلال الشهور 12 الماضية، بينما أفادت 74.1% من الأسر بأنها لجأت لتخفيض نفقاتها الشهرية، و60.4% من الأسر أفادت بأنها قامت بتأجيل دفع الفواتير المستحقة عليها، ولجأت 40% من الأسر إلى الاستدانة من أفراد، ولجأت 23% إلى طلب المعونة من الأقارب، وباعت 18.2% من الأسر مصاغ الزوجة للتغلب على تراجع أو انقطاع دخل الأسرة. (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2003 د).

وتفيد بيانات مسح أثر الإجراءات الإسرائيلية على الأوضاع الاقتصادية للأسرة الفلسطينية، الدورة الخامسة، أن حوالي 17.5% من الأسر في الأراضي الفلسطينية اعتمدت في دخلها الشهري خلال العام 2002 على التحويلات من الداخل والخارج، وعلى المساعدات الاجتماعية (20% في القطاع، و16.5% في الضفة).

أما بالنسبة لإمكانيات الصمود اقتصادياً خلال الفترة المقبلة، فقد أفادت 16.9% من الأسر في الضفة الغربية أنها تستطيع الصمود اقتصادياً خلال الفترة المقبلة لأكثر من سنة، مقابل 13.8% من الأسر في قطاع غزة. بينما أفادت 20.1% من الأسر في قطاع غزة بأنها تعاني من وضع اقتصادي خطير ولا تعرف كيف ستوفر حاجاتها الأساسية، مقابل 10.1% من الأسر في الضفة الغربية.

من المتوقع أن يكون للإجراءات التكيفية التي اتخذتها الأسر الفلسطينية في مواجهة الآثار الناتجة عن القمع الإسرائيلي، آثارها السلبية على المدى المنظور والبعيد، وبخاصة وأنها شملت إجراءات أدت إلى استنفاذ جزء مهم من مدخراتها، وأدت إلى فقدان نسبة مهمة من هذه الأسر لاستثماراتها، ومصادر رزقها.

6-11 المسكن وظروف السكن

تمثل إحصاءات المسكن جانباً مهماً من الإحصاءات الرسمية، حيث أنها تستعرض واقع

السكان ومستوى معيشتهم من حيث المسكن والظروف المحيطة بسكن المواطنين، وتشير التجارب الدولية وتوصيات الأمم المتحدة في هذا المجال إلى مؤشرات أساسية يجب تغطيتها في أية إحصاءات حول موضوع المسكن وظروفه التي تشمل الخصائص الأساسية للمسكن والمتمثلة في نوع المسكن وملكيته وكثافته ....الخ.

6-11-1 تحسن نسبي في معدل عدد الغرف وكثافة المسكن

تشير نتائج مسح القوى العاملة للعام 2000 الذي ينفذه الجهاز المركزي للإحصاء بشكل دوري إلى أن الأسر التي تتكون مساكنها من 3 غرف تشكل 32.2% من الأسر في المجتمع الفلسطيني، علما أن هذه النسبة كانت 30.8%، و29.6%، و31.4%، و28.8% في الأعوام 2001، و2000، و1999، و1997. وأما الأسر التي يتكون مسكنها من غرفة واحدة فقد بلغت نسبتها 5.7% من الأسر في العام 2002، وكانت تشكل 9.6% من مجموع الأسر في التعداد العام للسكان والمساكن 1997، و7.2% من الأسر العام 1999. وتشير هذه المعطيات إلى تحسن في أوضاع السكن، وهذا ينعكس أيضاً في مجال كثافة السكن فنرى أنه في العام 2002 شكلت الأسر التي معدل عدد الأفراد في الغرفة لديها ثلاثة أفراد أو أكثر ما نسبته 20.2% من الأسر، في حين كانت هذه النسبة 25.3%، و23.5%، و20.6% للأعوام 1997، و1999، و2000، وبالمقابل زادت نسبة الأسر التي معدل عدد الأفراد في الغرفة لديها 2 – 2.99، حيث شكلت ما نسبته 33.0% من الأسر، بينما كانت النسبة للأعوام 1997، و1999، و2000 هي 29.1%، و30.8%، و30.8%، ومن المهم الإشارة إلى أن النسب المذكورة عن العام 1997 هي من التعداد، وليس من المسوح مثل بقية السنوات المذكورة، لكن النتائج بمجملها تشير إلى اتجاه هذه المؤشرات نحو التحسن بصورة عامة.

6-11-2 البيت الملك هو النمط السائد

تشير نتائج مسح القوى العاملة 2002 إلى أن 86.3% من الأسر تعيش في مساكن ملك، وكانت هذه النسبة في التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت 78.1%، وبلغت 85.6%، 88.4% للعامين 2000 و2001 على التوالي. وازدادت نسبة الأسر التي تعيش في بيوت مستأجرة العام 2002 (8.3%) من الأسر، في حين كانت هذه النسبة 6.8% العام 2001. وتشكل الدار النمط السائد في مساكن الفلسطينيين، وبلغت نسبتها 60.9% من الأسر بناء على مسح القوى العاملة 2002، تليها "الشقة" التي يسكنها 37.0% من الأسر، في حين يسكن فقط 0.5% من الأسر في فيلا.

6-11-3 ارتباط المسكن بالخدمات العامة

تشير النتائج المتوفرة من مسح التغذية 2002 الذي نفذه الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني إلى أن 93.9% من الأسر في الأراضي الفلسطينية يتوفر لديها مصدر مياه شرب آمن، منها 97.6% في الضفة الغربية و86.5% في قطاع غزة، وأيضاً 78.3% من الأسر في الأراضي الفلسطينية مرتبطة بشبكة مياه عامة موصولة بالمنزل، وبلغت هذه النسبة 83.7% في الحضر، و64.0% في الريف، و85.5% في المخيمات.

وتشير البيانات إلى أن 45.8% من الأسر في الأراضي الفلسطينية تعيش في مساكن مربوطة بوسائل صرف صحي عامة، وهذه النسبة مرتفعة في قطاع غزة (66.7%) مقارنة مع الضفة الغربية (34.6%). وهي أيضاً مرتفعة في المخيمات، حيث أن 78.7% من الأسر في المخيمات مربوطة منازلها بشبكة صرف صحي عامة، في حين أن هذه النسبة هي 56.9% في المناطق الحضرية 7.0% في الريف (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2002 أ).

6-11-4 ارتفاع في نسبة الأسر الفلسطينية التي لديها هاتف خلوي

تشير البيانات المتوفرة من مسح التغذية، ومسح أثر الإجراءات الإسرائيلية اللذين نفذهما الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني العام 2002 إلى أن 60.4% من الأسر في الأراضي الفلسطينية يتوفر لديها هاتف خليوي (66.9% في الضفة الغربية، و48.4% في قطاع غزة)، في حين بلغت هذه النسبة 43.7% العام 2000 (51.0% في الضفة الغربية، و29.8% في قطاع غزة).

ولدى 36.1% من الأسر في الأراضي الفلسطينية خط هاتف (40.1% في الضفة الغربية، و27.7% في قطاع غزة) العام 2002. في حين كانت هذه النسبة 42.1% العام 2000. وقد يكون تدهور الأوضاع الاقتصادية أثناء الانتفاضة هو العامل الذي يفسر تراجع نسبة الأسر التي لديها خط هاتف. وفي المقابل كان هناك توجه لامتلاك الهواتف الخليوية التي يمكن للمواطن التحكم في نفقاتها بشكل أكبر (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، الصفحة الإلكترونية).

وتشير بيانات شركة الاتصالات الفلسطينية إلى أن عدد المشتركين في خدمة الهاتف في الأراضي الفلسطينية بلغ 301579 نهاية العام 2002. أي أن معدل انتشار الخدمة الهاتفية (هاتف لكل 100 مواطن) بلغ 9%، أي 9 هواتف لكل 100 مواطن. وبلغ معدل انتشار الخدمة الهاتفية في المنازل 59.9% نهاية العام 2002، أي 60 هاتفاً لكل 100 منزل (شركة الاتصالات الفلسطينية، 2003: 9).

تظهر البيانات المتعلقة بالمسكن تحسناً في بعض المؤشرات المتعلقة بأوضاع المسكن، على الرغم من تدهور الأوضاع بصورة كبيرة خلال العام 2002 نتيجة الاجتياح الإسرائيلي للمدن الفلسطينية، وإعادة احتلالها المباشر. وتظهر بعض هذه البيانات النمط السائد في الأراضي الفلسطينية، مثل ميل الأسر الفلسطينية إلى امتلاك مسكنها. وتمثل مؤشرات أخرى توجهاً سائداً في السنوات الأخيرة نحو تحسين أوضاع المسكن، وهي تمثل استثمارات في سنوات سابقة في مجالات مختلفة، مثل تحسن الكثافة السكنية. وتظهر بيانات مقتنيات المنزل تحول بعض السلع المعمرة إلى حاجات ضرورية للأسرة الفلسطينية، مثل الثلاجة والتلفزيون. وتمثل الزيادة الكبيرة في اقتناء الهاتف المتنقل تكيفاً من قبل الأفراد والأسر مع ظروف العزل والحصار المفروضين على الأراضي الفلسطينية، واستجابة لحاجة الفلسطينيين للتواصل مع ذويهم في ظروف صعوبة الوسائل الأخرى، وبخاصة التواصل المباشر. ويذكر أن نسبة كبيرة من التجمعات السكانية الفلسطينية ما زالت غير مربوطة بشبكة الهاتف الثابت، إضافة إلى تخريب الجيش الإسرائيلي المتعمد لشبكة الهاتف الثابت، وبخاصة وقت الاجتياح.

6-11-5 انخفاض حاد في رخص الأبنية للأغراض السكنية

تشير معطيات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني إلى انخفاض حاد في رخص الأبنية الصادرة عن السلطات المحلية لأغراض السكن العام 2002. فخلال العام 2002 صدرت 785 رخصة بناء لأغراض السكن في الأراضي الفلسطينية، بينما كان هذا العدد في الأعوام 1999، و2000، و2001 هو 8982 و7445 و4010 على التوالي، ويعود هذا الانخفاض إلى الاحتياجات الإسرائيلية للأراضي الفلسطينية، وإلى الوضع الاقتصادي المتدهور، وقد يكون غياب السلطة أدى إلى اتساع ظاهرة البناء غير المرخص (جدول 6-3).

6-12 عدد كبير من التجمعات تفتقر للخدمات العامة

نفذ الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني مسحاً للتجمعات السكانية في الأراضي الفلسطينية منتصف العام 2003، ولأهمية البيانات التي وفرها هذا المسح نورد بعض النتائج المهمة، على الرغم من أنها تخص العام 2003.

أظهرت بيانات المسح أن 205 تجمعات في الأراضي الفلسطينية لا توجد فيها شبكة مياه عامة، وهي تمثل ما نسبته 34% من مجموع التجمعات السكانية في الأراضي الفلسطينية، وتقع جميع هذه التجمعات في الضفة الغربية، باستثناء تجمع واحد موجود في قطاع غزة. ومن الجدير بالذكر أن هذه التجمعات ريفية وصغيرة الحجم، وهذا يفسر ارتفاع نسبة المنازل المربوطة بشبكة مياه عامة. وقد تم إيصال شبكة المياه إلى 42 تجمعاً بعد العام 1998، منها 35 تجمعاً في الضفة الغربية.

ويحصل 99 تجمعاً في الضفة الغربية على مياه الشبكة من خلال دائرة مياه الضفة الغربية، أي ما نسبته 26% من مجموع تجمعات الضفة الغربية التي تتزود بالمياه بواسطة شبكة عامة. ويحصل 117 تجمعاً من الضفة الغربية على المياه من خلال شبكة ميكروت الإسرائيلية، أي ما نسبته 31% من التجمعات الموصولة بشبكة عامة. ويحصل 21 تجمعاً في قطاع غزة على المياه من الآبار الارتوازية المحلية، و5 مواقع تتزود بالمياه من شركة ميكروت الإسرائيلية.

ويوجد في الأراضي الفلسطينية 76 تجمعاً تفتقر لخدمات الكهرباء، وهي تشكل 13% من مجموع التجمعات السكانية، وجميعها موجودة في الضفة الغربية. وقد جرى تزويد 53 تجمعاً بخدمات الكهرباء بعد العام 1998.

ويتزود 165 تجمعاً في الضفة الغربية بالكهرباء من شركة كهرباء محافظة القدس، ويتزود 199 تجمعاً في الضفة الغربية بالكهرباء بواسطة الشركة القطرية الإسرائيلية. ويتزود 22 تجمعاً بالكهرباء بواسطة مولدات تابعة للتجمع، ويتزود 68 موقعاً بالكهرباء بواسطة المجالس المحلية، فيما يتزود 16 تجمعاً في قطاع غزة بالكهرباء بواسطة الشركة القطرية الإسرائيلية.

وتشكل الحفر الامتصاصية الطريقة الأكثر شيوعاً للتخلص من المياه العادمة في التجمعات السكانية في الأراضي الفلسطينية. فقد بلغ عدد التجمعات السكانية التي تتخلص من المياه العادمة بواسطة الحفر الامتصاصية 545 تجمعاً، وهي تشكل 90% من التجمعات السكانية في الأراضي الفلسطينية. ويتخلص 63 موقعاً من المياه العادمة بواسطة شبكة صرف صحي عامة، منها 46 تجمعاً موجودة في الضفة الغربية. وجرى ربط 25 تجمعاً بشبكة صرف صحي عامة بعد العام 1998 في الأراضي الفلسطينية، منها 18 تجمعاً موجودة في الضفة الغربية (جدول 6-4).

وتظهر بيانات شركة الاتصالات الفلسطينية أن 498 تجمعاً سكانياً في الأراضي الفلسطينية مربوطة بشبكة الهاتف. ويمثل ذلك زيادة كبيرة مقارنة بعدد التجمعات المخدومة هاتفياً العام 1997، حيث لم يزد عدد التجمعات المخدومة في مطلع العام 1997 على 48 تجمعاً سكنياً. وقد تم إيصال الخدمة الهاتفية إلى 21 تجمعاً سكانياً خلال العام 2002 (شركة الاتصالات الفلسطينية، 2003: 9-11).

6-13 تدمير واسع للمباني السكنية والبنية التحتية

قدرت وزارة الحكم المحلي الخسائر المنظورة للهيئات المحلية في الأراضي الفلسطينية بـــ

215,135 ألف دولار أمريكي منذ 28 أيلول 2000 وحتى نهاية العام 2002. وتشمل هذه الخسائر شبكات الكهرباء والماء والصرف الصحي، تخريب الطرق وتدمير وتخريب المباني العامة. وهي تشمل خسائر السلطات المحلية التي تعرضت لأضرار كبيرة. وقد بلغت قيمة خسائر قطاع المياه، من آبار وشبكات مياه 15,837 ألف دولار أمريكي، وخسائر شبكات الصرف الصحي 6,036 ألف دولار أمريكي، ومولدات وشبكات الكهرباء 23,046 ألف دولار أمريكي، وبلغت خسائر تخريب الطرق والأرصفة 75,489 ألف دولار أمريكي، وبلغت قيمة الخسائر الناتجة عن تدمير وتخريب البنايات العامة 84,029 ألف دولار أمريكي، وبلغت قيمة الخسائر الناتجة عن تخريب حاويات النفايات ووسائل التخلص من النفايات الصلبة 10,698 دولار أمريكي (وزارة الحكم المحلي الفلسطينية، 2003).

وقيمت شركة الاتصالات الفلسطينية خسائر شبكة الهاتف الثابتة بـــ 39.657 مليون شيكل منذ 28 أيلول 2000 وحتى نهاية العام 2002. وبلغت الخسائر في الحركة الهاتفية والتركيبات الإنتاجية حوالي 312 مليون شيكل خلال الفترة نفسها، وقدرت الشركة خسائرها في منطقتي جنين وطولكرم نتيجة جدار الفصل العنصري بنحو 5.12 مليون شيكل، نتيجة للأضرار التي لحقت بالشبكة (شركة الاتصالات الفلسطينية، 2003: 20).

ألحق الاحتلال الإسرائيلي أضراراً بـــ 54713 منزلاً في الأراضي الفلسطينية منذ 28 أيلول 2000 وحتى 2003/8/15. وهذا يعني إلحاق أضرار بـــ 1564 منزلاً شهرياً، وهذا رقم كبير جداً، وبخاصة في بلد صغير يزيد عدد سكانه قليلاً على 3.5 مليون نسمة. وألحق الاحتلال أضراراً مختلفة بـــ 39327 منزلاً في الضفة الغربية، و15386 منزلاً في قطاع غزة خلال الفترة نفسها.

وقد قام جيش الاحتلال الإسرائيلي بهدم 4046 منزلاً خاصاً في الأراضي الفلسطينية، أو ألحق بها أضراراً كبيرة، بحيث لم تعد قابلة للسكن منذ بدء الانتفاضة وحتى 2003/8/15. منها 2345 منزلاً في الضفة الغربية، و1701 منزلاً في قطاع غزة خلال الفترة نفسها. وألحق جيش الاحتلال الإسرائيلي أضرار جسيمة بأكثر من 548 مقراً حكومياً ومنشأة عامة وخاصة حتى 2003/8/15. وقد قامت قوات الاحتلال بتدمير كامل للغالبية العظمى من مقرات السلطة الوطنية الفلسطينية.

وتركزت خسائر المباني في الضفة الغربية في محافظتي جنين ونابلس خلال العام 2002، وبخاصة مخيم جنين والبلدة القديمة في مدينة نابلس، فقد ألحق جيش الاحتلال الإسرائيلي دماراً هائلاً في المنطقتين خلال اجتياح آذار– نيسان العام 2002، وهدم جيش الاحتلال في هاتين المحافظتين 1892 منزلاً، معظمها في مخيم جنين والبلدة القديمة في نابلس، من مجموع 2345 منزلاً هما في الضفة الغربية. وتركزت المباني المتضررة في قطاع غزة في رفح، حيث بلغت نسبة المباني المتضررة فيها أكثر من ثلث إجمالي المباني المتضررة في قطاع غزة، ويوجد فيها أكثر من نصف المباني التي هدمت كلياً في القطاع (جدول 6–5).

تصاعدت وتيرة تدمير منازل المواطنين في رفح بشكل غير مسبوق على مدار الأعوام الثلاثة الماضية، وبلغ عدد المنازل المدمرة كلياً بفعل آلة التدمير العسكرية الإسرائيلية 1128 حتى نهاية شهر تشرين الأول/أكتوبر 2003، كانت تأوي 1484 أسرة، يبلغ عدد أفرادها 8500 نسمة، في حين دمر حوالي 600 منزل بشكل جزئي، وبلغ عدد المنازل المتضررة جراء القصف الإسرائيلي والتي تقع في مرمى النيران الإسرائيلية 3520 منزلاً، وذلك وفقاً لتقرير صادر عن محافظة رفح (نقلاً عن مركز الإعلام والمعلومات www.mic-pal.info، 2003/11/30).

7- مستويات المعيشة

شهد العام 2002 تصعيداً كبيراً في العدوان الإسرائيلي على الشعب الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة، وأدى ذلك التصعيد مباشرة إلى استمرار تدني مستويات معيشة الأسر الفلسطينية. وتظهر البيانات المتوفرة استمرار تراجع مستويات المعيشة في الضفة الغربية وقطاع غزة خلال العام 2002، وبصورة كبيرة وسريعة. فقد أظهرت بيانات مسح القوى العاملة تزايداً في نسبة البطالة وتناقصاً في معدل الأجر اليومي، والأجر الوسيط. وأظهرت بيانات مسح أثر الإجراءات الإسرائيلية على الأسرة الفلسطينية تزايداً في معدلات انتشار الفقر.

وسنعتمد في هذا القسم، بصورة رئيسية، على البيانات التي وفرتها مسوح الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، وبخاصة مسح القوى العاملة، ومسح أثر الإجراءات الإسرائيلية على الأوضاع الاقتصادية للأسر الفلسطينية، وتشمل هذه البيانات التغير في معدل دخل الأسرة، ونمط غذائها، ومعدلات الفقر، وفقاً لما صرحت به الأسر. لذا، فإن بعض هذه البيانات تفيد كمؤشرات عامة، توضح اتجاه التغير، وحدته وسرعته.

7-1 نحو نصف الأسر فقدت أكثر من نصف دخلها

لا تتوفر بيانات حول مستويات المعيشة في الضفة الغربية وقطاع غزة خلال العام 2002، باستثناء بيانات مسح أثر الإجراءات الإسرائيلية على الأوضاع الاقتصادية للأسر الفلسطينية، والذي نفذت إحدى دوراته في شهري شباط- آذار العام 2002، أي عشية الاجتياح الإسرائيلي لمناطق السلطة الوطنية الفلسطينية في الضفة الغربية، والدورة الأخرى في نيسان- أيار العام 2003. وسنعتمد على بيانات هاتين الدورتين كمؤشرات عامة على ما كانت عليه أوضاع الأسر الفلسطينية خلال العام 2002، ويجدر التذكير أن الدورتين أجريتا في ظروف أقل سوءاً، نسبياً، مما كانت عليه الأوضاع أثناء الاجتياح، وما اشتمل عليه من قصف وقتل وتدمير وتخريب واسعة، ومنع تجول مطول استمر في بعض المدن إلى شهور.

تشير المعطيات إلى أن 87.0% (501,000 أسرة) من مجمل الأسر في الأراضي الفلسطينية انخفض دخلها منذ بداية الانتفاضة، منها 47.4% (237,000 أسرة) فقدت أكثر من نصف دخلها خلال انتفاضة الأقصى، وبلغت نسبة الأسر التي فقدت أكثر من نصف دخلها في الضفة الغربية 50.8% (171,000 أسرة)، وفي قطاع غزة 40.1% (66,000 أسرة).

وعلى الرغم من أن هذه المعطيات تشير إلى تراجع نسبة الأسر التي فقدت أكثر من نصف دخلها مقارنة بعشية الاجتياح، حيث أفادت 56.5% من الأسر المبحوثة في الضفة الغربية وقطاع غزة أن دخلها تراجع إلى أقل من النصف في مطلع العام 2002 مقارنة بما كان عليه قبل 29 أيلول 2000 (وكانت نسبة هذه الأسر في الضفة الغربية 58%، وفي قطاع غزة 53.6% خلال الفترة نفسها)، إلا أن ما جرى أثناء الاجتياح يبرر لنا القول إن الأوضاع خلال العام 2002 كانت أسوأ مما تشير إليه هذه الأرقام.

7-2 انخفاض الدخل الشهري الوسيط للأسرة الفلسطينية

تشير نتائج المسح إلى انخفاض الدخل الشهري الوسيط للأسر من 2,500 شيكل قبيل

الانتفاضة إلى 1,400 شيكل خلال شهر آذار 2003 في الأراضي الفلسطينية، وانخفض في الضفة الغربية من 3,000 شيكل إلى 1,500 شيكل، وفي قطاع غزة من 2,000 شيكل إلى 1,200 شيكل خلال الفترة نفسها. وبالمقارنة مع بيانات شباط 2002، فإن الدخل الشهري الوسيط للأسر قد ارتفع حوالي 200 شيكل في الأراضي الفلسطينية، مع بقائه ثابتاً في الضفة الغربية وارتفاعه في قطاع غزة بمقدار 317 شيكلاً (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2003 د).

7-3 إنفاق الأسرة

تشير البيانات المتوفرة إلى أن 69.7% من الأسر (401,000 أسرة) في الأراضي الفلسطينية قد خفضت نفقاتها على الحاجات الأساسية خلال الشهور 12 الماضية لإجراء المسح، وبلغت هذه النسبة في الضفة الغربية 74.2%، وفي قطاع غزة 60.2%. وقد تركز تخفيض الإنفاق على الملابس والغذاء، حيث بلغت نسبة الأسر التي خفضت نفقاتها على الملابس 94.4% في الأراضي الفلسطينية، و94.6% في الضفة الغربية، و93.8% من الأسر في قطاع غزة. بينما بلغت نسبة الأسر التي خفضت نفقاتها على الغذاء 85.8% في الأراضي الفلسطينية، و82.0% في الضفة الغربية، و95.7% في قطاع غزة.

وتشير البيانات إلى أن هناك نسبة عالية من الأسر في الأراضي الفلسطينية قد قامت بتغيير نمط استهلاكها للمواد الغذائية التي اعتادت على استهلاكها قبيل الانتفاضة، حيث قامت 89.5% من الأسر الفلسطينية بتخفيض كمية اللحوم التي اعتادت على استهلاكها، و85.9% من الأسر خفضت كمية الفواكه التي اعتادت على استهلاكها، بينما قامت 83.2% من الأسر في الأراضي الفلسطينية بتغيير نوعية الطعام، و54.8% قامت بتخفيض كمية الطعام الذي اعتادت على استهلاكها قبل الانتفاضة.

على الرغم مما تحمله بعض المعطيات من تحسن نسبي قليل في مستويات دخل وإنفاق الأسر الفلسطينية حسب بيانات دورة نيسان- أيار من مسح أثر الإجراءات الإسرائيلية على الأوضاع الاقتصادية للأسرة الفلسطينية، مقارنة بدورة شباط- آذار 2002، فإنها ما زالت أدنى بكثير من معطيات ما قبل 29 أيلول العام 2000. ويمكننا الجزم بأن العام 2002 كان عاماً وصلت فيه مؤشرات مستويات المعيشة إلى الحضيض منذ قيام السلطة الوطنية الفلسطينية. ويعود ذلك إلى تكثيف إجراءات القمع في هذه الفترة في الضفة الغربية، واتباع سياسة احتلال المدن التابعة لسيطرة السلطة الوطنية الفلسطينية، وفرض منع التجول المطول، ما تسبب ذلك في شلل الحياة الاقتصادية في المحافظة التي يحتلون مركزها. وقد شملت هذه الإجراءات كل مدن الضفة باستثناء أريحا التي تخضع لحصار مشدد، أسوة بباقي مدن الضفة الغربية.

7-4 انتشار واسع للفقر

أظهرت بيانات الدورة الخامسة من مسح أثر الإجراءات الإسرائيلية على الأوضاع الاقتصادية للأسرة الفلسطينية التي نفذت خلال شهري نيسان وأيار 2002 أن 63.3% من الأسر الفلسطينية في الضفة والقطاع تقع تحت خط الفقر، وفقاً لما صرحت به هذه الأسر،[13] أي 2,483 ألف شخص. وكانت 66.5% من الأسر الفلسطينية تقع تحت خط الفقر في الضفة الغربية وقطاع غزة عشية الاجتياح، وفقا لنتائج الدورة الرابعة من المسح ذاته. ومن المؤكد أن أعداداً أكبر من المشار إليها في المسحين كانت تحت خط الفقر في الفترة الواقعة بينهما، خاصة ما بين نيسان وكانون الأول العام 2002، وهي الفترة التي شهدت

[13] لفت الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني نظر المعنيين بأن هذه التقديرات مبنية على ما صرحت به الأسر عن مداخيلها، ونستخدمها هنا كمؤشرات عامة عن أحوال الأسر الفلسطينية، ومن الجدير بالذكر أن هذه البيانات تتفق مع تقديرات المؤسسات الدولية العاملة في الأراضي الفلسطينية المحتلة، مثل الأونسكو، والبنك الدولي.

تكثيفاً غير مسبوق في العدوان الإسرائيلي، وبخاصة في الضفة الغربية.

ويعاني قطاع غزة من درجة انتشار كبيرة للفقر، تفوق، كثيراً، نسبة انتشار الفقر في الضفة الغربية، حيث تعيش 83.6% من أسر القطاع تحت خط الفقر، مقابل 53.7% في الضفة الغربية في مطلع العام 2002 (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2003 د).

وتتفق تقديرات البنك الدولي وبيانات المنسق الخاص للأمم المتحدة مع بيانات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، فقد قدر البنك أن 60% من سكان الضفة الغربية وقطاع غزة يعانون من الفقر، أي يعيشون على أقل من 2.1 دولار أمريكي في اليوم. وأكد البنك الدولي أن من المؤشرات المهمة على تدهور مستويات المعيشة في الأراضي الفلسطينية، زيادة معدلات سوء التغذية، حيث أشار تقرير البنك الدولي إلى أن هذه المستويات شبيهة لمستوى سوء التغذية في زيمبابوي والكونغو. وتظهر البيانات أيضاً، تراجع معدل استهلاك الفرد الفقير اليومي من 1.47 دولار أمريكي العام 1998 إلى 1.32 دولار أمريكي يوميا نهاية العام 2002. وحسب تقديرات البنك الدولي، فإن الدخل القومي للفرد في المناطق الفلسطينية انخفض بنسبة 50% منذ بداية الانتفاضة وحتى نهاية العام 2002 (البنك الدولي، 2003).

وأكد تقرير الوحدة الاقتصادية التابعة لمكتب المنسق الخاص للأمم المتحدة في الأراضي المحتلة هذه النتائج أيضاً، حيث أشار إلى أن معدلات الفقر قد وصلت بالفعل إلى 60% من إجمالي السكان في الأراضي الفلسطينية العام 2002، بحدود 55% في الضفة الغربية و70% في قطاع غزة. وأكد التقرير أن مستويات الدخل والإنفاق والاستهلاك قد انخفضت بشكل كبير خلال انتفاضة الأقصى بسبب ارتفاع معدلات البطالة التي وصلت إلى 50% من إجمالي القوى العاملة الفلسطينية العام 2002، وهذه النسبة تزيد في أيام منع التجول بشكل كبير، وبخاصة في التجمعات الحضرية الرئيسية، وهذا أدى إلى ارتفاع مستويات الفقر بشكل غير مسبوق في الأراضي الفلسطينية المحتلة (UNSCO, 2002).

7-5 تدهور مستمر في مؤشرات سوق العمل

شهدت سوق العمل الفلسطينية خلال الفترة من العام 1996 حتى الربع الثالث من العام 2000 ثباتاً في اتجاهات تغير المؤشرات الرئيسية لسوق العمل، حيث كانت تتجه نحو التحسن المستمر. ونتيجة للإغلاقات الإسرائيلية التي بدأت عند اندلاع الانتفاضة الفلسطينية (انتفاضة الأقصى) في أواخر شهر أيلول العام 2000، التي أدت إلى منع العمال من الوصول إلى أعمالهم داخل إسرائيل، شهدت سوق العمل الفلسطينية تدهوراً واضحاً في أهم المؤشرات الرئيسية لسوق العمل الفلسطينية، حيث ارتفعت معدلات البطالة بصورة كبيرة وسريعة، وانخفضت نسبة المشاركة، وتراجعت معدلات الأجر اليومي.

إن مؤشر القوى العاملة هو مقياس للعرض في سوق العمل، بمعنى أنه يمثل عدد السكان الراغبين في الحصول على عمل أو وظيفة في سوق العمل. ومن الناحية المبدئية، فإن عرض العمل يجب أن يكون منفصلاً عن الظروف المتعلقة بالإغلاقات والحصار، إذ أن هناك نسبة من السكان صنفت خارج القوى العاملة نتيجة لعدم البحث عن العمل بسبب الإحباط، وذلك بالاعتماد على تعريفات منظمة العمل الدولية، مع الأخذ بعين الاعتبار أن هناك عدداً ممن صنفوا خارج القوى العاملة يمكن اعتبارهم داخل القوى العاملة إذا أخذنا المفهوم الموسع للمشاركة، باعتبار أن الظروف الراهنة هي التي تسببت في اليأس أو الإحباط من البحث عن عمل. إن الانخفاض في عدد

المشاركين في القوى العاملة في الربع الرابع من العام 2000 هو مثال على حقيقة أن الطلب على القوى العاملة يؤثر في جانب العرض، فعندما يدرك شخص ما عدم وجود إمكانية للحصول على وظيفة، فإنه لن يبحث عن عمل، وبالتالي فإنه سوف يصنف خارج القوى العاملة تبعاً للتعريف المستخدم حسب مقاييس ومعايير منظمة العمل الدولية.[1]

يستخدم هذا القسم مفهوم البطالة وفقاً لمقاييس ومعايير منظمة العمل الدولية. ونظراً لأثر الإجراءات الإسرائيلية التعسفية التي قامت بها قوات الاحتلال في الأراضي الفلسطينية من حصار شامل منذ نهاية أيلول 2000 والتي مازالت مستمرة، على سوق العمل الفلسطينية، يستخدم هذا القسم، أيضاً، التعريف الموسع للبطالة،[2] والذي يعطي صورة أكثر تعبيراً عن واقع سوق العمل الفلسطينية.

7-5-1 القوة البشرية

بلغت القوى البشرية (الأفراد 15 سنة فأكثر) في الأراضي الفلسطينية 1,856 ألف فرد العام 2002 وفقاً لتقديرات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. ويشكل هؤلاء 53.6% من مجموع السكان بواقع 1,221 ألف فرد في الضفة الغربية أي بنسبة 55.4% من سكان الضفة، و635 ألف فرد في قطاع غزة بنسبة 50.3% من سكان القطاع.

القوى العاملة ما بين العام 2000 إلى العام 2002

أشارت النتائج الأساسية لمسوح القوى العاملة الفلسطينية إلى استمرار تراجع نسبة القوة العاملة المشاركة في الأراضي الفلسطينية، فقد تراجعت من 41.6% العام 1999 إلى 38.1 العام 2002، وهي تسجل تراجعاً إضافياً العام 2002 مقارنة بالعام 2001 الذي بلغت نسبة القوة العاملة المشاركة 38.7%، والعام 2000 الذي بلغت نسبة القوة العاملة المشاركة 43.6%. وكان عدد أفراد القوى العاملة الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة قد ارتفع من 682 ألف فرد في العام 2001 إلى 707 آلاف فرد في العام 2002، في حين كانوا 695 ألف فرد في العام 2000 أي ما قبل الانتفاضة (www.pcbs.org).

وتراجعت نسبة القوة العاملة المشاركة (حسب تعريف منظمة العمل الدولية) في الضفة الغربية العام 2002 مقارنة بالأعوام السابقة، فقد بلغت نسبة القوة العاملة المشاركة في الضفة الغربية 40% العام 2002، فيما كانت 41.5% العام 2001، و43.4% العام 2000، وبلغ عدد أفراد القوى العاملة في الضفة الغربية العام 2002، حيث ارتفع إلى 488 ألفاً، وكان عددهم 482 ألف فرد العام 2001. وبقيت نسبة القوة العاملة المشاركة في قطاع العام 2002 كما كانت عليه العام السابق تقريبا، فقد بلغت 34.5% العام 2002، فيما كانت 33.4% العام 2001. لكنها بقيت أقل من العام 2000 الذي بلغت فيه نسبة القوة العاملة المشاركة 38%. وبلغ عدد أفراد القوة العاملة في قطاع غزة 219 ألف العام 2002، وكان عددهم 200 ألف العام 2001، و212 ألف العام 2000.

وفي حال تمت إضافة الأفراد خارج القوى العاملة بسبب اليأس من البحث عن عمل إلى المشاركين في القوى العاملة ترتفع نسبة المشاركة في القوى العاملة (التعريف الموسع) لتصل إلى 44.6% في الأراضي الفلسطينية، حيث ترتفع في الضفة الغربية إلى 46.3% وفي قطاع غزة لتصل إلى 41.2% في العام 2002.

[1] تشمل هذه الفئة جميع الأفراد الذين ينتمون لسن العمل ولم يعملوا أبداً خلال فترة الإسناد في أي نوع من الأعمال وكانوا خلال هذه الفترة مستعدين للعمل وقاموا بالبحث عنه بإحدى الطرق مثل مطالعة الصحف، والتسجيل في مكاتب الاستخدام، وسؤال الأصدقاء والأقارب أو غير ذلك من الطرق.

[2] لقد تم احتساب عدد العاطلين عن العمل في التعريف الموسع بإضافة الأفراد خارج القوى العاملة بسبب اليأس من البحث عن عمل إلى العاطلين عن العمل حسب مقاييس ومعايير منظمة العمل الدولية.

شكل 7-1: معدل المشاركة في القوى العاملة في الأراضي الفلسطينية حسب الجنس (حسب معايير ILO): 1995-2002

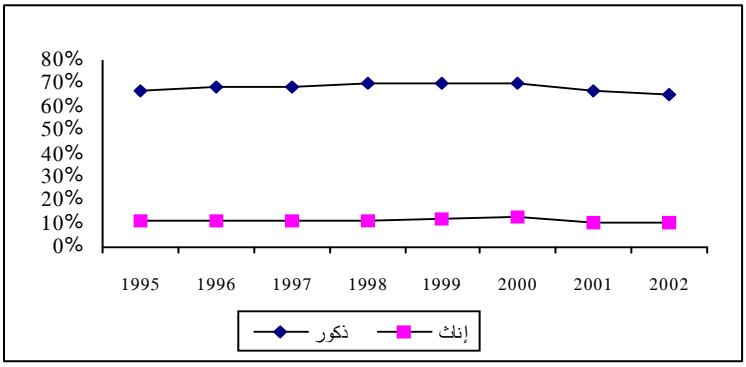

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، مسوح القوة العاملة (1995-2002).

وكما يظهر من الشكل 7-1 فقد تراجعت نسبة مشاركة كل من الجنسين في القوة العاملة خلال سنوات الانتفاضة، وبقيت نسبة مشاركة الإناث متدنية، في حدود 10%. وقد انخفضت نسبة الذكور في القوة العاملة، بالنسبة للذكور في سن العمل، العام 2002 إلى 65.5% مقابل 66.8% العام 2001، في حين لم يطرأ أي تغيير على مشاركة الإناث في القوى العاملة خلال العامين 2001 إلى العام 2002، وبقيت 10.4%.

7-5-2 تزايد معدلات البطالة خلال سنوات الانتفاضة

استمرت نسبة البطالة بالارتفاع منذ العام 2000 مقارنة مع السنوات التي سبقتها فقد ارتفعت نسبة البطالة في الأراضي الفلسطينية من 14.1% العام 2000 إلى 25.5% العام 2001، وبلغت مستوى غير مسبوق العام 2002، حيث كانت 31.3%.

وكما يوضح الشكل 7-2 فقد بقيت معدلات البطالة في قطاع غزة أعلى من مثيلتها في الضفة الغربية خلال سنوات 1995-2002، حيث بلغت 28.2% في الضفة الغربية العام 2002، وبلغت 38% في قطاع غزة في العام نفسه.

وسجلت الأراضي الفلسطينية فترات تعطل طويلة، فقد بلغت فترة التعطل عن العمل ذروتها في الضفة الغربية في الربع الثالث من العام 2002 ووصلت إلى 15.8 شهر (ماس، المراقب الاقتصادي- العدد العاشر، 2003).

من جهة أخرى، شهد عدد العاطلين عن العمل في الأراضي الفلسطينية ارتفاعاً حاداً في العام 2002 مقارنة مع العامين 2000 والعام 2001، حيث ارتفع من 98 ألف عاطل عن العمل في العام 2000 إلى 174 ألف عاطل عن العمل في العام 2001 لتواصل ارتفاعها إلى 221 ألف عاطل عن العمل في العام 2002.

أما توزيع العاطلين عن العمل على مستوى المنطقة، فقد شهد عدد العاطلين عن العمل في الضفة الغربية في العام 2002 ارتفاعاً حاداً، حيث ارتفع من 58 ألف في العام 2000 إلى 106 آلاف عاطل عن العمل في العام 2001 ليواصل ارتفاعه في العام 2002 ليبلغ 138 ألف عاطل عن العمل، أما في قطاع غزة فقد ارتفع عدد العاطلين عن العمل من 40 ألف عاطل عن العمل في العام 2000 إلى 68 ألف عاطل عن العمل في العام 2001 ليواصل ارتفاعه إلى 83 ألف عاطل عن العمل في العام 2002.

شكل 7-2: نسبة البطالة في الأراضي الفلسطينية حسب المنطقة
(حسب معايير ILO)، 1995- 2002

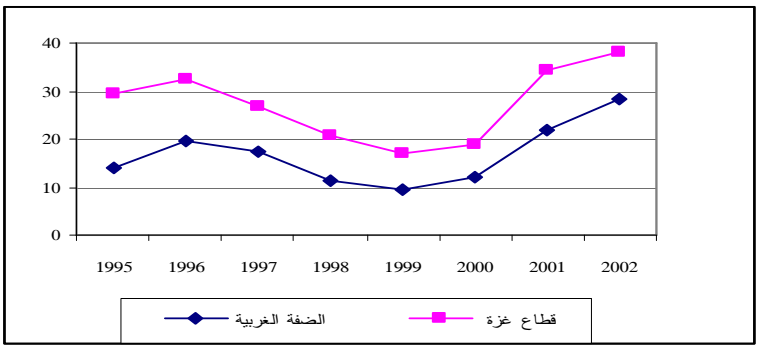

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، مسوح القوة العاملة (1995-2002).

من جهة أخرى، تفاوتت معدلات البطالة في المحافظات الفلسطينية في العام 2002 من محافظة إلى أخرى، فعلى صعيد محافظات الضفة الغربية بلغ أدنى معدل للبطالة في محافظات بيت لحم وأريحا (17.9%)، وتليها محافظات طولكرم وقلقيلية (25.1%)، ومن ثم محافظة رام الله والبيرة (25.9%)، في حين سجلت محافظة جنين ومنطقة طوباس أعلى معدلات بطالة (44.0%). وعلى مستوى محافظات غزة، فقد كان أدنى معدل للبطالة في مدينة غزة (36.0%)، ويليها شمال غزة (37.1%)، في حين كان أعلى معدل للبطالة في محافظة رفح (41.1%) (www.pcbs.org).

أما على مستوى الجنس، فقد ارتفع عدد العاطلين عن العمل من الذكور من 161 في العام 2001 إلى 204، بمعدل ارتفاع 26.7%، كما ارتفع عدد العاطلين عن العمل من الإناث من 13 ألف إلى 17 ألفاً، بمعدل ارتفاع 30.8%. وبقيت نسبة البطالة في صفوف النساء أكبر منها في صفوف الرجال.

شكل7-3: توزيع القوى العاملة في الضفة الغربية حسب العلاقة بقوة العمل، 2002

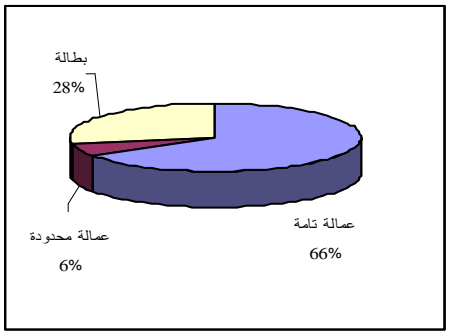

شكل7-4: توزيع القوى العاملة في قطاع غزة حسب العلاقة بقوة العمل، 2002

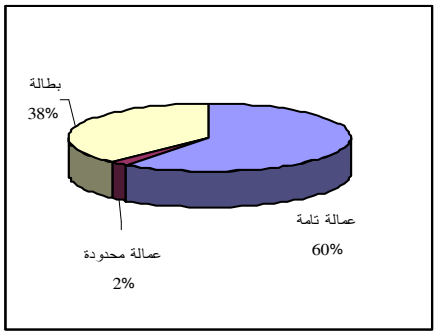

المصدر: (www.pcbs.org).

7-5-3 ارتفاع معدلات البطالة الموسعة

ارتفع عدد العاطلين عن العمل العام 2002 مقارنة بالعام السابق وفقاً للتعريف الموسع للبطالة. فقد بلغت نسبة البطالة الموسعة 41.2% في الأراضي الفلسطينية العام 2002، وكانت 36.2% العام الذي

سبقه. وبلغت نسبة البطالة الموسعة 38.1% في الضفة الغربية، و48.1% في قطاع غزة للعام 2002.

وقد بلغ عدد العاطلين عن العمل حسب المفهوم الموسع للبطالة (العاطلين عن العمل واليائسين من الحصول على عمل) 341 ألف شخص في الأراضي الفلسطينية العام 2002، وكان عددهم 288 ألفاً العام 2001. وقد ارتفع عدد الأفراد الذين لا يعملون ولا يبحثون عن عمل بسبب اليأس من الحصول عليه من 114 ألفاً العام 2001 إلى 120 ألفاً العام 2002.

أما توزيع العاطلين عن العمل على مستوى المنطقة، فقد شهد عددهم في الضفة الغربية في العام 2002 ارتفاعاً حاداً، حيث ارتفع من 115 ألف في العام 2000 إلى 168 ألف عاطل عن العمل في العام 2001 ليواصل ارتفاعه في العام 2002، ليبلغ 215 ألف عاطل عن العمل، أما في قطاع غزة، فقد ارتفع عدد العاطلين عن العمل من 80 ألفاً في العام 2000 إلى 120 ألفاً في العام 2001 ليواصل ارتفاعه إلى 126 ألفاً في العام 2002.

أما على مستوى الجنس فلقد ارتفع عدد العاطلين عن العمل من الذكور من 261 ألفاً في العام 2001 إلى 309 آلاف في العام 2002، بمعدل ارتفاع 18.4%، كما ارتفع عدد العاطلين عن العمل من الإناث من 27 ألفاً إلى 32 ألفاً بمعدل ارتفاع 18.5%

7-5-4 انخفاض عدد العاملين (العمالة التامة والعمالة المحدودة) (حسب معايير ILO)

أشارت البيانات إلى انخفاض أعداد العاملين في الأراضي الفلسطينية في العام 2002 مقارنة مع العام 2001، حيث انخفض عدد العاملين من 508 آلاف عامل إلى 486 ألف عامل بمعدل انخفاض 4.3%.

وانخفض عدد العاملين في الضفة الغربية انخفاضاً حاداً العام 2002 مقارنة بالعام السابق، حيث انخفض من 376 ألفاً في العام 2001 إلى 350 ألفاً في العام 2002، بمعدل انخفاض مقداره 6.9%. أما في قطاع غزة، فقد ارتفع عدد العاملين من 132 ألفاً في العام 2001 إلى 136 ألفاً في العام 2002 بمعدل ارتفاع مقداره 3.0%.

7-5-5 زيادة في معدل الإعالة الاقتصادية[1]

تشير بيانات مسوح القوى العاملة في العام 2001 إلى أن معدل الإعالة الاقتصادية في الأراضي الفلسطينية بلغت 6.5 (أي أن كل فرد عامل يقوم بإعالة 6.5 شخص من غير العاملين في الضفة الغربية وقطاع غزة منتصف العام 2001)، حيث توزعت النسبة بمعدل 5.6 شخص لكل عامل في الضفة الغربية، و9.1 شخص لكل عامل في قطاع غزة، في حين ارتفع المعدل في العام 2002 ليصل إلى 7.1 شخص، حيث توزعت بمعدل 6.3 شخص لكل عامل في الضفة الغربية، و9.3 شخص لكل عامل في قطاع غزة (www.pcbs.org).

7-5-6 استمرار انخفاض نسبة العاملين في إسرائيل والمستوطنات (حسب معايير ILO)

انخفضت نسبة العاملين في إسرائيل والمستوطنات في العام 2002 مقارنة بالعام 2001. فقد بلغت نسبة العاملين في إسرائيل والمستوطنات 10.3% العام 2002، وكانت 13.7 العام 2001. وقد انخفض عددهم من 70 ألف عامل في العام 2001 إلى 50 ألف عامل في العام 2002، وهو ما لا يتفق مع الاتجاه العام المتمثل في تزايد أعداد العاملين في إسرائيل والمستوطنات خلال سنوات 1995-2000 والتي سجلت 16.2%، و14.1%، و17.1%، و21.7%، و22.9%، و19.6% على التوالي (www.pcbs.org).

[1] نسبة الإعالة الاقتصادية احتسبت بتقسيم عدد السكان بمن فيهم العاملون على عدد العاملين.

وقد طرأ انخفاض كبير في عدد العاملين الفلسطينيين في قطاع البناء والتشييد الإسرائيلي، فقد انخفض العدد من 35 ألف عامل في 2001 إلى 6 آلاف عامل في العام 2002 بمعدل انخفاض 42.9%. كذلك كان هناك انخفاض في قطاع الخدمات والفروع الأخرى خلال العامين من 19 ألف عامل في العام 2001 إلى 5 آلاف عامل في العام 2002. وانخفض عدد العاملين في إسرائيل والمستوطنات في قطاع الزراعة والحراجة والصيد بمقدار ألف عامل، وانخفض كذلك قطاع التجارة والمطاعم والفنادق بمقدار ألفين عامل، وذلك ما بين العام 2001 والعام 2002. (www.pcbs.org).

7-5-7 استمرار انخفاض نسبة العاملين بأجر

انخفضت نسبة العاملين المستخدمين بأجر من 62.2% في العام 2001 إلى 59.2% في العام 2002ونلاحظ أن هذه النسبة انعكست على الأفراد الذين بدأوا يتجهون للعمل لحسابهم الخاص، ما أدى إلى ارتفاع نسبتهم من 23.9% في العام 2001 إلى 26.8% في العام 2002 (انظر جدول 7-1). ويعود ذلك إلى تراجع التشغيل في القطاع الخاص المحلي نتيجة لاستهدافه وتخريبه المتعمد من قبل سلطات الاحتلال الإسرائيلي، وتراجع نسبة وعدد العاملين من الأراضي الفلسطينية في إسرائيل والمستوطنات.

7-5-8 المهنة الرئيسية (حسب معايير ILO)

تراجعت نسبة العاملين في المهن الأولية بصورة كبيرة مقارنة بفترة ما قبل الانتفاضة، حيث تراجعت من 29.7% العام 1999 إلى 14.2% العام 2002. ويعود هذا التراجع إلى فقدان عشرات الآلاف من العاملين الفلسطينيين من الأراضي الفلسطينية في إسرائيل لوظائفهم، وهي في معظمها مهن أولية، أو نتيجة تراجع أداء القطاع الخاص الفلسطيني.

بلغت نسبة الأفراد الذين يعملون كفنيين مهنيين 23.8% من العاملين في الأراضي الفلسطينية العام 2002. يليها الذين يعملون في الخدمات (18.9%)، ثم العاملون في الحرف وما إليها من المهن بنسبة 17.5%، ومن ثم العاملون في المهن الأولية (14.2%)، ويليها الذين يعملون في الزراعة وصيد الأسماك 12.6%، وتليهم فئة مشغلي الآلات ومجمعيها بنسبة 8.5%، وأخيراً الذين يعملون كمشرعين وموظفي إدارة عليا بنسبة 4.5%.

وتتركز النساء العاملات في الأراضي الفلسطينية في مهن المتخصصين ومساعيهم والمهن الكتابية، حيث يعمل نحو نصف النساء العاملات في الأراضي الفلسطينية في هذه المهن، تليها العاملات الماهرات في الزراعة، وبلغت نسبتهن نحو 29% من إجمالي النساء العاملات (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2003، مسح القوى العاملة- التقرير السنوي 2002، نقلاً عن الصفحة الإلكترونية).

7-5-9 النشاط الاقتصادي (حسب معايير ILO)

انخفضت نسبة العاملين في قطاع البناء والتشييد في الأراضي الفلسطيني بشكل كبير، حيث انخفضت النسبة من 14.6% في العام 2001 إلى 10.9% في العام 2002. بسبب إجراءات القمع الإسرائيلية. وانخفضت في الضفة الغربية النسبة من 18.2 في العام 2001 إلى 12.7% العام 2002، في حين ارتفعت في قطاع غزة من 4.4% العام 2001 الى6.3% العام 2002. ويوضح الشكل 7-5 توزع العاملين الفلسطينيين على القطاعات الاقتصادية المختلفة، حيث يلاحظ تركزهم الكبير في قطاع الخدمات والتجارة.

ويظهر من الشكل 7-5 تركز النساء في قطاعي الخدمات والزراعة، وتدني مشاركتهن في قطاع الصناعة.

شكل 7-5: توزيع العاملين في الأراضي الفلسطينية حسب الجنس والنشاط الاقتصادي (حسب معايير ILO)، 2002

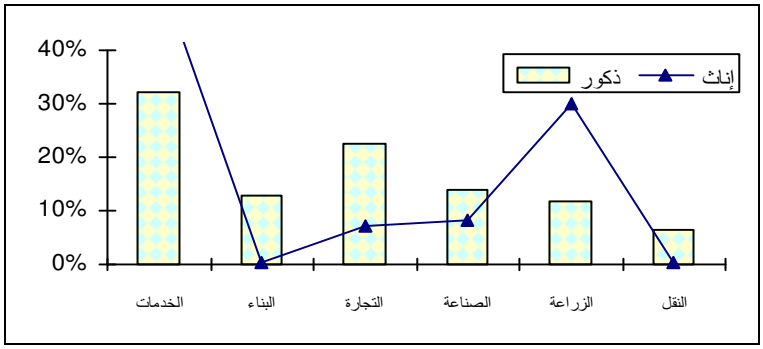

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2003. مسح القوى العاملة- التقرير السنوي 2002. رام الله- فلسطين.

7-5-10 ارتفاع في معدل الأجر اليومي

سجل معدل الأجر اليومي للعاملين في جميع المناطق (الضفة الغربية وقطاع غزة وإسرائيل والمستوطنات) ارتفاعاً ملحوظاً بنسبة 1.8% بين العام 2001 والعام 2002 على الرغم من أن نسبة الارتفاع للعاملين 1998 و1999 كانت 10.2%، فالفرق بين النسبتين يعود إلى الأوضاع الاقتصادية السيئة التي شملت جميع العاملين. وبلغ هذا المعدل في المناطق كافة 72.7 شيكل يومياً في العام 2001، في حين ارتفعت إلى 74.0 شيكلاً يومياً في العام 2002. وأظهرت البيانات أن معدل الأجر اليومي للعاملين بأجر في الضفة الغربية سجل زيادة بنسبة 3.3% العام 2002 مقارنة بالعام السابق، في حين بلغت نسبة الزيادة في قطاع غزة 0.9% للفترة نفسها.

وقد يكون ارتفاع معدل الأجر اليومي للعاملين في الأراضي الفلسطينية ناتجاً عن تدهور الأوضاع الاقتصادية فيها. فتركز البطالة في أوساط ذوي الأجور المتدنية في القطاع الخاص المحلي، مثل العاملين في المهن الأولية، وبقاء التشغيل كما هو في القطاع العام، وازدياد العاملين في الاقتصاد الإسرائيلي بنسبة قليلة، وهم الذين يتلقون أجوراً مرتفعة مقارنة بالعاملين في الاقتصاد المحلي، كلها عوامل تؤدي إلى ارتفاع متوسط الأجر، دون أن يعني ذلك الارتفاع تحسناً في الأوضاع الاقتصادية أو في ظروف عمل العاملين الفلسطينيين. وتلقي البيانات المذكورة أعلاه، حول أماكن عمل الفلسطينيين، والقطاعات التي يعملون فيها، ومهنهم، ونسبة العاملين بأجر منهم، الضوء على سبب ارتفاع معدل الأجر اليومي للعاملين الفلسطينيين، وتؤكد أنه لا يشير إلى تحسن في ظروف العمل، أو في أوضاع العاملين بأجر.

وازداد معدل الأجر اليومي للعاملين من الضفة الغربية وقطاع غزة في إسرائيل والمستوطنات بنسبة 9.7% بين العام 2001 والعام 2002، حيث نلاحظ أن المعدل بدأ بالارتفاع التدريجي منذ العام 1995 الذي بدأ بمعدل 81.5 شيكل ليصل إلى ذروته في العام 2002 بمعدل 117.3 شيكل.

وقد تسبب غلاء الأسعار في الأراضي الفلسطينية في تآكل الزيادة المتحققة في معدل الأجر اليومي الاسمي. وتشير البيانات إلى تراجع معدل الأجر اليومي الحقيقي العام 2002 مقارنة بالعام السابق بحوالي 7.1% في الضفة الغربية، وفي قطاع غزة بحوالي 1%، فيما ارتفع معدل الأجر الحقيقي للعاملين من الأراضي الفلسطينية في الاقتصاد الإسرائيلي بنسبة 3.4% (ماس، المراقب الاقتصادي- العدد العاشر، 2003).

شكل 7-6: معدل الأجر اليومي للعاملين في الضفة الغربية وقطاع غزة حسب مكان العمل (حسب معايير ILO)، 1995-2002

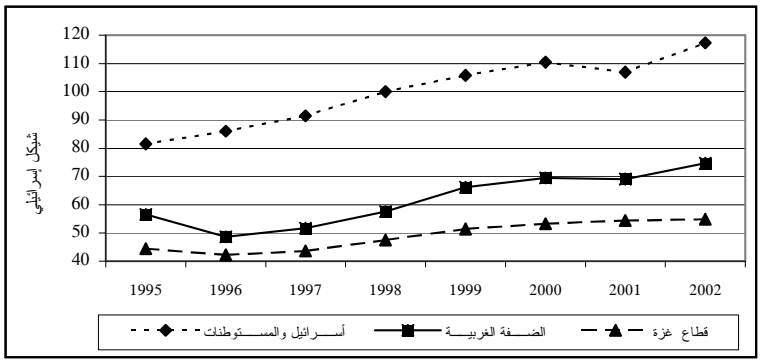

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، مسح القوة العاملة (1995-2002).

من جهة أخرى، طرأ انخفاض في الأجر الوسيط اليومي في جميع المناطق للعام 2002 مقارنة مع العام 2001، حيث بلغ الأجر الوسيط اليومي 61.5 شيكل يومياً في العام 2001، وانخفض إلى 60.0 شيكلاً يومياً في العام 2002، إلا أنه طرأ ارتفاع كبير على الأجر الوسيط اليومي للعاملين في إسرائيل والمستوطنات، حيث ارتفع من 100.0 شيكل يومياً في العام 2001 إلى 115.4 في العام 2002، أي بمعدل ارتفاع قدره 15.4%.

7-5-11 فجوة واسعة في الأجور بين الجنسين

أظهرت البيانات وجود فجوة واسعة في الأجور بين الجنسين في الضفة الغربية وقطاع غزة بين الأعوام 1996-2000. وشهدت هذه الفجوة اتساعاً في أنشطة التعدين والمحاجر والصناعات التحويلية، فيما تقلصت الفجوة في الأنشطة الأخرى.

من جهة أخرى، بلغ معدل الأجر اليومي في العام 2002 للعاملين من الذكور في الضفة الغربية 74.2 مقابل 62.1 للإناث، وكان معدل الأجر اليومي للعاملين من الذكور في قطاع غزة 54.8 مقابل 56.3 للإناث، ويعود ارتفاع معدل الأجر اليومي للنساء في قطاع غزة إلى تركز النساء العاملات بأجر في أنشطة الخدمات، مترافقاً ذلك مع عددهن القليل نسبياً، وغيابهن عن العمل في القطاعات الاقتصادية ذات الأجور المنخفضة، مثل الصناعة. ويقل معدل أجرهن في أنشطة الخدمات عن أجر الرجال، فقد بلغ معدل الأجر اليومي للرجال في أنشطة الخدمات 60.4 شيكل، وللنساء 56.5 شيكل العام 2002.

8- مؤشرات البيئة القانونية

يرصد هذا القسم الانتهاكات التي تعرض لها المواطن الفلسطيني من قبل سلطات الاحتلال الإسرائيلي خلال العامين الثاني والثالث من انتفاضة الأقصى، حيث دفع الفلسطينيون ثمناً بشرياً ومادياً باهظاً نتيجة سياسة الاحتلال القمعية التي نفذتها إسرائيل بحقهم. كما يتابع هذا القسم رصد مؤشرات تتناول أداء السلطات الفلسطينية الرئيسية الثلاث (التشريعية والتنفيذية والقضائية) ويقيم مدى التزامها بصيانة حقوق المواطن في فلسطين خلال العام 2002كذلك يتناول هذا القسم أهم مؤشرات الجريمة والضحية في الأراضي الفلسطينية.

8-1 استمرار تصاعد الانتهاكات الإسرائيلية لحقوق المواطن الفلسطيني خلال العام 2002

استخدمت حكومة شارون إجراءات جديدة أشد قسوة خلال العام 2002 ضد مناطق الضفة الغربية وقطاع غزة، مخالفة بذلك القانون الدولي ومعايير حقوق الإنسان الدولية في معاملة المواطنين الفلسطينيين في الأراضي المحتلة. فقد شهدت هذه المناطق ظروفاً قاسية لم تشهد مثلها منذ بداية الاحتلال الإسرائيلي العام 1967، حيث صعدت السلطات الإسرائيلية إجراءاتها التعسفية بحق الشعب الفلسطيني في محاولة منها لسحق الانتفاضة.

8-1-1 إعادة احتلال الضفة الغربية

في 29 آذار من العام 2002، اجتاحت قوات الاحتلال الإسرائيلية فيما سمي بعملية "السور الواقي" معظم المناطق التابعة للسيطرة الكاملة للسلطة الوطنية الفلسطينية، ونشرت جيشها فيها، وبذلك ألغت إسرائيل عملياً ذلك التمييز الذي أوجدته اتفاقيات أوسلو بين المناطق (أ) والمناطق (ب) و (ج). فجميع مناطق الضفة الغربية (باستثناء مدينة أريحا) وجزء كبير من قطاع غزة تخضع للاحتلال منذ أكثر من عام، وباقي أجزاء القطاع مهددة بالاعتداء والاجتياح في أية لحظة.

وبغض النظر عن التصنيفات المختلفة للمناطق الفلسطينية، وما يقترن بها من صلاحيات متباينة، فإن الضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية، وقطاع غزة ما زالا حسب القانون الدولي مناطق واقعة تحت الاحتلال. لكن السلطات الإسرائيلية تصر على رفض تطبيق اتفاقية جنيف الرابعة الخاصة بحماية السكان المدنيين وقت الحرب للعام 1949، على الرغم من إعلانها الالتزام بذلك عند احتلالها للأراضي الفلسطينية العام 1967.

8-1-2 تصاعد استخدام القوة المفرطة والإعدام خارج نطاق القانون وارتكاب المذابح ضد المدنيين

لقد أدى استخدام سلطات الاحتلال القوة المفرطة ضد المدنيين الفلسطينيين خلال العام 2002 إلى مقتل ما لا يقل عن (1071) فلسطينياً من بينهم 178 طفلاً، و48 امرأة. كما صعدت قوات الاحتلال من وتيرة الإعدامات التي تنفذها بحق الفلسطينيين خارج نطاق القانون، حيث بلغ عدد الذين اغتالتهم القوات الإسرائيلية خلال العام 2002 حوالي 82 فلسطينياً. وقد أقدمت هذه القوات على ارتكاب المجازر بعد إعادة احتلالها للمناطق الواقعة تحت سيطرة السلطة الوطنية الفلسطينية. وقد ارتكبت أبشع المجازر في مخيم جنين والبلدة القديمة من مدينة نابلس. ففي فجر الثالث من نيسان اقتحمت مئات الدبابات الإسرائيلية مدينة جنين ومخيمها ومدينة نابلس وأعلنت هذه المناطق "مناطق عسكرية مغلقة"، مانعة العالم الخارجي من الدخول إليها، بما فيه خدمات المعونات الطبية والإغاثة الإنسانية. وعزلت جنين بين 4-14 نيسان، وكذلك البلدة القديمة في نابلس طوال الوقت تقريباً بين 3و23 نيسان. وقطع التيار الكهربائي والماء عن معظم المناطق وفرض حظراً صارماً للتجوال على السكان المقيمين داخل المدن.

وقد جاء في تقرير منظمة العفو الدولية (أمنستي)[14] "وفي مخيم جنين والبلدة القديمة في نابلس، ضرب طوق شديد بواسطة الدبابات وناقلات الجند المدرعة والجنود على المناطق التي نفذ فيها جيش الاحتلال الإسرائيلي عملياته. وتعرضت المنازل لهجمات مكثفة بالصواريخ التي أطلقتها مروحيات الأباتشي. واعتبارا من اليوم الأول، تعذر دفن القتلى أو تقديم علاج طبي للجرحى في جنين ونابلس. وظلت الجثامين في الشوارع، حيث تعرض السكان الذين

[14] منظمة العفو الدولية (أمنستي)، **بعيدا عن أنظار العالم: انتهاكات جيش الدفاع الإسرائيلي في جنين ونابلس**، إسرائيل والأراضي المحتلة، 2002، ص3-5.

غامروا بالخروج لنقل جثث القتلى أو الاعتناء بالجرحى لإطلاق النار. وقامت الدبابات التي كانت تجوب الشوارع الضيقة بهدم الجدران الخارجية للمنازل بلا رأفة، وكان جزء كبير من الدمار الذي ألحقته الدبابات بالممتلكات متعمداً وغير ضروري. وفي عملية واحدة مروعة وواسعة، هدم الجيش الإسرائيلي حياً سكنياً كبيراً في مخيم جنين ودمره بالمتفجرات أو سوته جرافات الجيش بالأرض، وبدا أن جزءاً كبيراً منه دمر بعد انتهاء القتال.

وفي الأشهر الأربعة الممتدة بين 27 شباط ونهاية حزيران من 2002 – وهي الفترة التي شهدت الهجومين الرئسيين اللذين شنهما الجيش الإسرائيلي وإعادة احتلال الضفة الغربية– قتل الجيش الإسرائيلي قرابة 500 فلسطيني. على الرغم من أن الكثير من الفلسطينيين لقوا مصرعهم خلال المواجهات المسلحة، فإن العديد من عمليات القتل هذه التي ارتكبها الجيش الإسرائيلي بدا أنه غير قانوني، وسقط أكثر من 70 من الضحايا في صفوف الأطفال. وتعرض أكثر من 8000 فلسطيني اعتقلوا في عمليات اعتقال جماعية في الفترة ذاتها لسوء المعاملة بصورة روتينية وهدم أكثر من 3000 منزل فلسطيني."

وقد خلص تقرير (أمنستي) إلى الاستنتاج "بأن الجيش الإسرائيلي ارتكب في جنين ونابلس أفعالاً انتهكت القانون الدولي الإنساني وحقوق الإنسان، وأن بعض هذه الأفعال وصلت إلى حد الانتهاكات الجسيمة لاتفاقية جنيف الرابعة بشأن حماية الأشخاص المدنيين في وقت الحرب للعام 1949 (اتفاقية جنيف) وتشكل جرائم حرب."

8-1-3 الاستمرار في استخدام المدنيين كدروع بشرية

استخدمت قوات الاحتلال أثناء اقتحامها بعض "المواقع الفلسطينية الخطرة" خلال العام 2002 عدداً من المواطنين الفلسطينيين دروعاً بشرية. فقد أرغم جنود الاحتلال عدداً من المواطنين التقدم أمام بعض الفرق العسكرية أثناء اقتحامها لبعض المؤسسات في مدينة رام الله وبعض المنازل في مخيمات ومدن الضفة الغربية. وفي أعقاب ذلك، قدمت مجموعة من منظمات حقوق الإنسان المحلية التماساً إلى محكمة العدل العليا الإسرائيلية طالبت فيه إلزام الجيش الإسرائيلي بالكف عن استخدام المدنيين الفلسطينيين كدروع بشرية. تبعاً لذلك، أصدرت هذه المحكمة أمراً احترازياً يحظر استخدام المدنيين الفلسطينيين كدروع بشرية، على أن تبت المحكمة في الأمر لاحقا. ولكن على الرغم من القرار المذكور، استمرت قوات الاحتلال باستخدام المواطنين كدروع بشرية في مواقع عدة في الضفة الغربية.

8-1-4 تكثيف حملات الاعتقال والمداهمة

شهد العام 2002 تصعيداً غير مسبوق في حملات الاعتقال التي نفذتها قوات الاحتلال ضد المواطنين الفلسطينيين. وقد تمت إحالة عدد كبير من المعتقلين إلى الاعتقال الإداري دون محاكمات أو تحقيق. كما اعتقلت قوات الاحتلال أقرباء منفذي العمليات التفجيرية، وتم إبعاد بعضهم إلى خارج الضفة الغربية.

فقد شرعت قوات الاحتلال الإسرائيلي بحملة اعتقالات واسعة خلال اجتياحها لمدن وقرى ومخيمات الضفة الغربية. وقد طالت هذه الاعتقالات آلاف الفلسطينيين بعد أن قامت بتجميع المدنيين الذكور ممن تتراوح أعمارهم بين 15-45 عاماً في الساحات العامة، وتكبيل أيديهم وعصب أعينهم، ومن ثم اقتيادهم إلى مراكز الاعتقال التي تم إنشاؤها لذلك الغرض، تمهيداً لنقلهم إلى المعتقلات داخل إسرائيل.

وبعيد انتهاء عملية السور الواقي، وانسحاب قوات الاحتلال من المدن التي تم اجتياحها، أعادت تلك القوات التوغل في بعض المدن لغرض اعتقال المزيد من الفلسطينيين، بحجة أنهم كانوا عازمين على القيام

بأعمال عدائية ضد أهداف إسرائيلية. وما زالت سلطات الاحتلال تحتجز في سجونها ومعتقلاتها حتى 2002/12/31 ما لا يقل عن 5607 معتقلين فلسطينيين. منهم حوالي 1118 معتقلاً إدارياً و53 امرأة و123 معتقلاً دون السن القانوني، موزعين في المعتقلات الإسرائيلية على النحو التالي: السجون المركزية (2207)، ومراكز الاعتقال العسكرية (3060)، ومراكز التوقيف الأخرى (340).[15] ومن بين هؤلاء الأسرى أعضاء في المجلس التشريعي الفلسطيني مثل النائب مروان البرغوثي والنائب حسام خضر، وعضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية عبد الرحيم ملوح، وشخصيات سياسية قيادية أخرى.

8-1-5 القيام بإبعاد المدنيين الفلسطينيين

قامت قوات الاحتلال الإسرائيلي بإبعاد عدد من المواطنين الفلسطينيين كشكل من أشكال العقاب الرادع، وذلك على الرغم من اعتبار الإبعاد جريمة حرب وفقاً لاتفاقية جنيف الرابعة وللنظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية.

فقد قامت قوات الاحتلال بترحيل 39 فلسطينياً بتاريخ 2002/5/10 منهم 13 شخصاً تم إبعادهم إلى دول أوروبية مختلفة و26 إلى قطاع غزة، وذلك بعد حصارهم داخل كنيسة المهد في بيت لحم لفترة تزيد على 37 يوماً. وبتاريخ 2002/9/3 أصدرت المحكمة العليا الإسرائيلية قراراً يسمح بإبعاد فلسطينيين من مدينتهما نابلس إلى قطاع غزة بعد أن اغتالت شقيقهما[16].

8-1-6 تصاعد الممارسات الإسرائيلية اللاإنسانية والحاطة بالكرامة

صعدت السلطات الإسرائيلية من ممارساتها اللاإنسانية والحاطة بالكرامة ضد المواطنين الفلسطينيين، وبخاصة على الحواجز العسكرية وخلال تنفيذ عمليات الاعتقال، حيث يجبر جنود الاحتلال المواطنين على الانتظار يوميا ساعات طويلة أمام الحواجز الإسرائيلية على مداخل المدن والقرى، ويرغمونهم على السير لمسافات طويلة على الأقدام تحت حرارة الشمس صيفاً وتحت المطر شتاء. هذا إضافة إلى اعتداءات الجنود والمستوطنين الإسرائيليين على العمال الفلسطينيين بالضرب والإهانة أثناء خروجهم من أو دخولهم إلى مناطق سكنهم.

8-1-7 تصاعد الاعتداءات على حرية الحركة والتنقل

أحكمت سلطات الاحتلال من حصارها وإغلاقها على كافة المدن والقرى الفلسطينية معظم أيام العام 2002، وبشكل لم يسبق له مثيل منذ احتلال الضفة الغربية وقطاع غزة العام 1967. وقد تحولت معظم مدن وقرى الضفة الغربية وجزء كبير من قطاع غزة إلى سجون كبيرة معزولة عن بعضها البعض. كما شمل الإغلاق لفترات متفاوتة المعابر الحدودية التي تربط المناطق المحتلة بالعالم الخارجي: معبر رفح الذي يوصل بين قطاع غزة ومصر، ومطار غزة الذي دمرت مدرجاته، ومعبر الكرامة الذي يربط الضفة الغربية بالأردن.

بالإضافة إلى ذلك، فرضت قوات الاحتلال نظام منع التجول على المدن الفلسطينية (باستثناء مدينة أريحا) في الضفة الغربية لفترات طويلة. وبلغ عدد أيام منع التجول في مدينة رام الله خلال العام 2002 حوالي55 يوماً، وفي مدينة جنين 109 أيام، وفي مدينة نابلس 127 يوماً، وفي مدينة بيت لحم وبيت جالا

[15] حسب معطيات مؤسسة مانديلا لرعاية شؤون الأسرى والمعتقلين.

[16] التقرير لسنوي الثامن الصادر عن الهيئة الفلسطينية المستقلة لحقوق المواطن، **حالة حقوق المواطن الفلسطيني**، 1كانون ثاني 2002- 31 كانون أول 2002، رام الله، ص18.

وبيت ساحور 75 يوماً، وفي مدينة الخليل 59 يوماً، وفي مدينة طولكرم 135 يوماً، وفي مدينة قلقيلية 63 يوماً. وقد أدى منع التجول إلى تعطيل الحياة المدنية والاجتماعية والاقتصادية بشكل كامل في المنطقة التي يفرض عليها[17].

وأبرزت منظمة العفو الدولية في تقاريرها تأثير القيود الإسرائيلية على حرية التنقل، وأكدت أن الآمال المعلقة على خريطة الطريق بشأن رفع القيود المفروضة على تنقل الفلسطينيين في الأراضي المحتلة لم تتحقق. ولم تتم إزالة إلا حفنة من أصل أكثر من 300 نقطة تفتيش وحاجز. وإضافة إلى ذلك، يجد المزيد من الفلسطينيين أنفسهم محاصرين في جيوب ومعزولين عن أراضيهم جراء استمرار إقامة الحاجز/السياج/السور داخل الضفة الغربية. ويتواصل توسيع المستوطنات الإسرائيلية التي أُقيمت في الأراضي المحتلة في انتهاك للقانون الدولي والطرق التي بنيت لمصلحة المستوطنين الإسرائيليين، ما أدى إلى فرض المزيد من القيود على الفلسطينيين. وأضاف التقرير أن قطاع غزة يعاني "من عمليات إغلاق، حيث تم إخضاع تنقل حوالي 1,3 مليون فلسطيني لتنقل حوالي 5000 مستوطن إسرائيلي. ومنذ أكتوبر/تشرين الأول 2000، جرى إغلاق كلي أو جزئي لأجزاء من الطريقين الرئيسيين الممتدين من الشمال إلى الجنوب واللذين يمران بالقرب من المستوطنات الإسرائيلية" (منظمة العفو الدولية، 2003. **إسرائيل والأراضي المحتلة: العيش تحت الحصار: تأثير القيود المفروضة على التنقل على حق العمل**، رقم الوثيقة: MDE 15/001/2003، سبتمبر/أيلول 2003، الصفحة الإلكترونية لمنظمة العفو الدولية).

مقتطفات من تقرير منظمة العفو الدولية حول جدار الفصل العنصري الحاجز/السياج/الجدار

في 14 يونيو/حزيران 2002، أعلنت الحكومة الإسرائيلية أن العمل سيبدأ فوراً لبناء حاجز/سياج/جدار على طول محيط الضفة الغربية وشمال القدس وجنوبها. ويضم الحاجز، الذي يبلغ طوله حوالي 400 كيلومتر ويصل عرضه إلى 100 متر، مجموعة معقدة من العوائق، بينها الخنادق العميقة والأسيجة المكهربة ودروب للتعقب وطرق للدوريات التي تقوم بها الدبابات.

معظم حاجز الفصل يقام في الأراضي الفلسطينية داخل الضفة الغربية من أجل أن يشمل عدداً من المستوطنات الإسرائيلية. ويعزل الحاجز/السياج عشرات القرى الفلسطينية عن سائر أنحاء الضفة الغربية أو عن أراضيهم الزراعية. والأرض في هذه المناطق هي من أكثر الأراضي خصوبة في الضفة الغربية، حيث تتوافر فيها موارد مائية أفضل من سواها، وتشكل الزراعة في المنطقة مصدر الدخل الرئيسي للفلسطينيين.

وتسبب الحاجز بعواقب اقتصادية واجتماعية وخيمة على أكثر من 200 ألف فلسطيني يعيشون في المدن والقرى المجاورة. وإضافة إلى مصادرة الأراضي، يؤدي بناء الحاجز إلى زيادة القيود المفروضة على التنقل. ويتعين على الفلسطينيين الذين يعيشون في هذه المناطق عبور الحاجز عند نقاط محددة – لا تفتح إلا في أوقات معينة – للتوجه إلى أعمالهم والاهتمام بحقولهم وبيع منتجاتهم الزراعية وتحصيل العلم والاستفادة من المرافق الصحية. ويحتاج غير المقيمين إلى تصاريح خاصة للدخول إلى هذه المناطق.

ويحيط بمدينة قلقيلية، التي يعيش فيها أكثر من 40000 فلسطيني، سور من جميع الجوانب مع نقطة تفتيش واحدة للدخول إليها والخروج منها، وذلك لكي يضم الحاجز المستوطنات الإسرائيلية التي تقع في شمالها الشرقي وجنوبها الشرقي. وتفتح عادة نقطة التفتيش من الصباح وحتى المساء، لكن الأوقات تتفاوت. وعندما زار مندوبو منظمة العفو الدولية البلدة قال لهم الجنود الإسرائيليون إن نقطة التفتيش تُغلق عادة عند الساعة السابعة أو السابعة والنصف مساء، لكنها في ذلك اليوم ستغلق عند الخامسة والنصف مساء. وسيضطر السكان

[17] المصدر السابق، ص23.

الذين سيعودون بعد الخامسة والنصف، والذين يتوقعون أن تكون نقطة التفتيش مفتوحة، إلى المبيت خارج البلدة حتى صباح اليوم التالي.

منظمة العفو الدولية
إسرائيل والأراضي الفلسطينية المحتلة:
العيش تحت الحصار
8 أيلول 2003

8-1-8 استمرار الاعتداءات على الأطقم الطبية والصحافيين والمؤسسات الإعلامية

تصاعدت الاعتداءات الإسرائيلية على حياة أفراد الأطقم الطبية العاملة في الأراضي الفلسطينية المحتلة خلال العام 2002. فقد أطلق الجنود الإسرائيليون الرصاص وقنابل الغاز وقذائف المدفعية باتجاه أفراد الأطقم الطبية الفلسطينية، ما أسفر عن قتل خمسة أفراد وإصابة العشرات بجروح وإلحاق الضرر بعشرات سيارات الإسعاف. كما منعت قوات الاحتلال الأطقم الطبية من الوصول إلى بعض المواقع مثل مخيم جنين، والبلدة القديمة في مدينة نابلس لإسعاف الجرحى بعد اجتياحهما.

وواصلت قوات الاحتلال خلال العام 2002 اعتداءاتها على الصحافيين والعاملين في وكالات الأنباء المحلية والعالمية. فقد تعرض إعلاميون لإطلاق النار من قبل قوات الاحتلال، ما أدى إلى مقتل صحافي إيطالي وآخر فلسطيني وإصابة ما يقارب خمسة آخرين بإصابات خطرة. كما تم تدمير مبنيي الإذاعة والتلفزيون في كل من رام الله وغزة وعدة محطات تلفزيونية وإذاعية محلية مثل تلفزيون أمواج ووطن في مدينة رام الله.

9-1-8 تكثيف الاعتداءات على الممتلكات المدنية الفلسطينية الخاصة والعامة

كثفت سلطات الاحتلال خلال العام 2002 اعتداءاتها على الممتلكات الفلسطينية الخاصة والعامة. فقامت بإلحاق الأذى بما لا يقل عن 2000 وحدة سكنية، هدم منها بشكل كلي أكثر من 900 وحدة. فقد تم تدمير 450 وحدة سكنية في مخيم جنين وأكثر من 150 وحدة سكنية في محافظة رفح جنوب قطاع غزة وحوالي 80 وحدة سكنية تعود ملكيتها لعائلات أشخاص نفذوا عمليات عسكرية ضد القوات الإسرائيلية أو تتهمهم إسرائيل بذلك. واعتدت القوات الإسرائيلية على معظم المباني الحكومية والوزارات خلال اجتياحها لمدن الضفة الغربية وخلال عمليات القصف التي استهدفت مراكز الأجهزة الأمنية المختلفة في قطاع غزة. كذلك استهدف القصف والتدمير المصانع والمنشآت الحرفية في الضفة الغربية وقطاع غزة بذريعة أنها تستخدم لصناعة قذائف الهاون والمتفجرات.[18]

كما طال الاعتداء والتدمير مقرات مؤسسات المجتمع المدني، التي تعرضت غالبيتها للاقتحام والعبث في محتوياتها. فقد قامت قوات الاحتلال باقتحام كل من مؤسسات الحق، والضمير، ومانديلا، وشبكة المنظمات الأهلية، واتحاد الإغاثة الزراعية، ومركز بيسان، وجمعية الشبان المسيحية، والمؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية (مواطن)، والهيئة المستقلة لحقوق المواطن، ومركز خليل السكاكيني، ومؤسسة عبد المحسن القطان.

10-1-8 تصاعد أعمال تجريف الأراضي الزراعية واقتلاع الأشجار والمصادرة لبناء جدار الفصل العنصري

تصاعدت خلال العام 2002 اعتداءات الجيش الإسرائيلي والمستوطنين على المزارعين الفلسطينيين. وواصلت سلطات الاحتلال اقتلاع الأشجار المثمرة والحرجية، بالإضافة إلى تخريب آبار المياه وشبكات الري والبيوت البلاستيكية وحظائر الحيوانات. فتم اقتلاع أكثر من 225930 شجرة مثمرة وتجريف

[18] المصدر السابق، ص28-29.

ما يزيد على 2573 دونماً من الأراضي الزراعية منذ بداية الانتفاضة وحتى نهاية العام 2002.[19]

وتصاعدت أعمال تجريف الأراضي ومصادرتها لغرض إقامة ما يسمى بـــ "الجدار الأمني" الفاصل بين الأراضي الفلسطينية وإسرائيل. ويشير المسح الذي أجراه الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني حول أثر الجدار الفاصل على التجمعات السكانية الفلسطينية التي يمر منها الجدار إلى أن تقدر مساحة الأراضي التي تمت مصادرتها لغرض إقامة هذا الجدار حتى نهاية شهر آب من العام 2003 حوالي 64783 دونماً، منها 40460 دونماً تمت مصادرتها من أملاك السلطة الوطنية الفلسطينية وتتركز معظمها في منطقة جنين، والباقي تعتبر أراضي ذات ملكية خاصة وتتركز معظمها في منطقة القدس.[20]

كما يشير هذا المسح إلى أن مساحة الأراضي المجرفة من أملاك السلطة الوطنية الفلسطينية قد بلغت 1296 دونماً تركزت معظمها في منطقة جنين، أما مساحة الأراضي التي جرفت والتي تعتبر ملكيات خاصة فقد بلغت 21002 دونماً تركز معظمها في منطقة القدس. كما أشارت نتائج المسح إلى أن مجموع خسائر التجمعات التي تضررت من جراء بناء الجدار الفاصل في البنية التحتية حوالي 10700 ألف دولار أمريكي، منها 280 ألف دولار خسائر تدمير آبار المياه الجوفية، و4417 ألف دولار أمريكي جراء تدمير شبكات الطرق و119 ألف دولار أمريكي خسائر تدمير شبكات المياه، و194 ألف دولار أمريكي خسائر تدمير شبكات الكهرباء. وقد أدى هذا التدمير المنظم والسريع للخدمات الأساسية في المناطق التي يمر بها الجدار إلى تهجير عدد كبير من العائلات، حيث يقدر عددهم بـــ 402 أسرة، أي حوالي 2323 فرداً معظمهم من منطقة جنين.[21]

وقالت منظمة العفو الدولية في بيان احتجاجي لها على إقامة جدار الفصل العنصري: "إن لهذا السور/الجدار آثاراً اقتصادية واجتماعية مدمرة على الحياة اليومية لمئات الآلاف من الفلسطينيين، حيث يؤدي إلى تفريق العائلات وأفراد المجتمعات المحلية، ويفصلهم عن أراضيهم ومصادر مياههم- وهما أغلى ما يملكون للاستمرار في الحياة".

"إن إسرائيل مستمرة في بناء السور/الجدار، الذي تخترق المرحلة الثانية منه على نحو أعمق من المرحلة الأولى أراضي الضفة الغربية، حيث يعزل ألوفاً عديدة جديدة من الفلسطينيين عن أراضيهم و/أو عن الخدمات التابعة للقرى/المدن القريبة، ويقيد بصورة أكثر تشديداً حركة جميع الفلسطينيين في هذه المناطق".

"وادِّعاء السلطات الإسرائيلية بأن بناء السور/الجدار يجري من أجل منع المهاجمين الفلسطينيين المحتملين من دخول إسرائيل للقيام بعمليات تفجير انتحارية وسواها من الهجمات ليس له ما يسنده على أرض الواقع. فعملية بناء السور/الجدار لا تتم فوق الخط الأخضر الذي يفصل إسرائيل عن الضفة الغربية، وإنما فوق أراض فلسطينية داخل الضفة الغربية في الجزء الأكبر منه، بهدف عزل الفلسطينيين عن المستوطنات الإسرائيلية التي أنشئت بصورة غير شرعية على أراضي المناطق المحتلة".

وقالت منظمة العفو الدولية: "إن بناء السور/الجدار في موقعه الحالي يجب أن يوقف فوراً، فالجدار لا يزال يمتد كأفعى داخل الأراضي الفلسطينية، ويجد المزيد والمزيد من الفلسطينيين أنفسهم محتجزين في مناطق مغلقة وكانتونات لا تمكنهم من التمتع بأي مقومات للحياة الطبيعية" (الصفحة الإلكترونية لمنظمة العفو الدولية).

[19] حسب إحصائيات وزارة الزراعة، التقرير المرحلي للخسائر والأضرار الخاصة بالقطاع الزراعي نتيجة الممارسات الإسرائيلية، 2002/12/31.

[20] الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2003. مسح أثر الجدار الفاصل على التجمعات السكانية الفلسطينية التي يمر الجدار من أراضيها: 2003.

[21] ا لمصدر السابق، ص3.

8-2 أداء السلطات الفلسطينية الثلاث وحالة حقوق المواطن الفلسطيني

تعرضت السلطة الوطنية الفلسطينية بمؤسساتها وأجهزتها كافة إلى هجوم سياسي وعسكري مكثف خلال العام 2001 وهو ما أعاق عملها وعطل العديد من برامجها ومشاريعها التطويرية. ولا شك بأن حرب الإبادة التي تشنها حكومة إسرائيل على الشعب الفلسطيني وعلى السلطة الوطنية الفلسطينية لعب دوراً أساسياً في تراجع أداء مؤسسات السلطة المختلفة، وفي إعاقة عمل سلطاتها الثلاث. إلا أنه وعلى الرغم من ذلك لا يجوز أيضاً تحميل الاحتلال وممارساته القمعية كل حالة التراجع والترهل التي أصابت مؤسسات السلطة الوطنية الفلسطينية، في الوقت الذي أصبح فيه المجتمع الفلسطيني بكافة شرائحه ومؤسساته في أمس الحاجة للتطوير الملموس في أداء مؤسسات السلطة لتدعيم صموده وتطوير إمكانياته في مواجهة المرحلة السياسية الراهنة والتحديات الخطيرة.[22]

8-2-1 تواضع الأداء التشريعي للمجلس التشريعي

يشير التقرير السنوي حول حالة حقوق المواطن الفلسطيني في العام 2002 والصادر عن الهيئة الفلسطينية المستقلة لحقوق المواطن إلى استمرار المشاكل والمعوقات ذاتها خلال العام 2002، والتي واكبت عمل المجلس التشريعي منذ تأسيسه. ولم يطرأ أي تحسن ملحوظ على طبيعة العلاقة مع السلطة التنفيذية. ولا يزال المجلس التشريعي يعاني من عدم وجود سياسة تشريعية واضحة ومتجانسة، أو خطة محددة لإقرار قوانين تنسجم مع أولويات واحتياجات المجتمع الفلسطيني. ونتيجة لذلك، يلاحظ إهمال بعض القوانين ذات الضرورة الملحة لحساب قوانين أقل أهمية، وكذلك البدء في مجال قانوني معين والانتقال دون إتمامه إلى موضوع أو مجال آخر. وهذا أدى إلى إنتاج رزم قانونية مبتورة وقاصرة عن تحقيق غاياتها.[23]

وقد أقر المجلس التشريعي خلال العام 2002 خمسة مشاريع قوانين من أهمها القانون الأساسي الذي صادق عليه الرئيس بتاريخ 2002/5/29، وقانون السلطة القضائية الذي صادق عليه الرئيس بتاريخ 2002/5/18. أما المشاريع التي أنهى المجلس إقرارها ولم تتم المصادقة عليها، فقد بلغت ثلاثة. كما بلغ عدد المشاريع التي أقرت بالقراءة الأولى اثنين فقط.

8-2-2 تراجع الأداء الرقابي للسلطة التشريعية

لقد شهدت السنوات السابقة تراجع الأداء الرقابي للمجلس التشريعي بشكل متواصل، لكن هذا الأداء أصيب بالشلل شبه التام منذ السنة الأولى لانتفاضة الأقصى. وخلال العام 2002 تمكن المجلس التشريعي الفلسطيني من دفع الحكومة إلى الاستقالة من خلال التلويح بحجب الثقة. وعدا ذلك، لم يقم المجلس بأعمال رقابية تذكر، كما أنه لم يتمكن من إقرار الموازنة العامة للعام 2002.

ولا شك بأن الظروف السياسية الصعبة التي مرت بها الأراضي الفلسطينية خلال العام 2002 قد ساهمت بشكل كبير في تعطيل أعمال المجلس، إذ لم يتمكن المجلس، ولو لمرة واحدة، من الانعقاد بشكل عادي بحضور نواب قطاع غزة والضفة الغربية في مكان واحد خلال العام 2002. ولكن لا يمكن تحميل هذه الظروف المسؤولية الكاملة عن تقاعس المجلس عن أداء وظيفته الرقابية. فالمجلس يعاني، منذ تأسيسه، من قصور ذاتي حدَّ من تأثيره الرقابي على أعمال

[22] يعتمد هذا القسم على الرصد الوارد في التقرير السنوي الثامن حول حالة حقوق المواطن الفلسطيني والصادر عن الهيئة الفلسطينية المستقلة لحقوق المواطن.

[23] يشير المعنيون بالتشريع إلى قصور الوزارات المعنية في إعداد لوائح تنفيذية لبعض القوانين المهمة، ما يساهم في تأخير وضعها موضع التنفيذ، ووفقا لأحد أعضاء المجلس التشريعي فان 96% من القوانين المقرة لم يعد لها لوائح تنفيذية بعد.

السلطة التنفيذية. ومن أهم هذه العوامل حداثة الخبرة البرلمانية الفلسطينية، وهيمنة السلطة التنفيذية على السلطة التشريعية وتداخل الصلاحيات بينهما، وتعارض المصالح.

8-2-3 إنجازات قضائية على الرغم من المعيقات

طرأت تطورات مهمة على السلطة القضائية خلال العام 2002، كان أبرزها إقرار قانون السلطة القضائية والقانون الأساسي الفلسطيني، اللذين ينظمان أهم جوانب عمل السلطة القضائية، كتشكيل المحاكم، وتحديد اختصاصها، ووجوب تنفيذ الأحكام القضائية...الخ. على الرغم من ذلك، ما زالت تعاني السلطة القضائية من صعوبات هائلة بسبب تصاعد الاعتداءات الإسرائيلية، وإعادة احتلال معظم المدن الفلسطينية في الضفة الغربية، وتدمير السجون ومراكز التوقيف والشرطة وقوى الأمن الفلسطيني، ما جعل تنفيذ القرارات القضائية متعسرة. كذلك أصبحت المحاكم عاجزة عن عقد جلساتها، ما ضاعف من تراكم القضايا المنظورة أمامها، وزعزع ثقة المواطنين بالقضاء وبجدوى اللجوء إليه.

كذلك ما زال تدخل السلطة التنفيذية في عمل السلطة القضائية مستمراً بصوره المختلفة، كسلب صلاحيات المحاكم النظامية لصالح محاكم أمن الدولة، والمحاكم العسكرية، والتدخل في إدارة القضاء خلافاً للقوانين المقرة، وعدم التعاون بالقدر الكافي لإيجاد الحلول للصعوبات التي يمكن حلها، كتوفير المساكن للقضاة، وتوفير الميزانيات الكفيلة باستقطاب القضاة والمحامين الأكفاء للعمل في سلك القضاء.

8-2-4 ازدياد طفيف في عدد العاملين في أجهزة العدالة الجنائية

ويلاحظ من البيانات المتوفرة في الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني أن هناك نقصاً حاداً في الكادر العامل في الجهاز القضائي، وهو ما يسبب البطء في إنجاز القضايا، وبالتالي توجه المواطنين إلى القضاء العشائري، أو البحث عن بدائل وحلول أخرى. من هنا تبرز أهمية عدد القضاة العاملين في المحاكم الفلسطينية، حيث نرى أنه في حين لم يطرأ أي تغيير يذكر على عدد القضاة خلال الأعوام الماضية، إذ أن عدد القضاة في المحاكم جميعها العام 1997 بلغ 68 قاضياً وقاضية، وأصبح هذا العدد في العام 1998، 69 قاضياً وقاضية، وانخفض قليلا ليصل إلى 67 قاضياً وقاضية العام 1999 و66 قاضيا وقاضية العام 2000. بالمقابل، يلاحظ أن هناك ارتفاعاً في عدد القضاة في العام 2001، حيث بلغ عددهم 100 قاضٍ، منهم 8 إناث، وبقي هذا العدد ثابتاً في العام 2002، لكن هذه التعيينات الجديدة في سلك القضاء غير كافية، على اعتبار أن هؤلاء القضاة المائة يخدمون 3,222,469 مواطن فلسطيني في الأراضي الفلسطينية.

أما بالنسبة لعدد المدعين العامين، فقد بلغ عددهم 44 مدعياً عاماً العام 1997، ارتفع إلى 45 مدعياً عاماً العام 1998، ووصل إلى 55 مدعياً عاماً العام 1999، ارتفع هذا العدد في العام 2000 إلى 64 مدعياً عاماً جميعهم من الذكور. ويلاحظ خلال العامين 2000 و2001 أنه قد حصلت زيادة طفيفة، حيث بلغ عددهم 68 و69 مدعياً عاماً على التوالي.

8-2-5 تراجع أداء السلطة التنفيذية تحت وطأة القمع الإسرائيلي

تأثر عمل الوزارات والمؤسسات الحكومية والأجهزة الأمنية سلباً بسبب اجتياح قوات الاحتلال للمدن الفلسطينية في الضفة الغربية. فقد تعطل عمل معظم الوزارات، كما دمرت معظم مقرات الأجهزة الأمنية، ولم يتمكن أفرادها من مواصلة أعمالهم لفترات طويلة. ومع ذلك، فقد تمكنت بعض الوزارات من التعامل مع الأزمة بجدية، ونجحت في إنجاز قدر

مهم من الأعمال المنوطة بها، مثل: وزارة التربية والتعليم العالي، ووزارة الصحة. أما الوزارات الأخرى فلم يكن أداؤها بالمستوى المطلوب.[24] فقد برزت أوجه قصور كثيرة في عمل معظم المؤسسات الحكومية خلال العام 2002 بسبب غياب التنسيق بين هذه المؤسسات وضعف الإمكانيات المادية واللوجستية، وحجم الأضرار البشرية والمادية التي خلفته الإجراءات القمعية الإسرائيلية، وتسارع الأحداث الميدانية التي أربكت عمل معظم المؤسسات الفلسطينية وأفقدتها قسطاً كبيراً من القدرة والموارد اللازمة لتقديم الحد الأدنى من الخدمات للسكان.

8-3 مؤشرات الجريمة والضحية:[25]

تعتبر البيانات الإحصائية المتعلقة بالجريمة والضحية التي توفرها معظم الأجهزة الإحصائية في العالم من البيانات الاجتماعية المهمة، كونها تعتبر مؤشراً على حالة حقوق الإنسان وعلى مدى سيادة القانون وانتشار الأمن الداخلي في البلد المقصود. لذلك سنورد هنا أهم البيانات المتعلقة بالجريمة والضحية التي تعكس صورة عامة لحالة الجريمة والضحية في الأراضي الفلسطينية خلال الأعوام الأخيرة، آخذين بعين الاعتبار الصعوبات الموضوعية والذاتية التي تعيق إمكانية الوصول إلى بيانات دقيقة حول هذا الموضوع. فقد ساهمت الإجراءات القمعية الإسرائيلية وكافة الظروف الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي صاحبت الانتفاضة في تخفيض جودة بيانات الجريمة والضحية، حيث تراجعت قدرات الأجهزة الأمنية على متابعة القضايا المختلفة وتسجيلها، كما ضعف توجه المواطنين إلى الإبلاغ عن الجرائم التي ترتكب والتي غالبا ما يتم الفصل فيها بالعودة إلى العائلة ولجان الإصلاح المحلية. لذا، لا بد من النظر إلى البيانات التالية بكثير من الحذر.

8-3-1 تراجع الأفعال الإجرامية المبلغ عنها (1999 – 2002)

أخذاً بعين الاعتبار الظروف المصاحبة للانتفاضة يلاحظ أن هناك تراجعاً في عدد الأفعال الإجرامية التي تم التبليغ عنها في الأراضي الفلسطينية العام 2002، حيث بلغت 12,233 فعلاً إجرامياً مقارنة بـــ 14,947 فعلاً إجرامياً في العام 2001، ويلاحظ أن هذين العامين قد شهدا تراجعاً ملحوظاً أيضاً في عدد الأفعال الإجرامية المبلغ عنها مقارنة بالأعوام التي سبقتها، ففي العامين 1999 و2000 بلغ عدد هذه الأفعال الإجرامية 21,426 و15,867 فعلاً إجرامياً على التوالي، وهذا التراجع يعود في جزء كبير منه إلى سوء في تسجيل ومتابعة القضايا الإجرامية من قبل الأجهزة المختصة، وعدم لجوء المواطنين للأجهزة القضائية والأمنية بسبب الظروف السياسية.

ويلاحظ أن الأفعال الإجرامية المبلغ عنها في العام 2002 قد تركزت في جرائم الاعتداء، حيث بلغت (32.5%) من مجمل الأفعال الإجرامية المبلغ عنها، وبلغت نسبة السرقة (20.3%) والاحتيال والتزوير (14.6%) من إجمالي الجرائم، حيث تتوزع بقية الأفعال الإجرامية على الخطف، ومحاولة الخطف والإيذاء والتهديد...الخ. ويلاحظ أن جرائم الاعتداء كانت هي الأعلى خلال السنوات الماضية أيضاً، حيث كانت36.7% و36.6% و29.9% و29.2% للأعوام 2001و2000، و1999، و1998 على التوالي (جدول 8).

8-3-2 تراجع عدد الموقوفين في السجون الفلسطينية 1999-2002

بلغ عدد الأشخاص الذين تم إيقافهم في السجون في الضفة الغربية وقطاع غزة العام 2002

[24] لمزيد من التفصيل حول تجاوب وزارات ومؤسسات السلطة الوطنية الفلسطينية مع آثار القمع والحصار الإسرائيليين، راجع العدد السادس من المراقب الاجتماعي.

[25] يعتمد هذا القسم على بيانات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، قاعـدة بيانات الجريمة والضحية، 2003، رام الله-فلسطين.

نحو 2,378 موقوفاً، منهم 26.0% تم توقيفهم على ذمة جرائم الاعتداء، و22.3% منهم تم توقيفهم على ذمة جرائم تتعلق بالسرقة، بينما بلغ هذا العدد 4,339 موقوفاً في العام 2001، منهم 22.0% على ذمة جرائم الاعتداء، و15.5% على ذمة جرائم السرقة. بينما بلغ عدد الموقوفين للعامين 2000 و1999 حوالي 5,243 و7,575 على التوالي.

8-3-3 انخفاض عدد الأحداث المتهمين بارتكاب أفعال إجرامية عام 2002

بلغ عدد الأحداث المتهمين بارتكاب أفعال إجرامية 561 حدثاً العام 2002، منهم 171 في الضفة الغربية و390 في قطاع غزة، من بينهم أنثى واحدة فقط، بينما كان هذا العدد 976 حدثاً عام 2001 منهم 443 في الضفة الغربية و533 في قطاع غزة وقد بلغت نسبة الإناث منهم 1.9%، وفي العام 2000 كان هذا العدد 1,054 حدثاً منهم 522 في محافظات الضفة الغربية و532 في قطاع غزة وقد بلغت نسبة الإناث منهم 2.5%، و1,404 حدثاً، عام 1999، منهم 730 في الضفة الغربية، و674 في قطاع غزة، بينما كان قد بلغ هذا العدد 1,460 و1,153 حدثاً في العامين 1996 و1997، على التوالي. وما زال يعاني الأحداث الموقوفون في الإصلاحيات من إشكالات عدة، أهمها:

1. لا توجد محاكم خاصة بقضايا الأحداث إنما تقوم المحاكم المختلفة أثناء النظر في القضايا المختلفة بالبت بها بصفتها محكمة أحداث، عندما تكون القضية متعلقة بحدث فإن المحكمة بهذه الحالة تنعقد بصفتها محكمة أحداث، هذا إضافة إلى أنه لا تراعى السرية في جلسات محاكمة الأحداث، وهو ما نصت عليه التوصيات الدولية.
2. لا يفصل بين الأحداث المحتجزين الذين لم يحاكموا (الموقوفين) والذين أدينوا في المؤسسات الإصلاحية، وهذا مخالف لقواعد الأمم المتحدة بشأن حماية الأحداث.
3. هناك جهات عدة تقوم بتحويل أحداث إلى المراكز الإصلاحية مع أن هذا من اختصاص المحكمة وحدها.

8-3-4 استمرار التراجع في عدد القضايا الواردة والمفصولة للمحاكم في الضفة الغربية وقطاع غزة للعام 2002

بلغ عدد القضايا التي وردت إلى المحاكم النظامية المختلفة 51,012 قضية في العام 2002، في حين بلغ هذا العدد 83,989 قضية في العام 2001 و153,760 و147,281 في العامين 2000، 1999 على التوالي. وعند مقارنة هذه الأعداد بأعداد القضايا التي تم الفصل بها، يلاحظ أنه تم الفصل بـــ 46,385 و96,129 و139,376 و140,101 و148,053 و152,232 و120,771 للأعوام 2002، و2001، و2000، و1999، و1998، و1997، و1996 على التوالي.

وعلى الرغم من أن هناك تفاوتاً في عدد القضايا التي ترد إلى المحاكم، والتي يتم الفصل بها بين الضفة الغربية وقطاع غزة، فإن نسبة الفصل في مجموع القضايا التي ترد إلى المحاكم في العام نفسه، والتي تدور من العام السابق قد حصل فيها تراجع ملحوظ خلال الأعوام الأربعة الماضية. فقد بلغت هذه النسب 28.5% في العام 2002 و45.6% في العام 2001 و49% في العام 2000، و51.8% في العام 1999.

المراجـــــع

اتحاد لجان الإغاثة الزراعية، 2003. التقرير السنوي 2002. رام الله- فلسطين.

البنك الدولي، 2002. خمسة عشر شهراً من الانتفاضة والأزمة الاقتصادية الفلسطينية: التقييم الاقتصادي- ملخص تنفيذي. واشنطن.

البنك الدولي، 2003. سبعة وعشرون شهراً من الانتفاضة والأزمة الاقتصادية الفلسطينية: التقييم الاقتصادي- ملخص تنفيذي. واشنطن.

جمعية الهلال الأحمر الفلسطيني، 2001. قاعدة بيانات الانتفاضة.

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. 1999، السكان في الأراضي الفلسطينية، 1997-2025. رام الله- فلسطين.

ـــــــــــ. 2000 أ. المسح الصحي -2000، النتائج الأساسية. رام الله- فلسطين.

ـــــــــــ. 2000 ب، الفقر في الأراضي الفلسطينية (كانون الثاني- كانون الأول 1998). رام الله.

ـــــــــــ. 2001. مسح أثر الإجراءات الإسرائيلية على واقع الطفل والمرأة والأسرة الفلسطينية. رام الله- فلسطين.

ـــــــــــ. 2002 أ. مسح التغذية-2002. مؤتمر الإعلان عن النتائج الأولية. رام الله- فلسطين.

ـــــــــــ. 2002 ب. مسح أثر الإجراءات الإسرائيلية على الأوضاع الاقتصادية للأسر الفلسطينية: الدورة الرابعة- كانون الأول- شباط 2002. رام الله- فلسطين.

ـــــــــــ. 2002 ج. الواقع الثقافي في الأراضي الفلسطينية 1999-2000. رام الله- فلسطين.

ـــــــــــ. 2003 أ. إحصاءات الثقافة- 2002. رام الله- فلسطين.

ـــــــــــ. 2003 ب. الزواج والطلاق في الأراضي الفلسطينية- 2002. رام الله- فلسطين.

ـــــــــــ. 2003 ج. مسح القوى العاملة الفلسطينية: التقرير السنوي- 2002. رام الله- فلسطين.

ـــــــــــ. 2003 د. مسح أثر الإجراءات الإسرائيلية على الأوضاع الاقتصادية للأسر الفلسطينية: الدورة الخامسة، نيسان- أيار 2003. رام الله- فلسطين.

ـــــــــــ. 2003 ه. قاعدة بيانات إحصاءات الصحة (2000، 2002). رام الله- فلسطين.

ـــــــــــ. 2003 و. قاعدة بيانات يوميات الانتفاضة. رام الله- فلسطين.

ـــــــــــ. 2003 ز. قاعدة بيانات إحصاءات الجريمة والضحية. رام الله- فلسطين.

ـــــــــــ. 2003 ح. المؤتمر الصحافي حول نتائج مسح التجمعات السكانية 2003. رام الله- فلسطين.

ـــــــــــ. 2003 ط. فلسطين 2002. رام الله- فلسطين.

ـــــــــــ. 2003 ي. مسح أثر الجدار الفاصل على التجمعات السكانية الفلسطينية التي يمر الجدار من أراضيها. رام الله- فلسطين.

دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية ووزارة التربية والتعليم، 1995 أ. الكتاب الإحصائي التربوي السنوي-1995/1994، رقم (1). رام الله- فلسطين.

ـــــــــــ. 1996. الكتاب الإحصائي التربوي السنوي 1996/1995، رقم (2). رام الله- فلسطين.

ـــــــــــ. 1997. الكتاب الإحصائي التربوي السنوي 1997/1996، رقم (3). رام الله- فلسطين.

ـــــــــــ. 1998. الكتاب الإحصائي التربوي السنوي 1998/1997، رقم (4). رام الله- فلسطين.

ـــــــــــ. 1999. الكتاب الإحصائي التربوي السنوي 1999/1998، رقم (5). رام الله- فلسطين.

دائرة الإعلام الزراعي، 2002. الخسائر الاقتصادية: خسائر القطاع الزراعي الفلسطيني نتيجة ممارسات قوات الاحتلال الإسرائيلي خلال الفترة من 2000/9/29 إلى 2002/9/30. رام الله- فلسطين.

شركة الاتصالات الفلسطينية، 2003. التقرير السنوي 2002. رام الله- فلسطين.

معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)، 2002. المراقب الاجتماعي، العدد السادس. رام الله- فلسطين.

ـــــــــــــ. عبد الرازق، عمر، 2002. هيكل الموازنة العامة الفلسطينية. رام الله- فلسطين.

ـــــــــــــ. 2002. المراقب الاقتصادي، العدد العاشر. رام الله- فلسطين.

مكتب المنسق الخاص للأمم المتحدة، 2002. أثر الإغلاق وقيود الحركة الأخرى على الأنشطة الإنتاجية الفلسطينية: 1 كانون الثاني 2002- 30 حزيران 2002. غزة.

منظمة العفو الدولية (أمنستي)، 2002. بعيداً عن أنظار العالم: انتهاكات جيش الدفاع الإسرائيلي في جنين ونابلس.

مركز المعلومات الإسرائيلي لحقوق الإنسان في الأراضي المحتلة- بيتسيلم، 2001. أحداث روتينية: الضرب والتنكيل للفلسطينيين على أيدي قوات الأمن الإسرائيلية خلال انتفاضة الأقصى.

الهيئة الفلسطينية المستقلة لحقوق المواطن. التقارير السنوية (الثالث- السابع).

وزارة التخطيط الفلسطينية- الفريق الوطني لمكافحة الفقر. 1998. تقرير الفقر، رام الله.

وزارة التخطيط والتعاون الدولي. 2002. مواد مؤتمر الفقراء يتكلمون- 21 تشرين الأول، 2002. رام الله- فلسطين.

وزارة الصحة الفلسطينية. التقارير السنوية (1995-2001).

ـــــــــــــ. 2003. قاعدة بيانات الانتفاضة. الصفحة الإلكترونية الخاصة بالوزارة.

ـــــــــــــ. 2001. دراسة مقارنة حول وضع الخدمات الصحية خلال الانتفاضة. النتائج الأولية.

وزارة الزراعة، 2002. التقرير المرحلي للخسائر والأضرار الخاصة بالقطاع الزراعي نتيجة الممارسات الإسرائيلية، 2001/12/31. رام الله- فلسطين.

وزارة الحكم المحلي الفلسطينية، 2003. أثر الاعتداءات الإسرائيلية على الهيئات المحلية. رام الله- فلسطين.

وكالة الغوث الدولية، 2001. دراسة حول صحة الأم والخدمات الصحية المقدمة في مراكز وكالة الغوث في الأراضي الفلسطينية. النتائج الأولية.

Save the Children, 2001. State of the World's Mothers 2001.

الملـــحق الإحصائي

قائمة جداول الملحق الاحصائي

جدول 2-1: عدد السكان المقدر منتصف العام في الأراضي الفلسطينية حسب العمر والجنس والمنطقة، 2002 81

جدول 2-2 : التوزيع النسبي للسكان في الأراضي الفلسطينية حسب العمر والجنس والمنطقة، 2002 82

جدول 2-3: عقود الزواج ووقوعات الطلاق المسجلة في الاراضي الفلسطينية حسب المحافظة، 1997-2002 83

جدول 2-4: العمر الوسيط عند الزواج الأول حسب الجنس والمحافظة، 1997-2002 84

جدول 3-1: توزيع المواليد الأحياء المبلغ عنهم في الضفة الغربية وقطاع غزة حسب المحافظة 2000-2002 85

جدول 3-2: توقع البقاء على قيد الحياة للسكان الفلسطينيين حسب الجنس والمنطقة 2000، 2002 86

جدول 3-3: معدل وفيات الرضع لكل ألف مولود حي المبلغ عنها في الضفة الغربية وقطاع غزة حسب المنطقة 2000، 2002 86

جدول 3-4: معدل وفيات الأطفال أقل من 5 سنوات لكل ألف مولود حي المبلغ عنها في الضفة الغربية وقطاع غزة حسب المنطقة 2000، 2002 86

جدول 3-5: لتوزيع النسبي لوفيات الأطفال (0-4 سنوات) المبلغ عنها في الاراضي الفلسطينية حسب بعض الأسباب المختارة والجنس 2001، 2002 87

جدول 3-6: الأطباء المسجلون لكل 100,000 من السكان في الضفة الغربية وقطاع غزة حسب المنطقة 1999، 2002 88

جدول 3-7: معدل الأسرة لكل 1000 من السكان في الاراضي الفلسطينية حسب المنطقة 2000، 2002 88

جدول 3-8: التوزيع النسبي للأفراد 4 سنوات فأكثر حسب نوع التأمين الصحي والمنطقة 2000، 2002 89

جدول 3-9: توزيع عيادات ومراكز الرعاية الأولية في الاراضي الفلسطينية حسب جهة الإشراف والمنطقة 2000- 2002 89

جدول 3-10: نسبة الأسر التي واجهت صعوبة في الحصول على خدمات صحية لأطفالها خلال الانتفاضة حسب السبب والمنطقة 90

جدول 3-11: نسبة الأسر التي واجهت صعوبة في الحصول على المواد الغذائية اللازمة خلال الانتفاضة حسب السبب والمنطقة 90

جدول 3-12: توزيع الأسر التي عانت من انخفاض في النمط الغذائي للأسرة في الاراضي الفلسطينية حسب آلية التكيف مع الانخفاض والمنطقة 91

جدول 3-13: نسبة النساء 15-49 سنة اللواتي يعانين من فقر الدم المتوسط إلى الشديد والبسيط في الاراضي الفلسطينية حسب المنطقة 91

جدول 3-14: نسبة الأطفال 6-59 شهراً الذين يعانون من فقر الدم من المتوسط الى الشديد والبسيط في الاراضي الفلسطينية حسب العمر والمنطقة 92

جدول 3-15: معدل التغير في نسبة انتشار سوء التغذية المتوسط بين الأطفال 6-59 شهراً حسب المنطقة والجنس 2000، 2002 92

جدول 4-1: السكان الفلسطينيون (15 سنة فأكثر) حسب الحالة التعليمية والمنطقة والجنس للعام 2002 93

جدول 4-2: معدلات معرفة القراءة والكتابة للسكان الفلسطينيين (15 سنة فأكثر) حسب العمر والجنس والمنطقة للأعوام 2000، 2001، 2002 94

جدول 4-3: توزيع المدارس ورياض الأطفال حسب المنطقة والمرحلة للأعوام الدراسية 1995/1994-2003/2002 95

جدول 4-4: توزيع المدارس ورياض الأطفال ونسبها حسب الجهة المشرفة خلال الفترة 1995/1994 – 2003/2002 96

جدول 4-5: توزيع الطلبة في المدارس ورياض الأطفال حسب المنطقة والمرحلة للأعوام الدراسية 1995/1994-2003/2002 97

جدول 4-6: توزيع الطلبة حسب الجهة المشرفة والمرحلة للأعوام الدراسية 1994/ 1995-2003/2002 98

جدول 4-7: نسبة التحاق الإناث/الذكور حسب المرحلة والمنطقة للأعوام الدراسية 1995/1994 –2003/2002 100

جدول 4-8: نسبة التحاق الطلبة في المرحلة الثانوية حسب نوع التعليم الثانوي للأعوام الدراسية 1995/1994-2003/2002 101

جدول 4-9: توزيع المعلمين حسب المؤهل العلمي والجنس خلال الفترة 1995/1994 – 2000/1999، 2002/2001- 2003/2002 102

جدول 4-10: نسب التسرب حسب المنطقة والجنس والمرحلة للأعوام الدراسية 1995/1994-2002/2001 103

جدول 4-11: نسب الرسوب حسب المنطقة والجنس والمرحلة للأعوام الدراسية 1995/1994- 2002/2001 104

جدول 4-12: معدل عدد الطلبة لكل معلم حسب المنطقة والجهة المشرفة للأعوام الدراسية 1995/1994 –2003/2002 105

.جدول 4-13: معدل عدد الطلبة لكل شعبة حسب المرحلة والمنطقة للأعوام الدراسية 1995/1994-2003/2002 106

جدول 4-14: معدل عدد الطلبة لكل شعبة حسب المرحلة والجهة المشرفة للأعوام الدراسية 1995/1994-2003/2002 107

جدول 4-15: توزيع الطلبة في الجامعات وكليات المجتمع الفلسطينية حسب الجنس للأعوام الدراسية 1995/1994-2003/2002 108

جدول 5-1: المؤسسات الثقافية العاملة حسب المحافظة/المنطقة – 2002 109

جدول 6-1: توزع متلقي الدعم من وزارة الشؤون الاجتماعية في الضفة الغربية وقطاع غزة حسب المنطقة، 1995-2000 110

جدول 6-2: توزيع المستفيدين من برنامج القسائم الحضرية الشهرية الذي تنفذه اللجنة الدولية للصليب الأحمر في الضفة الغربية ايار 2002 – حزيران 2003 111

جدول 6-3: رخص الأبنية الصادرة في الاراضي الفلسطينية حسب استخدام المبنى 1996-2002 111

جدول 6-4: توزع التجمعات السكانية في الاراضي الفلسطينية حسب التزود بالمياه والكهرباء والصرف الصحي، 2003 112

جدول 6-5: عدد المباني المتضررة في الاراضي الفلسطينية حسب نوع المبنى والمحافظة /المنطقة من 2000/9/28 حتى 2003/8/15 113

جدول 7-1: أهم التغيرات لبعض المؤشرات الرئيسية لسوق العمل في الاراضي الفلسطينية، 1999-2002 114

جدول 7-2: معدل الأجر اليومي والأجر اليومي الوسيط في الضفة الغربية وقطاع غزة حسب مكان العمل، ونسبة تغيرها 1996-2002 115

جدول 7-3: نسبة اجر المرأة الى الرجل في الضفة الغربية وقطاع غزة حسب النشاط الاقتصادي، 1997-2002 (%) 116

جدول 8-1: الأفعال الإجرامية المبلغ عنها في الاراضي الفلسطينية حسب نوع الفعل الإجرامي والمنطقة، 1996-2002 112

جدول 2-1: عدد السكان المقدر منتصف العام في الأراضي الفلسطينية حسب العمر والجنس والمنطقة، 2002

Table 2-1: Mid Year Projected Population in the Palestinian Territory by Age, Sex and Region, 2002

قطاع غزة Gaza Strip			الضفة الغربية West Bank			الأراضي الفلسطينية Palestinian Territory			العمر Age
كلا الجنسين Both Sexes	إناث Females	ذكور Males	كلا الجنسين Both Sexes	إناث Females	ذكور Males	كلا الجنسين Both Sexes	إناث Females	ذكور Males	
245,167	120,031	125,136	382,657	187,551	195,106	627,824	307,582	320,242	4 -0
207,582	102,249	105,333	326,805	160,135	166,670	534,387	262,384	272,003	9-5
174,415	86,019	88,396	275,156	135,097	140,059	449,571	221,116	228,455	14-10
135,855	66,404	69,451	228,169	111,431	116,738	364,024	177,835	186,189	19-15
108,752	53,627	55,125	196,781	95,936	100845	305,533	149,563	155,970	24-20
87,819	43,470	44,349	170,684	83,467	87,217	258,503	126,937	131,566	29-25
68,613	33,902	34,711	147,566	72,078	75,488	216,179	105,980	110,199	34-30
61,004	29,089	31,915	119,107	57,946	61,161	180,111	87,035	93,076	39-35
46,632	22,222	24,410	96,648	46,914	49,734	143,280	69,136	74,144	44-40
33,966	16,502	17,464	65,946	32,176	33,770	99,912	48,678	51,234	49-45
27,144	13,690	13,454	49,077	24,442	24,635	76,221	38,132	38,089	54-50
18,570	9,961	8,609	40,054	21,524	18,530	58,624	31,485	27,139	59-55
14,717	8,587	6,130	32,719	17,898	14,821	47,436	26,485	20,951	64-60
13,542	7,519	6,023	28,432	16,182	12,250	41,974	23,701	18,273	69-65
9,906	5,759	4,147	21,446	12,084	9,362	31,352	17,843	13,509	74-70
6,124	3,526	2,598	14,026	7,953	6,073	20,150	11,479	8,671	79-75
4,731	2,625	2,106	12,309	6,603	5,706	17,040	9,228	7,812	+80
1,264,539	**625,182**	**639,357**	**2,207,582**	**1,089,417**	**1,118,165**	**3,472,121**	**1,714,599**	**1,757,522**	**Total** المجموع

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 1999. السكان في الأراضي الفلسطينية، 1997-2025. رام الله- فلسطين.

Source: Pcbs, 1999. population in Palestinian Territory, 1997-2025. Rammallah- Palestine.

جدول 2-2: التوزيع النسبي للسكان في الأراضي الفلسطينية حسب العمر والجنس والمنطقة، 2002

Table 2-2: Percentage of Population in the Palestinian Territory by Age, Sex and Region, 2002

قطاع غزة Gaza Strip			الضفة الغربية West Bank			الأراضي الفلسطينية Palestinian Territory			العمر Age
كلا الجنسين Both Sexes	إناث Females	ذكور Males	كلا الجنسين Both Sexes	إناث Females	ذكور Males	كلا الجنسين Both Sexes	إناث Females	ذكور Males	
19.4	19.2	19.6	17.3	17.3	17.4	18.1	18.0	18.2	4 -0
16.4	16.4	16.5	14.8	14.7	15.0	15.4	15.3	15.5	9-5
13.8	13.8	13.8	12.5	12.4	12.5	12.9	12.9	13.0	14-10
10.7	10.6	10.9	10.3	10.2	10.5	10.5	10.4	10.6	19-15
8.6	8.6	8.6	8.9	8.8	9.0	8.8	8.7	8.9	24-20
6.9	6.9	7.0	7.7	7.7	7.8	7.4	7.4	7.5	29-25
5.4	5.4	5.4	6.7	6.6	6.8	6.2	6.2	6.3	34-30
4.8	4.7	5.0	5.4	5.3	5.5	5.2	5.1	5.3	39-35
3.7	3.5	3.8	4.4	4.3	4.4	4.1	4.0	4.2	44-40
2.7	2.6	2.7	3.0	3.0	3.0	2.9	2.8	2.9	49-45
2.1	2.2	2.1	2.2	2.2	2.2	2.2	2.2	2.2	54-50
1.5	1.6	1.4	1.8	2.0	1.7	1.7	1.8	1.5	59-55
1.2	1.4	1.0	1.5	1.6	1.3	1.4	1.6	1.2	64-60
1.1	1.2	0.9	1.3	1.5	1.1	1.2	1.4	1.0	69-65
0.8	0.9	0.6	1.0	1.1	0.8	0.9	1.0	0.8	74-70
0.5	0.6	0.4	0.6	0.7	0.5	0.6	0.7	0.5	79-75
0.4	0.4	0.3	0.6	0.6	0.5	0.5	0.5	0.4	+80
100	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**	المجموع **Total**

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 1999. السكان في الأراضي الفلسطينية، 1997-2025. رام الله- فلسطين.

Source: Pcbs, 1999. population in Palestinian Territory, 1997-2025. Rammallah- Palestine.

جدول 3-1: توزيع المواليد الأحياء المبلغ عنهم في الضفة الغربية وقطاع غزة حسب المحافظة 2000- 2002

Table 3-1: Distribution of Reported Live Births in the WBGS By Region and Governorate 2000- 2002

Region and Governorate	2002		2001		2000		المنطقة والمحافظة
	%	العدد	%	العدد	%	العدد	
West Bank	55.8	52,670	59.2	54,791	58.8	54,718	الضفة الغربية
Jenin	7.9	7,454	8.2	7,595	8.0	7,461	جنين
Tulkarm	4.3	4,094	4.2	3,932	4.6	4,306	طولكرم
Qalqiliya	2.5	2,360	2.7	2,506	2.3	2,403	قلقيلية
Salfit	1.6	1,510	1.7	1,620	1.6	1,442	سلفيت
Nablus	8.2	7,786	8.3	7,766	8.6	7,998	نابلس
Ramallah & Al-Bireh	6.1	5,699	6.9	6,399	8.5	7,918	رام الله والبيرة
Jerusalem (J2)	2.5	2,353	3.1	2951	0.3	276	القدس (خارج الحواجز)
Jericho	1.4	1,283	1.1	1,109	1.3	1,250	أريحا
Bethlehem	4.9	4,643	5.1	4,731	5.6	5,209	بيت لحم
Hebron	16.4	15,488	17.4	16,182	17.7	16,455	الخليل
Gaza Strip	44.2	41,736	40.8	37,735	41.2	38,277	قطاع غزة
North Gaza	7.5	7,107	7.1	6,591	7.2	6,693	شمال غزة
Gaza	16.8	15,838	15.9	14,764	16.2	15,071	غزة
Deir Al-Balah	6.1	5,796	5.5	5146	5.4	5,013	دير البلح
Khan Yunis	8.3	7,810	7.9	7,385	7.7	7,203	خانيونس
Rafah	5.5	5,185	4.1	3,849	4.6	4,297	رفح
WBGS	100	94,406	100	92,526	100	92,995	الضفة والقطاع

المصدر: وزارة الصحة الفلسطينية. التقارير السنوية (2000، 2001، 2002).

Source: Ministry of Health. Annual Reports (2000, 2001, 2002).

جدول 3-2: توقع البقاء على قيد الحياة للسكان الفلسطينيين
حسب الجنس والمنطقة 2000- 2002
Table 3-2: Life Expectancy at Birth
by Sex and Region 2000- 2002

Region and Sex		المنطقة والجنس				السنة Year
الضفة والقطاع WBGS		قطاع غزة GS		الضفة الغربية WB		
إناث Female	ذكور Male	إناث Female	ذكور Male	إناث Female	ذكور Male	
73.43	70.27	72.73	69.48	73.84	70.74	2000
73.57	70.43	72.88	69.65	73.98	70.89	2001
73.70	70.59	73.02	69.82	74.11	71.05	2002

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. السكان في الأراضي الفلسطينية 1997-2020.

Source: PCBS . Population in the Palestinian Territory 1997-2020.

جدول 3-3: معدل وفيات الرضع لكل ألف مولود حي المبلغ عنها في
الضفة الغربية وقطاع غزة حسب المنطقة 2000- 2002
Table 3-3: Infant Mortality Rates in the WBGS
by Region 2000 - 2002

Year السنة			المنطقة Region
2002	2001	2000	
18.4	8.7	9.6	الضفة الغربية WB
23.3	22.9	22.0	قطاع غزة GS
20.5	14.5	14.8	الضفة والقطاع WBGS
29			الأردن (1999) Jordan
51			مصر (1999) Egypt

المصدر: وزارة الصحة الفلسطينية، التقارير السنوية (2000، 2001، 2002)

Sources: Palestinian Ministry of Health. Annual Reports (2000, 2001, 2002).

جدول 3-4: معدل وفيات الأطفال أقل من 5 سنوات لكل ألف مولود حي المبلغ
عنها في الضفة الغربية وقطاع غزة حسب المنطقة 2000- 2002
Table 3-4: Child Mortality Rates in the WBGS
by Region 2000- 2002

Year السنة			المنطقة Region
2002	2001	2000	
21.0	11.9	12.8	الضفة الغربية WB
27.0	27.9	25.8	قطاع غزة GS
23.7	18.5	18.2	الضفة والقطاع WBGS

المصدر: وزارة الصحة الفلسطينية، التقارير السنوية (2000، 2002)

Source: Palestinian Ministry of Health. Annual Reports (2000, 2002).

جدول 3-5: التوزيع النسبي لوفيات الأطفال (0-4 سنوات) المبلغ عنها في الأراضي الفلسطينية حسب بعض الأسباب المختارة والجنس 2001، 2002

Table 3-5: Percentage Distribution of Reported Children Deaths (0-4 years) in the Palestinian Territory by some Selected Causes and Sex, 2001-2002

Cause of Death	كلا الجنسين Both Sexes		اناث Females		ذكور Males		سبب الوفاة
	2002	2001	2002	2001	2002	2001	
Malnutrition & Metabolic Disorders	1.4	2.2	1.8	2.8	1.1	1.7	سوء التغذية والغدد
Brain & cerebrovascular diseases	0.5	0.6	0.4	0.7	0.6	0.6	أمراض الدماغ والأعصاب
Cerebral Palsy	1.8	2.5	2.0	2.3	1.6	2.6	الشلل الدماغي
Diseases of Heart & Arteries	1.3	1.7	1.2	2.0	1.5	1.4	أمراض القلب والشرايين
Respiratory System Diseases	4.1	6.3	3.9	6.7	4.2	6.0	أمراض الجهاز التنفسي
Conditions in the prenatal period	56.6	30.2	55.4	26.9	57.5	33.1	أسباب متعلقة بما قبل الولادة
Congenital Anomalies	16.1	21.9	16.7	22.1	15.6	21.7	تشوهات خلقية
Sudden Death	4.7	4.9	5.0	4.8	4.5	5.0	الموت المفاجئ
Transport Accident	1.2	2.2	0.7	2.3	1.5	2.0	حوادث الطرق
Other Accidents	2.3	1.9	2.5	1.6	2.2	2.1	حوادث أخرى
Septicaemia	4.0	5.1	4.0	5.3	4.1	5.0	تسمم الدم
Others	6.0	20.5	6.4	22.5	5.6	18.8	أخرى
Total	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**	**المجموع**

المصدر: وزارة الصحة الفلسطينية، التقارير السنوية (2001، 2002)

Source: Palestinian Ministry of Health. Annual Reports (2001, 2002).

جدول 3-6: الأطباء المسجلين لكل 100,000 من السكان في الضفة الغربية وقطاع غزة حسب المنطقة 1999- 2002

Table3-6: Reported Physicians per 100,000 Population in the WBGS 1999– 2002

Year			السنة	المنطقة
2002	2001	2000	1999	Region
98.5	98.6	96	84.4	الضفة الغربية WB
216.4	228.2	219	206.5	قطاع غزة GS
141.5	145.6	140	128	الضفة والقطاع WBGS
158				الأردن (1997) Jordan
202				مصر (1997) Egypt
191				لبنان (1997) Lebanon
459				إسرائيل (1997) Israel

المصادر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. السجلات الإدارية (1999،-2002).

ماس. المراقب الاجتماعي، عدد رقم 3، 2000.

Sources: PCBS. Adminstration Records (1999-2002).
MAS. Social Monitor (No. 3), 2000.

جدول 3-7: معدل الأسرة لكل 1000 من السكان في الأراضي الفلسطينية حسب المنطقة 2000- 2002

Table 3-7: Total Number of Hospital Beds and Ratio per 1,000 Population in the WBGS by Region, District and Year 2000- 2002

Year				السنة		المنطقة
2002		2001		2000		
المعدل Ratio	العدد No.	المعدل Ratio	العدد No.	المعدل Ratio	العدد No.	Region
1.3	2,957	1.3	2,726	1.2	2,369	الضفة الغربية WB
1.6	2,043	1.5	1,796	1.6	1,807	قطاع غزة GS
1.4	5,000	1.4	4,522	1.3	4,176	الضفة والقطاع WBGS

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. السجلات الإدارية (2000، 2001، 2002).

Sources: PCBS. Adminstration Records (2000, 2001, 2002).

جدول 3-8: التوزيع النسبي للأفراد 4 سنوات فأكثر حسب نوع التأمين الصحي والمنطقة 2000، 2002

Table 3-8: Percentage distribution of persons 4 years and above by type of health insurance and region 2000, 2002

Health Insurance Type	الأراضي الفلسطينية Palestinian Territory		قطاع غزة Gaza Strip		الضفة الغربية West Bank		نوع التأمين
	2002	2000	2002	2000	2002	2000	
Governmental	48.4	27.9	54.4	37.9	44.4	22.3	حكومي
UNRWA	11.6	14.8	19.2	24.2	6.6	9.4	وكالة
Private	9.6	11.0	1.2	0.3	15.3	17.1	خاص
Other	4.7	6.7	9.1	13.2	1.6	3.0	أخرى
Without	25.7	39.6	16.1	24.4	32.1	48.2	بدون تأمين

المصدر: الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني، 2002، مسح التغذية، 2002 النتائج الاساسية، رام الله

Source: PCBS, Nutrition Survey, 2002, Main Findings, Ramallah.

جدول 3-9: توزيع عيادات ومراكز الرعاية الأولية في الأراضي الفلسطينية حسب جهة الإشراف والمنطقة 2000 – 2002

Table 3-9: Distribution of Primary Health Care Centers in the WBGS by Supervised Authority and Region 2000 - 2002

Region and Authority						المنطقة وجهة الإشراف			السنة Year
WBGS	الضفة والقطاع		GS	قطاع غزة		WB	الضفة الغربية		
وكالة الغوث UNRWA	غير حكومي NGOs	حكومي Gov.	وكالة الغوث UNRWA	غير حكومي NGOs	حكومي Gov.	وكالة الغوث UNRWA	غير حكومي NGOs	حكومي Gov.	
51	185	359	17	40	43	34	145	316	2000
51	185	373	17	40	44	34	145	329	2001
53	185	375	17	40	47	36	145	328	2002

المصدر: وزارة الصحة. التقارير السنوية (2000، 2001، 2002).

Sources: Palestinian Ministry of Health. Annual Reports (1999, 2000, 2002).

جدول 3-10: نسبة الأسر التي واجهت صعوبة في الحصول على خدمات صحية لأطفالها خلال الانتفاضة حسب السبب والمنطقة

Table 3-10: Percentage of households who faced difficulties in obtaining health services for their children during the Intifada by reason and region

	Region المنطقة			
	الأراضى الفلسطينية Palestinian Territory	قطاع غزة Gaza Strip	الضفة الغربية West Bank	
Percentage of household who faced difficulties	36.3	31.5	41.1	نسبة الأسر التي واجهت صعوبة
Of which due to				من بينها بسبب
Israeli closure	71.9	45.1	92.4	الإغلاق الإسرائيلي
Curfew	37.2	2.4	63.6	منع التجول
Can not afford cost	76.5	82.9	71.7	عدم المقدرة على دفع التكاليف
No service	28.4	12.0	40.9	عدم وجود مكان خدمة
Service is far away	37.9	24.7	47.9	بعد مكان الخدمة
No medical staff	35.9	18.8	49.0	عدم وجود كادر طبي يسهل الوصول إليه
Other	13.5	26.1	3.9	أخرى

المصدر: الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني، 2002، مسح التغذية، 2002 النتائج الاساسية، رام الله

Source: PCBS, Nutrition Survey, 2002, Main Findings, Ramallah.

جدول 3-11: نسبة الأسر التي واجهت صعوبة في الحصول على المواد الغذائية اللازمة خلال الانتفاضة حسب السبب والمنطقة

Table 3-11: Percentage of households who faced difficulties in obtaining necessary food items during the Intifada by reason and region

	Region المنطقة			
	الأراضى الفلسطينية Palestinian Territory	قطاع غزة Gaza Strip	الضفة الغربية West Bank	
Household who faced difficulties	**63.8**	65.9	61.7	الأسر التي واجهت صعوبة
Of which faced difficulty due to:				من بينها واجهت صعوبة بسبب:
Siege	**85.2**	78.8	91.8	الحصار
Curfew	**31.1**	2.6	60.6	منع التجول
Loss of income	**56.0**	56.1	55.9	فقدان مصدر الدخل
Other	**7.2**	9.3	5.1	أخرى

المصدر: الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني، 2002، مسح التغذية، 2002 النتائج الاساسية، رام الله

Source: PCBS, Nutrition Survey, 2002, Main Findings, Ramallah.

جدول 3-12: توزيع الأسر التي عانت من انخفاض في النمط الغذائي للأسرة في الأراضي الفلسطينية حسب آلية التكيف مع الانخفاض والمنطقة

Table 3-12: Distribution of households who suffered from a decrease in their food consumption patterns in the Palestinian Territory by mode of adaptation to the decrease in food consumption and region,

Mode of decrease in food consumption patterns	المنطقة			آلية التكيف مع الانخفاض
	الأراضي الفلسطينية Palestinian Territory	قطاع غزة Gaza Strip	الضفة الغربية West Bank	
Borrowing money to obtain food	61.9	63.7	60.0	الاستدانة من أجل الحصول على المواد الغذائية
Used savings	43.2	50.6	35.1	بيع المدخرات
Dependant mainly on food aid	32.1	42.1	20.8	الاعتماد بشكل رئيسي على المساعدات الغذائية

المصدر: الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني، 2002، مسح التغذية، 2002 النتائج الاساسية، رام الله

Source: PCBS, Nutrition Survey, 2002, Main Findings, Ramallah.

جدول 3- 13: نسبة النساء 15-49 سنة اللواتي يعانين من فقر الدم المتوسط إلى الشديد والبسيط في الأراضي الفلسطينية حسب المنطقة

Table 3-13: Percentage of pregnant women 15-49 years who suffered from anemia (moderate-to-severe and mild) in the Palestinian Territory by region,

Region	Suffered from anemia يعانين من فقر الدم			المنطقة
	المجموع Total	بسيط Mild	متوسط إلى شديد moderate-to-severe	
West Bank	45.5	37.6	7.9	الضفة الغربية
Gaza Strip	50.1	43.3	6.8	قطاع غزة
Palestinian Territory	**48.0**	**40.6**	**7.4**	**الأراضي الفلسطينية**

المصدر: الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني، 2002، مسح التغذية، 2002 النتائج الاساسية، رام الله

Source: PCBS, Nutrition Survey, 2002, Main Findings, Ramallah.

جدول 3- 14: نسبة الأطفال 6-59 شهراً الذين يعانون من فقر الدم من المتوسط إلى الشديد والبسيط في الأراضي الفلسطينية حسب العمر والمنطقة

Table 3-14: Percentage of children 6-59 months who suffered from anemia (moderate-to-severe and mild) in the Palestinian Territory by age and region

Age and Region	يعانون من فقر الدم Suffered from anemia		العمر والمنطقة
	بسيط Mild	متوسط إلى شديد moderate-to-severe	
Age in months			**العمر بالأشهر**
6-9	45.5	27.5	9-6
10-11	42.3	38.5	11-10
12-15	46.5	28.4	15-12
16-23	43.4	19.3	23-16
24-35	39.6	12.3	35-24
36-47	29.1	7.2	47-36
48-59	25.8	5.0	59-48
Region			**المنطقة**
West Bank	30.3	13.6	الضفة الغربية
Gaza Strip	37.3	17.4	قطاع غزة
Palestinian Territory	**33.9**	**15.6**	**الأراضي الفلسطينية**

المصدر: الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني، 2002، مسح التغذية، 2002 النتائج الاساسية، رام الله

Source: PCBS, Nutrition Survey, 2002, Main Findings, Ramallah.

جدول 3- 15: معدل التغير في نسبة انتشار سوء التغذية المتوسط بين الأطفال 6-59 شهراً حسب المنطقة والجنس 2000، 2002

Table 3-15: Average of change in the Percentage of prevalence of moderate malnutrition among children 6-59 months by region and sex 2000, 2002

Region and Sex	الوزن مقابل الطول Weight for Height	الوزن مقابل العمر Weight for age	الطول مقابل العمر Height for age	المنطقة والجنس
Region				**المنطقة**
West Bank	53.3	50.0	10.0	الضفة الغربية
Gaza Strip	42.9	20.8	27.7	قطاع غزة
Sex				**الجنس**
Male	31.3	36.4	30.0	ذكور
Female	61.5	35.7	14.8	إناث
Total	**50.0**	**36.0**	**22.6**	**المجموع**

المصدر: الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني، 2002، مسح التغذية، 2002 النتائج الاساسية، رام الله

Source: PCBS, Nutrition Survey, 2002, Main Findings, Ramallah.

جدول 4-1: السكان الفلسطينيون (15 سنة فأكثر) حسب الحالة التعليمية والمنطقة والجنس للعام 2002

Table 4-1: Palestinian Population (15 years and over) by Educational Attainment, Region and Sex, 2002

Educational Attainment	الضفة والقطاع WBGS			قطاع غزة Gaza Strip			الضفة الغربية West Bank			الحالة التعليمية
	كلا الجنسين Both Sexes	إناث Female	ذكور Male	كلا الجنسين Both Sexes	إناث Female	ذكور Male	كلا الجنسين Both Sexes	إناث Female	ذكور Male	
Illiterate	9.0	13.6	4.3	9.3	13.5	5.2	8.8	13.7	3.9	أمي
Can Read and Write	7.8	7.8	7.7	6.5	5.8	7.2	8.4	8.9	8.0	ملم
Elementary	20.0	19.1	21.0	17.7	16.4	19.0	21.3	20.6	22.0	ابتدائي
Preparatory	32.9	32.3	33.6	31.1	31.3	30.8	33.9	32.7	35.1	إعدادي
Secondary	19.1	18.6	19.6	24.7	25.2	24.2	16.2	15.2	17.2	ثانوي
Associate Diploma	4.8	4.5	5.0	4.0	4.0	4.0	5.1	4.7	5.5	دبلوم متوسط
Bachelor and Above	6.4	4.1	8.8	6.7	3.8	9.6	6.3	4.2	8.3	بكالوريوس وأعلى
Total	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**	**المجموع**

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2003. قاعدة بيانات مسح القوى العاملة 2002. رام الله- فلسطين.

Sources: PCBS, 2003. Labour Survey 2002 Database. Ramallah- Palestine.

جدول 4-2: معدلات معرفة القراءة والكتابة للسكان الفلسطينيين (15 سنة فأكثر)

حسب العمر والجنس والمنطقة للأعوام 2000، 2001، 2002

Table 4-2: Literacy Rate of Palestinian Population (15 Years and Over) by Age, Sex and Region, 2000, 2001, 2002

Age and Sex	الضفة والقطاع WBGS			قطاع غزة Gaza Strip			الضفة الغربية West Bank			العمر والجنس
	2002	2001	2000	2002	2001	2000	2002	2001	2000	
Both Sexes										كلا الجنسين
15-19	98.8	98.8	98.3	98.3	98.4	97.7	99.1	99.1	98.7	19-15
20-24	98.3	98.5	98.1	97.9	98.2	97.1	98.6	98.7	98.7	24-20
25-34	97.9	97.7	97.0	97.5	97.3	96.0	98.2	97.9	97.5	34-25
35-44	95.9	95.2	94.2	96.2	95.5	95.2	95.7	95.1	93.7	44-35
45-54	87.9	85.4	84.6	89.4	87.2	88.2	87.0	84.5	82.7	54-45
55-64	62.8	56.5	55.3	58.7	51.8	52.0	64.7	58.6	56.7	64-55
65+	33.8	33.6	29.4	21.3	23.6	24.1	39.3	38.1	31.8	+65
Total	91.0	**90.2**	**89.2**	**90.7**	**89.9**	**89.3**	91.2	**90.3**	**89.2**	**المجموع**
Male										ذكر
15-19	98.8	98.9	97.9	98.4	98.4	97.1	99.1	99.2	98.4	19-15
20-24	98.7	98.6	97.7	98.1	98.3	96.2	99.1	98.8	98.5	24-20
25-34	98.5	98.4	98.0	98.1	97.6	97.4	98.7	98.8	98.3	34-25
35-44	98.1	97.9	97.0	97.7	97.7	97.0	98.4	98.0	97.0	44-35
45-54	96.8	96.0	95.4	96.8	95.4	94.9	96.8	96.3	95.7	54-45
55-64	86.6	83.8	83.0	86.8	84.0	81.4	86.5	83.7	83.7	64-55
65+	57.5	57.5	54.9	40.6	43.8	50.5	65.0	63.5	56.5	+65
Total	95.7	**95.3**	**94.4**	**94.8**	**94.5**	**93.8**	96.1	**95.7**	**94.7**	**المجموع**
Female										أنثى
15-19	98.8	98.8	98.8	98.3	98.5	98.3	99.1	98.9	99.1	19-15
20-24	97.9	98.4	98.6	97.7	98.0	98.0	98.1	98.5	98.7	24-20
25-34	97.3	97.0	96.0	96.9	97.1	94.5	97.6	96.9	96.7	34-25
35-44	93.5	92.3	91.3	94.5	93.1	93.3	93.0	91.9	90.3	44-35
45-54	78.7	74.8	74.1	81.9	79.0	81.7	77.0	72.6	70.0	54-45
55-64	43.3	34.5	33.4	36.5	27.2	30.1	46.4	37.0	35.0	64-55
65+	15.5	15.1	9.5	6.4	8.2	4.0	19.5	18.2	12.0	+65
Total	86.4	**85.0**	**83.9**	**86.5**	**85.3**	**84.7**	86.3	**84.8**	**83.6**	**المجموع**

المصدر:الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2002. قاعدة بيانات المسح الصحي 2000. رام الله- فلسطين.

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2002. قاعدة بيانات مسح القوى العاملة 2001. رام الله- فلسطين.

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2003. قاعدة بيانات مسح القوى العاملة 2002. رام الله- فلسطين.

Source: PCBS, 2002. Health Survey 2000 Database. Ramallah – Palestine.
PCBS, 2002. Labor Force Survey 2001 Database. Ramallah – Palestine.
PCBS, 2003. Labor Force Survey 2002 Database. Ramallah – Palestine.

جدول 4-3: توزيع المدارس ورياض الأطفال حسب المنطقة والمرحلة للأعوام الدراسية 1994/1995-2002/2003

Table4-3: Distribution of Schools and Kindergartens by Region and Stage, 1994/1995-2002/2003

Region and Scholastic Year	المجموع Total	مدارس Schools		رياض أطفال Kindergartens	المنطقة والعام الدراسي
		ثانوية* Secondary*	أساسية Basic		
West Bank					**الضفة الغربية**
1994/1995	1559	294	842	423	1995/1994
1995/1996	1681	333	829	519	1996/1995
1996/1997	1698	368	825	505	1997/1996
1997/1998	1814	398	846	570	1998/1997
1998/1999	1925	427	881	617	1999/1998
1999/2000	1968	440	922	606	2000/1999
2000/2001	2011	448	967	596	2001/2000
2001/2002	2056	478	999	579	2001/2002
2002/2003	2065	518	1009	238	2003/2002
Gaza Strip					**قطاع غزة**
1994/1995	351	39	299	13	1995/1994
1995/1996	321	39	269	13	1996/1995
1996/1997	539	46	293	200	1997/1996
1997/1998	586	56	311	219	1998/1997
1998/1999	589	60	323	206	1999/1998
1999/2000	642	68	337	237	2000/1999
2000/2001	635	71	349	215	2001/2000
2001/2002	668	76	365	227	2002/2001
2002/2003	699	84	395	220	2003/2002
WBGS					**الضفة والقطاع**
1994/1995	1910	333	1141	436	1995/1994
1995/1996	2002	372	1098	532	1996/1995
1996/1997	2237	414	1118	705	1997/1996
1997/1998	2400	454	1157	789	1998/1997
1998/1999	2514	487	1204	823	1999/1998
1999/2000	2610	508	1259	843	2000/1999
2000/2001	2646	519	1316	811	2001/2000
2001/2002	2724	554	1364	806	2002/2001
2002/2003	2764	602	1404	758	2003/2002

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني ووزارة التربية والتعليم. قواعد بيانات مسح المؤسسات التعليمية (سنوات عدة). رام الله-فلسطين.

* تشمل المدارس التي فيها مرحلة أساسية وثانوية معاً أو مرحلة ثانوية فقط.

Sources: PCBS and Ministry of Education. Survey of Educational Institutions Database (Several Years), Ramallah- Palestine

* Includes schools with basic and secondary stages or secondary stage only.

جدول 4-4: توزيع المدارس ورياض الأطفال ونسبها حسب الجهة المشرفة

خلال الفترة 1995/1994 – 2003/2002

Table 4-4: Distribution and Percentage of Schools and Kindergartens by Supervising Authority, 1994/1995 – 2002/2003

السنوات		Supervising Authority الجهة المشرفة				
		حكومة Government	وكالة UNRWA	خاصة/مدارس Private/Schools	خاصة/رياض أطفال Private/Kindergartens	المجموع Total
1995/1994	المدارس Schools	1084	259	131	436	1910
	%	56.75	13.56	6.86	22.83	100
1996/1995	المدارس Schools	1070	253	147	532	2002
	%	53.45	12.64	7.34	26.57	100
1997/1996	المدارس Schools	1113	261	158	705	2237
	%	49.75	11.67	7.06	31.52	100
1998/1997	المدارس Schools	1175	265	171	789	2400
	%	48.96	11.04	7.12	32.88	100
1999/1998	المدارس Schools	1230	265	196	823	2514
	%	48.93	10.54	7.80	32.73	100
2000/1999	المدارس Schools	1289	264	214	843	2610
	%	49.39	10.11	8.20	32.30	100
2001/2000	المدارس Schools	1344	263	228	811	2646
	%	50.79	9.94	8.62	30.65	100
2002/2001	المدارس Schools	1415	264	239	806	2724
	%	51.95	9.69	8.77	29.59	100
2003/2002	المدارس Schools	1493	269	244	758	2764
	%	54.02	9.73	8.83	27.42	100

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني ووزارة التربية والتعليم. قواعد بيانات مسح المؤسسات التعليمية (سنوات عدة). رام الله–فلسطين.

Sources: PCBS and Ministry of Education. Survey of Educational Institutions Database (Several Years), Ramallah-Palestine.

جدول 4-5: توزيع الطلبة في المدارس ورياض الأطفال حسب المنطقة والمرحلة للأعوام الدراسية 1994/1995-2002/2003

Table 4-5: Distribution of Students in Schools and Kindergartens by Region and Stage, 1994/1995-2002/2003

Region and Scholastic Year	المجموع Total	ثانوي Secondary	أساسي Basic	رياض أطفال Kindergartens	المنطقة والعام الدراسي
West Bank					**الضفة الغربية**
1994/1995	418715	27678	355269	35768	1995/1994
1995/1996	446977	30647	372526	43804	1996/1995
1996/1997	475585	33993	397572	44020	1997/1996
1997/1998	508101	36190	422891	49020	1998/1997
1998/1999	537694	38121	447369	52204	1999/1998
1999/2000	567503	42041	474674	50788	2000/1999
2000/2001	587576	45484	495364	46728	2001/2000
2001/2002	608005	50970	512446	44589	2002/2001
2002/2003	622628	55612	526695	40321	2003/2002
Gaza Strip					**قطاع غزة**
1994/1995	235982	17661	217260	1061	1995/1994
1995/1996	260577	20123	239331	1123	1996/1995
1996/1997	306369	22474	258781	25114	1997/1996
1997/1998	330398	24895	279491	26012	1998/1997
1998/1999	352201	27687	299545	24969	1999/1998
1999/2000	375439	30509	318316	26614	2000/1999
2000/2001	388799	30879	335401	22519	2001/2000
2001/2002	405800	32599	351284	21917	2002/2001
2002/2003	423354	36697	365104	21553	2003/2002
WBGS					**الضفة والقطاع**
1994/1995	654697	45339	572529	36829	1995/1994
1995/1996	707554	50770	611857	44927	1996/1995
1996/1997	781954	56467	656353	69134	1997/1996
1997/1998	838499	61085	702382	75032	1998/1997
1998/1999	889895	65808	746914	77173	1999/1998
1999/2000	942942	72550	792990	77402	2000/1999
2000/2001	976375	76363	830765	69247	2001/2000
2001/2002	1013805	83569	863730	66506	2002/2001
2002/2003	1045982	92309	891799	61874	2003/2002

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني ووزارة التربية والتعليم. قواعد بيانات مسح المؤسسات التعليمية (سنوات عدة). رام الله-فلسطين.

Sources: PCBS and Ministry of Education. Survey of Educational Institutions Database (Several Years), Ramallah- Palestine.

جدول 4-6: توزيع الطلبة حسب الجهة المشرفة والمرحلة للأعوام الدراسية 1994/ 1995-2003/2002

Table 4-6: Distribution and Percentage of Students by Supervising Authority and Stage, 1994/1995-2002/2003

Supervising Authority	ثانوي Secondary		أساسي Basic		رياض أطفال Kindergartens		الجهة المشرفة
	%	عدد الطلبة Students	%	عدد الطلبة Students	%	عدد الطلبة Students	
1995/1994							
Government	90.69	41117	65.95	377580	0.00	0	حكومة
UNRWA	0.00	0	28.18	161332	0.00	0	وكالة
Private	9.31	4222	5.87	33617	100.00	36829	خاصة
Total	**100**	**45339**	**100**	**572529**	**100**	**36829**	**المجموع**
1996/1995							
Government	91.26	46334	65.62	401488	0.00	0	حكومة
UNRWA	0.00	0	28.48	174284	0.00	0	وكالة
Private	8.74	4436	5.90	36085	100.00	21658	خاصة
Total	**100**	**50770**	**100**	**611857**	**100**	**21658**	**المجموع**
1997/1996							
Government	92.24	52087	65.45	429591	0.00	0	حكومة
UNRWA	0.00	0	28.57	187518	0.00	0	وكالة
Private	7.76	4380	5.98	39244	100.00	69134	خاصة
Total	**100**	**56467**	**100**	**656353**	**100**	**69134**	**المجموع**
1998/1997							
Government	93.02	56821	65.40	459339	0.00	0	حكومة
UNRWA	0.00	0	28.40	199467	0.00	0	وكالة
Private	6.98	4264	6.20	43576	100.00	75032	خاصة
Total	**100**	**61085**	**100**	**702382**	**100**	**75032**	**المجموع**
1999/1998							
Government	93.71	61666	65.30	487738	0.00	0	حكومة
UNRWA	0.00	0	28.22	210759	0.00	0	وكالة
Private	6.29	4142	6.48	48417	100.00	77173	خاصة
Total	**100**	**65808**	**100**	**746914**	**100**	**77173**	**المجموع**
2000/1999							
Government	94.13	68294	65.38	518483	0.17	131	حكومة
UNRWA	0.00	0	28.13	223085	0.00	0	وكالة
Private	5.87	4256	6.49	51422	99.83	77271	خاصة
Total	**100**	**72550**	**100**	**792990**	**100**	**77402**	**المجموع**
2001/2000							
Government	94.57	72215	65.40	543343	0.08	53	حكومة
UNRWA	0.00	0	27.98	232407	0.00	0	وكالة
Private	5.43	4148	6.62	55015	99.92	69194	خاصة
Total	**100**	**76363**	**100**	**830765**	**100**	**69247**	**المجموع**

Supervising Authority	ثانوي Secondary		أساسي Basic		رياض أطفال Kindergartens		الجهة المشرفة
	%	عدد الطلبة Students	%	عدد الطلبة Students	%	عدد الطلبة Students	
2002/2001							
Government	95.42	79742	65.83	568619	2.42	1610	حكومة
UNRWA	0.00	0	28.05	242241	0.00	0	وكالة
Private	4.58	3827	6.12	52870	97.58	64896	خاصة
Total	**100**	**83569**	**100**	**863730**	**100**	**66506**	**المجموع**
2003/2002							
Government	95.95	88568	66.48	592803	0.15	94	حكومة
UNRWA	0	0	27.78	247783	0	0	وكالة
Private	4.05	3741	5.74	51213	99.85	61780	خاصة
Total	**100**	**92309**	**100**	**891799**	**100**	**61874**	**المجموع**

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني ووزارة التربية والتعليم. قواعد بيانات مسح المؤسسات التعليمية (سنوات عدة). رام الله- فلسطين.

Sources: PCBS and Ministry of Education. Survey of Educational Institutions Database (Several Years), Ramallah- Palestine.

جدول 4-7: نسبة التحاق الإناث/الذكور حسب المرحلة والمنطقة للأعوام الدراسية 1995/1994 – 2003/2002

Table 4-7: Female\Male Enrollment Ratio by Stage and Region, 1994/1995-2002/2003

Scholastic Year	الضفة والقطاع WBGS		قطاع غزة Gaza Strip		الضفة الغربية West Bank		العام الدراسي
	ثانوية Secondary	أساسية Basic	ثانوية Secondary	أساسية Basic	ثانوية Secondary	أساسية Basic	
1994/1995	0.84	0.95	0.82	0.95	0.85	0.95	1995/1994
1995/1996	0.86	0.95	0.81	0.95	0.90	0.95	1996/1995
1996/1997	0.91	0.96	0.88	0.96	0.92	0.96	1997/1996
1997/1998	0.94	0.97	0.93	0.96	0.95	0.97	1998/1997
1998/1999	1.00	0.97	0.95	0.96	1.04	0.98	1999/1998
1999/2000	1.04	0.98	0.98	0.97	1.09	0.98	2000/1999
2000/2001	1.08	0.99	1.04	0.99	1.12	0.98	2001/2000
2001/2002	1.08	0.98	1.05	0.98	1.12	0.98	2002/2001
2002/2003	1.09	0.98	1.05	0.98	1.12	0.98	2003/2002

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني ووزارة التربية والتعليم. قواعد بيانات مسح المؤسسات التعليمية (سنوات عدة). رام الله– فلسطين.

Sources: PCBS and Ministry of Education. Survey of Educational Institutions Database (Several Years), Ramallah- Palestine.

جدول 4-8: نسبة التحاق الطلبة في المرحلة الثانوية حسب نوع التعليم الثانوي

للأعوام الدراسية 1994/1995-2002/2003

Table 4-8: Percentage of Enrolled Students in the Secondary Stage by Type of Education, 1994/1995-2002/2003

مهني Vocational		أكاديمي Academic		مجموع الطلبة Total Students	العام الدراسي Scholastic Year
%	طالب Student	%	طالب Student		
Total					**المجموع**
3.24	1468	96.76	43871	45339	1995/1994
3.38	1714	96.62	49056	50770	1996/1995
3.14	1775	96.86	54692	56467	1997/1996
3.06	1870	96.94	59215	61085	1998/1997
3.26	2146	96.74	63662	65808	1999/1998
3.85	2793	96.15	69757	72550	2000/1999
4.53	3457	95.47	72906	76363	2001/2000
4.67	3906	95.33	79663	83569	2001/2002
4.64	4283	95.36	88026	92309	2003/2002
Male					**الذكور**
4.99	1233	95.01	23472	24705	1995/1994
5.05	1392	94.95	26191	27583	1996/1995
4.87	1443	95.13	28191	29634	1997/1996
4.84	1521	95.16	29927	31448	1998/1997
5.10	1677	94.90	31205	32882	1999/1998
6.05	2151	93.95	33427	35578	2000/1999
7.19	2633	92.81	33995	36628	2001/2000
7.09	2842	92.91	37238	40080	2002/2001
6.90	3051	93.10	41150	44201	2003/2002
Female					**الإناث**
1.14	235	98.86	20399	20634	1995/1994
1.39	322	98.61	22865	23187	1996/1995
1.24	332	98.76	26501	26833	1997/1996
1.18	349	98.82	29288	29637	1998/1997
1.42	469	98.58	32457	32926	1999/1998
1.74	642	98.26	36330	36972	2000/1999
2.07	824	97.93	38911	39735	2001/2000
2.45	1064	97.55	42425	43489	2002/2001
2.56	1232	97.44	46876	48108	2003/2002

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني ووزارة التربية والتعليم. قواعد بيانات مسح المؤسسات التعليمية (سنوات عدة). رام الله- فلسطين

Sources: PCBS and Ministry of Education. Survey of Educational Institutions Database (Several Years), Ramallah- Palestine.

جدول 4-9: توزيع المعلمين حسب المؤهل العلمي والجنس خلال الفترة
1995/1994 – 1999/2000، 2001/2002-2002/2003

Table 4-9: Distribution of Teachers by Qualification and Sex,
1994/1995 - 1999/2000, 2001/2002-2002/2003

Basic and Secondary						أساسي وثانوي				
ماجستير وأعلى MA\MSc & Above		دبلوم عال Higher Diploma		بكالوريوس BA		دبلوم متوسط Lower Diploma		ثانوية وما دون Secondary & Lower		السنة Year
اناث Female	ذكور Male	اناث Female	ذكور Male	اناث Female	ذكور Male	اناث Female	ذكور Male	اناث Female	ذكور Male	
35	125	29	215	2353	4463	5838	5410	458	352	1995/1994
35	160	80	235	3189	5182	6173	5722	443	340	1996/1995
43	204	126	296	3944	5992	6558	5868	521	303	1997/1996
55	234	102	236	4967	6890	6937	5809	465	350	1998/1997
65	240	33	111	5885	7591	7091	5702	454	289	1999/1998
90	340	37	78	6918	8324	7273	5562	333	231	2000/1999
164	506	49	87	9404	9813	7471	5448	364	228	2002/2001
174	500	56	99	10648	10597	7384	5349	304	174	2003/2002

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني ووزارة التربية والتعليم. قواعد بيانات مسح المؤسسات التعليمية (سنوات عدة). رام الله- فلسطين.

Sources: PCBS and Ministry of Education. Survey of Educational Institutions Database (Several Years), Ramallah- Palestine.

جدول 4-10: نسب التسرب حسب المنطقة والجنس والمرحلة للأعوام الدراسية

2002/2001-1995/1994

Table 4-10: Drop-Out Rates by Region, Sex and Stage, 1994/1995-2001/2002

Region and Scholastic Year	المرحلة الثانوية Stage Secondary			المرحلة الأساسية Stage Basic			المنطقة والعام الدراسي
	مجموع Total	إناث Female	ذكور Male	مجموع Total	إناث Female	ذكور Male	
West Bank							**الضفة الغربية**
1994/1995	9.76	10.31	9.29	2.67	2.57	2.76	1995/1994
1995/1996	8.61	9.53	7.79	2.50	2.20	2.78	1996/1995
1996/1997	7.42	9.15	5.82	2.11	1.75	2.46	1997/1996
1997/1998	7.94	9.82	6.14	2.08	1.77	2.39	1998/1997
1998/1999	7.76	9.39	6.05	1.98	1.69	2.28	1999/1998
1999/2000	6.52	7.95	4.97	1.59	1.21	1.95	2000/1999
2000/2001	4.91	6.04	3.66	1.28	1.04	1.51	2001/2000
2001/2002	3.97	4.30	2.55	0.95	0.78	1.12	2002/2001
Gaza Strip							**قطاع غزة**
1994/1995	5.12	8.63	2.25	2.23	2.24	2.23	1995/1994
1995/1996	4.48	5.89	3.34	2.25	2.64	1.88	1996/1995
1996/1997	3.42	6.00	1.15	1.46	1.30	1.62	1997/1996
1997/1998	3.77	6.01	1.69	1.27	1.02	1.52	1998/1997
1998/1999	1.80	2.45	1.25	0.95	0.84	1.06	1999/1998
1999/2000	5.04	6.41	3.69	1.21	0.99	1.43	2000/1999
2000/2001	3.91	4.59	3.20	1.08	0.66	1.49	2001/2000
2001/2002	2.59	3.17	1.98	0.55	0.41	0.68	2002/2001
WBGS							**الضفة والقطاع**
1994/1995	7.95	9.66	6.52	2.50	2.44	2.56	1995/1994
1995/1996	6.98	8.13	5.98	2.40	2.37	2.43	1996/1995
1996/1997	5.83	7.92	3.93	1.86	1.57	2.13	1997/1996
1997/1998	6.24	8.28	4.31	1.76	1.47	2.04	1998/1997
1998/1999	5.26	6.55	3.98	1.57	1.35	1.78	1999/1998
1999/2000	5.90	7.32	4.42	1.44	1.12	1.75	2000/1999
2000/2001	4.51	5.46	3.47	1.20	0.89	1.50	2001/2000
2001/2002	3.13	3.87	2.32	0.79	0.63	0.94	2002/2001

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني ووزارة التربية والتعليم. قواعد بيانات مسح المؤسسات التعليمية (سنوات عدة). رام الله- فلسطين.

Sources: PCBS and Ministry of Education. Survey of Educational Institutions Database (Several Years), Ramallah- Palestine.

جدول 4-11: نسب الرسوب حسب المنطقة والجنس والمرحلة للأعوام الدراسية

2002/2001 -1995/1994

Table 4-11: Repetition Rates by Region, Sex and Stage
1994/1995-2001/2002

Region and Scholastic Year	المرحلة الثانوية Stage Secondary			المرحلة الأساسية Stage Basic			المنطقة والعام الدراسي
	مجموع Total	إناث Female	ذكور Male	مجموع Total	إناث Female	ذكور Male	
West Bank							**الضفة الغربية**
1994/1995	1.99	1.27	2.60	3.42	3.31	3.53	1995/1994
1995/1996	1.99	1.46	2.47	3.29	3.21	3.36	1996/1995
1996/1997	2.65	1.75	3.48	3.05	2.92	3.17	1997/1996
1997/1998	1.00	0.88	1.11	2.39	2.28	2.49	1998/1997
1998/1999	1.41	0.99	1.85	2.22	2.08	2.35	1999/1998
1999/2000	1.49	1.16	1.86	1.97	1.73	2.20	2000/1999
2000/2001	1.30	1.09	1.54	1.74	1.64	1.85	2001/2000
2001/2002	1.15	1.08	1.23	1.41	1.26	1.55	2002/2001
Gaza Strip							**قطاع غزة**
1994/1995	5.89	1.30	9.64	6.84	6.14	7.51	1995/1994
1995/1996	2.98	0.58	4.94	5.27	4.69	5.82	1996/1995
1996/1997	1.99	0.37	3.41	3.92	3.55	4.28	1997/1996
1997/1998	0.82	0.39	1.21	3.19	2.67	3.70	1998/1997
1998/1999	0.58	0.16	0.97	3.01	2.57	3.45	1999/1998
1999/2000	2.20	3.07	1.34	2.82	2.51	3.12	2000/1999
2000/2001	0.78	0.41	1.16	2.42	2.14	2.69	2001/2000
2001/2002	1.01	0.64	1.40	1.95	1.75	2.14	2002/2001
WBGS							**الضفة والقطاع**
1994/1995	3.51	1.28	5.37	4.72	4.38	5.04	1995/1994
1995/1996	2.38	1.12	3.47	4.06	3.79	4.32	1996/1995
1996/1997	2.39	1.21	3.45	3.39	3.17	3.61	1997/1996
1997/1998	0.92	0.68	1.15	2.71	2.44	2.97	1998/1997
1998/1999	1.06	0.65	1.47	2.54	2.27	2.79	1999/1998
1999/2000	1.79	1.94	1.63	2.31	2.04	2.57	2000/1999
2000/2001	1.09	0.82	1.38	2.02	1.84	2.19	2001/2000
2001/2002	1.10	0.91	1.30	1.63	1.46	1.79	2002/2001

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني ووزارة التربية والتعليم. قواعد بيانات مسح المؤسسات التعليمية (سنوات عدة). رام الله- فلسطين.

Sources: PCBS and Ministry of Education. Survey of Educational Institutions Database (Several Years), Ramallah- Palestine.

جدول 4-12: معدل عدد الطلبة لكل معلم حسب المنطقة والجهة المشرفة للأعوام الدراسية 1994/1995 –2002/2003

Table 4-12: Students Per Teacher by Region and Supervising Authority, 1994/1995 – 2002/2003

Region and Scholastic Year	المعدل العام Grand Average	خاصة Private		وكالة UNRWA	حكومة Government	المنطقة والعام الدراسي
		رياض أطفال Kindergartens	مدارس Schools			
West Bank						**الضفة الغربية**
1994/1995	**28.9**	30.3	19.1	32.9	29.9	1995/1994
1995/1996	**28.3**	30.9	18.3	33.7	29.2	1996/1995
1996/1997	**27.3**	29.4	17.9	33.9	28.0	1997/1996
1997/1998	**26.6**	28.9	18.1	33.4	27.2	1998/1997
1998/1999	**26.9**	28.8	18.4	34.0	27.4	1999/1998
1999/2000	**26.9**	27.4	18.1	34.8	27.7	2000/1999
2000/2001	**24.9**	25.3	17.2	33.7	25.4	2001/2000
2001/2002	**25.8**	26.4	17.0	33.1	26.6	2002/2001
2002/2003	**25.5**	26.8	16.7	32.3	26.2	2003/2002
Gaza Strip						**قطاع غزة**
1994/1995	**36.0**	33.2	25.4	38.7	34.0	1995/1994
1995/1996	**36.0**	24.4	22.7	39.1	34.0	1996/1995
1996/1997	**34.7**	28.5	20.5	39.5	32.4	1997/1996
1997/1998	**34.4**	27.4	19.6	40.8	31.4	1998/1997
1998/1999	**34.7**	28.2	20.5	41.5	31.4	1999/1998
1999/2000	**34.2**	26.0	17.5	41.3	31.4	2000/1999
2000/2001	**33.3**	25.1	18.0	39.5	30.7	2001/2000
2001/2002	**32.4**	25.5	15.0	38.3	29.9	2002/2001
2002/2003	**31.9**	25.4	15.8	37.3	29.8	2003/2002
WBGS						**الضفة والقطاع**
1994/1995	**31.1**	530.	19.5	36.9	30.9	1995/1994
1995/1996	**30.7**	30.8	18.6	37.5	30.4	1996/1995
1996/1997	**29.8**	29.1	18.1	37.9	29.2	1997/1996
1997/1998	**29.2**	28.3	18.2	38.7	28.3	1998/1997
1998/1999	**29.5**	28.6	18.6	39.4	28.5	1999/1998
1999/2000	**29.4**	26.9	18.0	39.5	28.7	2000/1999
2000/2001	**27.7**	25.2	17.3	37.9	26.8	2001/2000
2001/2002	**28.1**	26.1	16.8	36.9	27.5	2002/2001
2002/2003	**27.8**	26.3	16.6	35.9	27.2	2003/2002

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني ووزارة التربية والتعليم. قواعد بيانات مسح المؤسسات التعليمية (سنوات عــدة). رام الله–فلسطين.

Sources: PCBS and Ministry of Education. Survey of Educational Institutions Database (Several Years), Ramallah- Palestine.

جدول 4-14: معدل عدد الطلبة لكل شعبة حسب المرحلة والجهة المشرفة للأعوام الدراسية 1994/1995-2002/2003

Table 4-14: Students Per Class by Stage and Supervising Authority, 1994/1995-2002/2003

Stage and Scholastic Year	المعدل العام Grand Average	خاصة Private	وكالة UNRWA	حكومة Government	المرحلة والعام الدراسي
Kindergartens					**رياض الأطفال**
1994/1995	28.6	28.6	-	-	1995/1994
1995/1996	28.5	28.5	-	-	1996/1995
1996/1997	28.9	28.9	-	-	1997/1996
1997/1998	27.9	27.9	-	-	1998/1997
1998/1999	27.1	27.1	-	-	1999/1998
1999/2000	26.6	26.6	-	14.6	2000/1999
2000/2001	25.0	25.0	-	11.0	2001/2000
2001/2002	24.7	24.7	-	26.0	2002/2001
2002/2003	25.1	25.2	-	15.7	2003/2002
Basic					**الأساسية**
1994/1995	37.1	27.8	43.6	35.9	1995/1994
1995/1996	37.5	27.2	44.5	36.2	1996/1995
1996/1997	37.3	27.2	45.0	35.8	1997/1996
1997/1998	37.2	26.6	46.3	35.5	1998/1997
1998/1999	37.2	26.3	46.3	35.6	1999/1998
1999/2000	37.5	26.0	47.7	36.0	2000/1999
2000/2001	37.3	25.6	46.1	36.1	2001/2000
2001/2002	37.1	24.4	45.6	36.0	2002/2001
2002/2003	36.7	24.1	44.6	35.7	2003/2002
Secondary					**الثانوية**
1994/1995	30.2	19.6	-	31.9	1995/1994
1995/1996	30.4	18.9	-	32.3	1996/1995
1996/1997	30.2	17.2	-	31.9	1997/1996
1997/1998	29.8	17.3	-	31.5	1998/1997
1998/1999	30.2	17.4	-	31.7	1999/1998
1999/2000	30.3	17.4	-	31.7	2000/1999
2000/2001	30.2	17.7	-	31.5	2001/2000
2001/2002	30.6	17.7	-	31.7	2002/2001
2002/2003	30.8	17.8	-	31.7	2003/2002

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني ووزارة التربية والتعليم. قواعد بيانات مسح المؤسسات التعليمية (سنوات عدة). رام الله-فلسطين.

Sources: PCBS and Ministry of Education. Survey of Educational Institutions Database (Several Years), Ramallah- Palestine.

جدول 4-15: توزيع الطلبة في الجامعات وكليات المجتمع الفلسطينية حسب الجنس للأعوام الدراسية 1994/1995-2002/2003

Table 4-15: Distribution of Students at Universities and Community Colleges by Sex, 1994/1995-2002/2003

Scholastic Year	كليات المجتمع Community Colleges			الجامعات Universities			العام الدراسي
	مجموع Total	إناث Female	ذكور Male	مجموع Total	إناث Female	ذكور Male	
1994/1995	4110	2234	1876	29380	13338	16042	1995/1994
1995/1996	3822	1980	1842	37094	15904	21190	1996/1995
1996/1997	4599	2345	2254	46176	19643	26533	1997/1996
1997/1998	4299	2350	1949	52427	22881	29546	1998/1997
1998/1999	5436	2903	2533	60846	27298	33548	1999/1998
1999/2000	5157	2769	2388	66050	30354	35696	2000/1999
2000/2001	4964	2835	2129	75579	35359	40220	2001/2000
2001/2002	5313	2914	2399	83408	39564	43844	2002/2001
2002/2003	5892	2954	2938	98546	48349	50068	2003/2002

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني ووزارة التربية والتعليم. قواعد بيانات مسح المؤسسات التعليمية (سنوات عدة). رام الله–فلسطين.

ملاحظة: بيانات طلبة كليات المجتمع المتوسطة للعام الدراسي 1998/1997 لا تشمل طلبة السنة الثانية في كلية مجتمع النجاح الوطنية وطلبة كلية مجتمع قلنديا.

بيانات طلبة الجامعات للعام 2002/2001 لا تشمل طلبة كلية فلسطين التقنية– طولكرم، وكلية الدعوة الاسلامية وكلية ابن سينا للتمريض.

Sources: PCBS and Ministry of Education. Survey of Educational Institutions Database (Several Years), Ramallah- Palestine.

Note: Data on community college students for the scholastic year 1997/1998 do not include second year students at An-Najah Community College, and students at Kalandia Community College.

Data on universities studant for the scholastic year 2001/2002 do not include studants Palestine Technical college-Tulkarem, Islamic Studies college And Ibn Sina Nursing college.

جدول 5-1: المؤسسات الثقافية العاملة حسب المحافظة/المنطقة - 2002

Table 5-1: Cultural Institutions In Operation Status by Governorate/District – 2002

Governorate/District	المسارح Theaters	المراكز الثقافية Cultural Centers	المتاحف Museums	المجلات Magazines	الصحف Newspapers	المحافظة/المنطقة
Palestinian Territory	**4**	**50**	**5**	**16**	**8**	**الأراضي الفلسطينية**
West Bank	**3**	**35**	**5**	**12**	**6**	**الضفة الغربية**
Jenin	-	1	-	-	-	جنين
Tubas	-	1	-	-	-	طوباس
Tulkarm	-	-	-	-	-	طولكرم
Qalqilya	-	-	-	-	-	قلقيلية
Salfit	-	-	-	-	-	سلفيت
Nablus	-	12	–	-	-	نابلس
Ramallah & Al-Bireh	1	3	1	6	4	رام الله والبيرة
Jerusalem	2	1	3	5	2	القدس
Jericho	-	-	-	-	-	أريحا
Bethlehem	-	4	1	-	-	بيت لحم
Hebron	-	13	-	1	-	الخليل
Gaza Strip	**1**	**15**	**-**	**4**	**2**	**قطاع غزة**
North Gaza	-	2	-	-	-	شمال غزة
Gaza	1	5	-	3	2	غزة
Dier Al-Balah	-	6	-	-	-	دير البلح
Khan Yunis	-	1	-	1	-	خانيونس
Rafah	-	1	-	-	-	رفح

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني 2003. قاعدة بيانات إحصاءات الثقافة 2002. رام الله –فلسطين.

Source: PCBS, 2003. Cultural Statisitcs 2002 Database. Ramallah-Palestine.

جدول 6-1: توزع متلقي الدعم من وزارة الشؤون الاجتماعية في الضفة الغربية وقطاع غزة

حسب المنطقة، 1995-2000

Table 6-1: Ministry of Social Affairs Supports in West Bank and Gaza Strip by Region and Year 1995-2002

الأفراد الذين تلقوا دعم نقدي Individuals (cash payments)			الأسر التي تلقت مساعدات نقدية Number of Cases (Cash payments)			مجموع الأفراد Individuals			مجموع الأسر Total Number of Cases			السنة Years
الضفة والقطاع WBGS	قطاع غزة GS	الضفة الغربية WB	الضفة والقطاع WBGS	قطاع غزة GS	الضفة الغربية WB	الضفة والقطاع WBGS	قطاع غزة GS	الضفة الغربية WB	الضفة والقطاع WBGS	قطاع غزة GS	الضفة الغربية WB	
74,828	35,116	39,712	**19,284**	9,816	9,468	**75,370**	35,117	40,253	**19,463**	9,817	9,646	1995
81,997	40,756	41,241	**21,446**	11,242	10,204	**91,525**	47,635	43,890	**23,805**	12,673	11,132	1996
93,524	48,611	44,913	**24,656**	13,367	11,289	**105,814**	56,357	49,457	**27,851**	15,096	12,755	1997
100,017	53,885	46,132	**26,850**	14,959	11,891	**115,815**	63,549	52,266	**30,951**	17,259	13,692	1998
106,366	56,284	50,082	**29.084**	15,682	13,398	**124,163**	66,651	57,512	**33,843**	18,265	15,578	1999
103,525	52,551	50474	**29,383**	15,714	13,669	**121,996**	63,813	58,184	**34,210**	18,383	15,827	2000
104,088	52,278	51,810	**30,082**	15,911	14,171	**123,117**	63,077	60,040	**34,831**	18,136	16,677	2001
98,590	47,819	50771	**29,462**	15,415	14,047	**124,402**	63,628	60,774	**35,953**	19,162	16,790	2002

المصدر: وزارة الشؤون الاجتماعية الفلسطينية، إحصائيات بمساعدات الوزارة.

Source: Social Affairs Minstry. Social Assistants Statistics.

**جدول 6-2: توزع المستفيدين من برنامج القسائم*
الحضرية الشهرية الذي تنفذه اللجنة الدولية للصليب الأحمر
في الضفة الغربية أيار 2002- حزيران 2003**

Table 6-2: The Distribution of the Beneficiaries from the Monthly Urban Coupon* Programme that Implemented by the ICRC in the West Bank, May 2002-June 2003

المدينة	عدد الأسر المستفيدة
جنين	2,600
طولكرم	1,600
قلقيلية	1,400
نابلس	4,000
سلفيت	500
رام الله	3,000
الخليل	3,000
بيت لحم	2,900
أريحا	1,000
المجموع	20,000

المصدر: www.icrc.org/ara 8/7/2003

* قيمة القسيمة الحضرية الشهرية 90 دولار يجري صرفها على شراء سلع غذائية وغير غذائية من محلات محددة مسبقا.

* The monthly coupon value is 90 $US.

جدول 6-3: رخص الأبنية الصادرة في الأراضي الفلسطينية حسب استخدام المبنى 1996-2002

Table 6-3: Building Licenses Issued in the Palestinian Territory by Building Utilization 1996-2002

Biulding Utilization	Year				السنة			استخدام المبنى
	2002	2001	2000	1999	1998	1997	1996	
Residential	785	4010	7445	8982	8056	7611	6675	سكني
Industrial	9	28	43	44	74	83	65	صناعي
Commercial	46	336	519	661	556	466	662	تجاري
Educational	12	119	73	78	44	47	40	تعليمي
Health	5	10	12	26	8	9	6	صحي
Other	23	146	209	148	243	194	104	أخرى
Total	880	4649	8301	9939	8981	8410	7552	**المجموع**

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، إحصاءات المسكن، نقلا عن الصفحة الإلكترونية.

ملاحظة: البيانات لا تشمل المخيمات وذلك الجزء من محافظة القدس الذي ضمته إسرائيل عنوة بعيد احتلالها للضفة الغربية عام 1967.

Source: www.PCBS.org
Note: Data does not include camps and those parts of Jerusalem which were annexed by Israel in 1967.

جدول 6-4: توزع التجمعات السكانية في الأراضي الفلسطينية حسب التزود بالمياه والكهرباء والصرف الصحي، 2003

Table 6-4:Distribution of Localities in the Palestinian Territory by Electricity Availability, Availability of Water Network and the Method of Wastewater Disposal,2003

Service		Region		المنطقة		الخدمة
		قطاع غزة GS	الضفة الغربية WB	الأراضي الفلسطينية Palestinian Territory		
Water	Network	29	362	391	شبكة عامة	المياه
	No Network	1	204	205	لا توجد شبكة	
	Not Stated	0	14	14	غير مبين	
Electricity	Network	29	490	519	شبكة عامة	الكهرباء
	No Network	0	79	79	لا توجد خدمات كهرباء	
	Not Stated	1	11	12	غير مبين	
Sewage*	Sewage network	17	46	63	شبكة عامة	الصرف الصحي*
	Cesspit	24	521	545	حفر امتصاصية	
	Others	1	41	42	أخرى	

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2003. مسح التجمعات السكانية، المؤتمر الصحفي. رام الله- فلسطين.

* بعض المواقع تتخلص من المياه العادمة بأكثر من طريقة.

Source: PCBS, 2003, Local Community Survey-2003: Main findings .Ramallah-Palestinian.

* In some localities we may find more than one wastewater disposal method.

جدول 6-5: عدد المباني المتضررة في الأراضي الفلسطينية حسب نوع المبنى والمحافظة /المنطقة من 2000/9/28 حتى 2003/8/15

Table 6-5:Number of Damaged Building in the Palestinian Territory from 29/9/2000 to 15/8/2003 by Governorate/ district and Building Type

Governorate/District	المجموع Total	أضرار المباني والمنشآت الأمنية No. of Damaged Security Building	أضرار المباني العامة No. of Damaged Public Building	أضرار المباني التي هدمت أو تضررت بشكل كبير No. of Completely Damaged Building	أضرار المباني الجزئية No. of Partly Damaged Building	المحافظة/المنطقة
Palestinian Territory	**54713**	**412**	**146**	**4046**	**50109**	**الأراضي الفلسطينية**
West Bank	**39327**	**75**	**141**	**2345**	**36766**	**الضفة الغربية**
Jenin	**7598**	6	3	999	6590	جنين
Tulkarm	**2846**	5	20	58	**2763**	طولكرم
Nablus	**6836**	-	23	893	5920	نابلس
Qalqilya	**1059**	9	11	23	1016	قلقيلية
Salfit	**436**	10	1	10	415	سلفيت
Ramallah& Al-Bireh	**5950**	14	63	28	5845	رام الله والبيرة
Jericho	**40**	15	1	4	20	أريحا
Jerusalem	**52**	1	-	4	47	القدس
Bethlehem	**7975**	4	17	104	7850	بيت لحم
Hebron	**6535**	11	2	222	6300	الخليل
Gaza Strip	**15386**	**337**	**5**	**1701**	**13343**	**قطاع غزة**
North Gaza	**2194**	-	-	233	1961	شمال غزة
Gaza	**2153**	337	4	201	1611	غزة
Deir Al-Balah	**1020**	-	-	168	852	دير البلح
Khan Yunis	**4279**	-	-	201	4078	خانيونس
Rafah	**5740**	-	1	898	4841	رفح

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2003. قاعدة بيانات يوميات الانتفاضة.

Source: PCBS, 2003. Intifada Dairy Data base.

جدول 7-1: أهم التغيرات لبعض المؤشرات الرئيسية لسوق العمل في الأراضي الفلسطينية، 1999- 2002

Table 7-1: Basic Changes in the Labour Force Indicators in Palestinian Territory During 1999-2002

Indicators	2002	2001	2000	1999	المؤشر
Persons Aged 15 Years and Over	1,856	1,759	1,674	1,604	الأفراد 15 سنة فأكثر
Labour Force (Relaxed Definition)	707	682	695	667	داخل القوى العاملة (حسب التعريف ILO)
Outside Labour Force (Relaxed Definition)	1,149	1,077	979	937	خارج القوى العاملة (حسب التعريف ILO)
Full Employment (ILO Standards)	455	481	562	552	العمالة التامة (حسب التعريف ILO)
Under Employment ILO Standards)	31	27	35	36	العمالة المحدودة (حسب التعريف ILO)
Unemployment (ILO Standards)	313	25.5	14.1	11.8	نسبة البطالة (حسب التعريف ILO)
Number of Unemployment (Relaxed Definition)	342	203	195	163	عدد العاطلين عن العمل (حسب التعريف الموسع للبطالة)
Number of UnemploymentRate (Relaxed Definition)	41.3	28.6	24.6	21.7	نسبة البطالة (حسب التعريف الموسع للبطالة)
Did not work and did not seek job due to discouragement	121	114	98	84	لا يعملون مطلقاً ولا يبحثون عن عمل بسبب اليأس من الحصول عليه
Agriculture, fishing and forestry	14.8	12.0	13.7	12.6	نسبة العاملين في الزراعة والحرجة وصيد الأسماك
Construction	10.9	14.6	19.7	22.1	نسبة العاملين في البناء والتشييد
Mining, quarrying and manufacturing	12.9	14.0	14.3	15.5	نسبة العاملين في الصناعة
Services and other branches	36.9	34.5	29.9	28.1	نسبة العاملين في الخدمات
Elementary Occupation Workers	14.2	16.1	21.1	29.7	نسبة العاملين في المهن الأولية
Craft and Related Trade Workers	17.5	19.0	22.0	22.7	نسبة العاملين في الحرف والمهن
Employed in Israel & Settlements	10.3	13.7	19.6	23.0	نسبة العاملين في إسرائيل والمستوطنات
Employers	3.7	4.7	4.6	5.5	نسبة أرباب العمل
Self - Employed	36.8	23.9	19.6	18.7	نسبة العاملين في مصالحهم
Wage Employees	59.2	62.2	66.1	67.8	نسبة المستخدمين بأجر
Unpaid Family Members	10.3	9.2	9.7	8.0	نسبة أعضاء الأسرة بدون اجر
Average Monthly Work Days	23.0	23.1	23.2	22.6	معدل أيام العمل الشهرية
Average Weekly Work Hours	41.1	42.2	43.1	44.2	معدل ساعات العمل الأسبوعية
Median Daily Net Wage (NIS)	60.0	61.5	39.2	69.2	الأجر اليومي الوسيط بالشيكل

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2002. مسح القوى العاملة الفلسطينية: التقرير السنوي- 2002. رام الله- فلسطين.

Sources: PCBS,2003. Labour Force Survey- Annual report 2002. Ramallah- Palestine.

جدول 7-2 معدل الأجر اليومي والأجر اليومي الوسيط في الضفة الغربية وقطاع غزة

حسب مكان العمل، ونسبة تغيرها 1996-2002

Table 7-2: Average Daily Wages & Median of Daily Wages in the WBGS by Place of Work, 1996-2002

إسرائيل Israel		قطاع غزة GS		الضفة الغربية WB		المجموع Total		السنة Year
الوسيط Median	المعدل Average	الوسيط Median	المعدل Average	الوسيط Median	المعدل Average	الوسيط Median	المعدل Average	
115.4	117.3	50.0	54.9	60.0	71.4	60.0	74.0	2002
100.0	106.9	50.0	54.4	58.8	69.1	61.5	72.7	2001
100.0	110.4	50.0	53.3	61.5	69.5	69.2	77.3	2000
100.0	105.8	46.2	51.4	60.0	66.2	69.2	75.5	1999
100.0	100.0	40.0	47.5	50.0	57.6	57.7	68.5	1998
90.0	91.5	38.5	43.6	46.3	51.7	50.0	59.3	1997
80.0	86.0	34.6	42.2	44.7	48.6	46.2	54.3	1996
15.4	9.7	0.0	0.9	2.0	3.3	-2.4	1.8	نسبة التغير بين العامين 2002-2001 Percentage change 2001-2002between
44.3	36.4	44.5	30.1	34.2	46.9	29.9	36.3	نسبة التغير بين العامين 2002-1996 Percentage change 2002-1996between

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2003. مسح القوى العاملة الفلسطينية: التقرير السنوي: 2002، رام الله- فلسطين.

Sources: PCBS,2002. Labour Force Survey- Annual report 2003. Ramallah- Palestine.

جدول 7-3: نسبة أجر المرأة إلى الرجل في الضفة الغربية وقطاع غزة حسب النشاط الاقتصادي 1997-2002

Table 7-3: Women to Men Wages in WBGS by Economic Activity, 1996-2002 (%)

كافة الفروع Total	الخدمات والفروع الأخرى Services & Other Branches	النقل والتخزين والاتصالات Transportation, Storage & Communications	التجارة والمطاعم والفنادق Commerce, Hotels & Restaurants	البناء والتشييد Construction	التعدين والمحاجر والصناعات التحويلية Mining, Quarrying & Manufacturing	الزراعة Agriculture	السنة Year
WB							**الضفة الغربية**
83.7	88.9	–	–	–	51.1	–	2002
78.5	84.0	85.5	95.9	90.1	48.9	86.0	2001
76.2	84.3	110.2	75.5	93.9	51.4	61.7	2000
77.3	83.6	95.7	91.9	60.1	48.4	65.4	1999
74.5	84.2	60.9	90.8	78.7	53.7	55.9	1998
73.8	80.1	117.5	75.6	57.3	51.4	63.9	1997
GS							**قطاع غزة**
102.7	93.5	–	–	–	–	–	2002
93.2	88.2	–	–	–	71.2		2001
94.4	86.5	113.6	92.6	-	60.0	64.5	2000
105.7	94.6	–	–	–	71.3	–	1999
102.1	91.6	–	113.6	64.3	70.8	–	1998
98.9	90.2	32.9	142.3	120.7	74.4	–	1997
Israel & Settlements							**إسرائيل والمستوطنات**
–	–	–	–	–	–	–	2002
86.8	96.7	0.0	117.7	0.0	82.4	74.9	2001
82.2	105.1	110.7	81.2	72.7	68.2	64.9	2000
90.4	113.6	–	114.7	84.8	58.1	82.7	1999
74.6	92.26	–	89.4	92.4	67.0	70.5	1998
74.0	103.6	–	70.4	94.1	62.2	75.5	1997
WBGS							**كافة المناطق**
81.8	93.3		70.2		48.9	97.9	2002
75.0	87.4	0.0	86.8	77.9	48.0	78.8	2001
69.3	86.4	108.7	66.8	79.4	49.4	65.1	2000
71.0	87.7	92.9	80.1	75.1	46.4	77.5	1999
66.8	86.9	85.1	81.1	65.8	52.2	67.0	1998
68.0	84.4	101.4	65.6	74.2	50.2	70.5	1997

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، مسح القوى العاملة، التقارير السنوية 1997-2002.

Sources: PCBS. Labor Force Survey- Annual reports 1997-2002. Ramallah- Palestine

جدول 2-1: عقود الزواج ووقوعات الطلاق المسجلة في الأراضي الفلسطينية حسب المحافظة، 1997-2002

Table 2-3: Registered Marriages and Divorces in the Palestinian Territory by Governorate, 1997-2002

Governorate/ District	Divorces وقوعات الطلاق						Marriages عقود الزواج						المحافظة/ المنطقة
	Year						السنة						
	2002	2001	2000	1999	1998	1997	2002	2001	2000	1999	1998	1997	
Palestinian Territory	**3,046**	**3,687**	**3,546**	**3,761**	**3,465**	**3,449**	**22,611**	**24,635**	**23,890**	**24,874**	**24,400**	**23,492**	**الأراضي الفلسطينية**
West Bank													**الضفة الغربية**
Jenin	155	224	226	186	176	179	1,323	1,693	1,830	1,916	1,856	1,833	جنين
Tubas	38	50	46	39	31	32	360	334	375	416	422	380	طوباس
Tulkarm	146	177	196	223	219	180	718	1,026	1,078	1,231	1,172	1,194	طولكرم
Qalqiliya	47	87	87	126	85	85	315	441	543	563	551	561	قلقيلية
Salfit	51	41	55	55	60	61	515	471	452	522	513	510	سلفيت
Nablus	217	339	324	398	344	284	1,241	1,919	2,164	2,342	2,352	2,340	نابلس
Ramallah & Al-Bireh	303	446	386	452	437	439	1,169	1,653	1,727	2,008	1,982	1,819	رام الله والبيرة
Jerusalem	381	329	339	369	345	377	2,506	2,525	2,330	2,482	2,420	2,489	القدس
Jericho	40	57	67	53	53	55	234	221	245	241	235	219	أريحا
Bethlehem	86	117	111	160	160	137	651	956	1,042	933	990	1,122	بيت لحم
Hebron	312	340	283	327	303	314	3,287	3,244	3,081	3,445	3,792	3,416	الخليل
Total	**1,776**	**2,207**	**2,120**	**2,388**	**2,213**	**2,143**	**12,319**	**14,483**	**14,867**	**16,099**	**16,285**	**15,883**	**المجموع**
Gaza Strip													**قطاع غزة**
North Gaza	272	281	266	231	211	211	1,800	1,748	1,783	1,525	1,309	1,306	شمال غزة
Gaza	428	570	524	523	487	486	3,814	3,662	2,756	3,055	3,076	2,891	غزة
Deir El-Balah	178	200	191	256	176	174	1,363	1,323	1,219	1,250	1,049	1,033	دير البلح
Khan Yunis	243	286	262	198	222	254	2,062	2,218	2,104	1,876	1,729	1,551	خانيونس
Rafah	149	143	183	165	156	181	1,253	1,201	1,161	1,069	952	828	رفح
Total	**1,270**	**1,480**	**1,426**	**1,373**	**1,252**	**1,306**	**10,292**	**10,152**	**9,023**	**8,775**	**8,115**	**7,609**	**المجموع**

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2003. الزواج والطلاق في الأراضي الفلسطينية. رام الله- فلسطين.

Source: Pcbs, 2003. Marriage and Divorce in Palestinian Territory Rammallah- Palestine.

جدول 2-2: العمر الوسيط عند الزواج الأول حسب الجنس والمحافظة، 1997-2002

Table 2-4: Median Age at First Marriage by Sex and Governorate, 1997-2002

Governorate/ District	Sex/ Year												المحافظة/ المنطقة
	2002		2001		2000		1999		1998		1997		
	إناث Females	ذكور Males	إناث Females	ذكور Males	إناث Females	ذكور Males	إناث Females	ذكور Males	إناث Females	ذكور Males	إناث Females	ذكور Males	
Palestinian Territory	**19.0**	**24.2**	**19.0**	**24.2**	**18.9**	**24.1**	**18.8**	**24.1**	**18.7**	**23.9**	**18.0**	**23.0**	**الأراضي الفلسطينية**
West Bank													**الضفة الغربية**
Jenin	19.1	25.4	19.0	24.9	18.6	24.5	18.8	24.7	18.6	24.4	18.0	24.0	جنين
Tubas	19.7	25.4	19.4	25.0	20.2	25.3	19.1	24.7	19.0	24.5	18.0	24.0	طوباس
Tulkarm	19.7	25.7	20.0	25.6	19.8	25.4	19.5	25.4	19.4	25.4	19.0	25.0	طولكرم
Qalqiliya	19.4	25.0	18.9	24.9	18.9	24.7	18.7	24.7	18.2	24.7	18.0	23.0	قلقيلية
Salfit	19.0	24.6	19.0	25.0	19.0	24.3	18.8	23.9	19.0	24.2	18.0	23.0	سلفيت
Nablus	19.6	25.6	19.5	25.8	19.1	25.5	19.2	25.5	19.2	25.1	18.0	24.0	نابلس
Ramallah & Al-Bireh	19.4	24.7	19.2	24.7	19.2	24.6	19.0	24.3	19.0	24.2	18.0	23.0	رام الله والبيرة
Jerusalem	18.7	24.2	18.8	24.3	18.7	24.3	18.6	24.1	18.7	24.1	18.0	23.0	القدس
Jericho	20.2	25.0	19.9	24.9	19.8	24.6	20.4	25.3	20.5	25.0	20.0	24.0	أريحا
Bethlehem	19.8	25.1	19.4	24.9	19.4	25.0	19.2	24.6	19.2	24.4	18.0	23.0	بيت لحم
Hebron	18.9	23.7	18.8	23.6	18.8	23.3	18.7	23.4	18.5	23.1	18.0	22.0	الخليل
Total	**19.1**	**24.6**	**19.1**	**24.6**	**19.0**	**24.5**	**18.9**	**24.4**	**18.8**	**24.2**	**18.0**	**23.0**	**المجموع**
Gaza Strip													**قطاع غزة**
North Gaza	17.9	22.5	18.2	22.2	17.7	22.1	17.8	22.0	17.8	22.0	17.0	21.0	شمال غزة
Gaza	18.5	23.6	18.3	23.5	18.3	23.5	18.2	23.3	18.1	23.2	17.0	22.0	غزة
Deir El-Balah	20.1	24.2	19.8	24.2	19.6	24.1	19.7	23.8	19.2	23.7	19.0	23.0	دير البلح
Khan Yunis	19.6	24.4	19.4	24.2	19.2	24.2	19.1	24.3	19.1	24.2	18.0	23.0	خانيونس
Rafah	19.3	24.1	19.4	24.3	19.5	24.2	19.3	24.1	19.0	23.9	19.0	23.0	رفح
Total	**18.9**	**23.7**	**18.8**	**23.6**	**18.7**	**23.6**	**18.7**	**23.5**	**18.5**	**23.4**	**18.0**	**23.0**	**المجموع**

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2003. الزواج والطلاق في الأراضي الفلسطينية. رام الله- فلسطين.

Source: Pcbs, 2003. Marriage and Divorce in Palestinian Territory . Rammallah- Palestine.

جدول 4-13: معدل عدد الطلبة لكل شعبة حسب المرحلة والمنطقة للأعوام الدراسية 1995/1994-2003/2002

Table 4-13: Students Per Class by Stage and Region, 1994/1995-2002/2003

Stage and Scholastic Year	الضفة والقطاع WBGS			قطاع غزة Gaza Strip			الضفة الغربية West Bank			المرحلة والعام الدراسي
	الثانوية Secondary	الأساسية Basic	رياض الأطفال Kindergartens	الثانوية Secondary	الأساسية Basic	رياض الأطفال Kindergartens	الثانوية Secondary	الأساسية Basic	رياض الأطفال Kindergartens	
1994/1995	30.2	37.1	28.6	40.6	45.2	29.5	25.9	33.4	28.6	1995/1994
1995/1996	30.4	37.5	28.5	40.5	45.6	26.1	26.1	33.6	28.6	1996/1995
1996/1997	29.9	37.3	28.9	39.2	45.3	29.9	25.9	33.4	28.3	1997/1996
1997/1998	29.8	37.2	27.9	39.7	45.9	28.5	25.5	33.1	27.5	1998/1997
1998/1999	30.2	37.2	27.1	40.4	45.4	28.0	25.5	33.2	26.8	1999/1998
1999/2000	30.3	37.5	26.6	39.1	45.7	27.3	26.0	33.5	26.2	2000/1999
2000/2001	30.2	37.3	25.2	38.4	45.3	25.1	26.4	33.3	25.3	2001/2000
2001/2002	30.6	37.1	24.7	38.8	44.9	25.5	27.0	33.2	24.3	2002/2001
2002/2003	30.6	36.7	25.1	39.5	43.9	25.8	26.9	33.0	24.8	2003/2002

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني ووزارة التربية والتعليم. قواعد بيانات مسح المؤسسات التعليمية (سنوات عدة). رام الله- فلسطين.

Source: PCBS and Ministry of Education. Survey of Educational Institutions Database (Several Years), Ramallah- Palestine

جدول 8-1: الأفعال الإجرامية المبلغ عنها في الأراضي الفلسطينية حسب نوع الفعل الإجرامي والمنطقة 1996-2002

Table 8-1: Reported Criminal Offenses in the Palestinian Territory by Type of Criminal Offense and Region 1996-2002

Type of Criminal Offense	West Bank							Gaza Strip							Palestinian Territory							نوع الفعل الإجرامي
	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	
Murder\ Attempt	86	91	140	148	169	155	164	34	26	52	74	84	82	103	120	117	192	222	253	237	267	قتل /شروع في قتل
Kidnapping\ Attempt	8	77	40	44	66	46	27	13	14	14	6	11	18	25	21	91	54	50	77	64	52	خطف / محاولة خطف
Rape\ Attempt	119	120	85	74	79	62	22	19	4	30	14	6	11	18	138	124	115	88	85	73	40	اغتصاب / محاولة اغتصاب
Assault	3269	2144	3107	3331	3525	2901	1420	2658	363	3408	3084	2281	2590	2550	5927	2507	6515	6415	5806	5491	3970	اعتداء
Harming \ Immoral Offenses	385	1755	3180	2145	1444	866	466	407	98	1738	1956	506	452	477	792	1853	4918	4101	1950	1318	943	إيذاء / أخلاقية
Using or Trading Narcotic Drugs	74	305	385	81	264	139	64	120	35	244	310	302	293	246	194	340	629	391	566	432	310	مخدرات
Theft	1363	2098	2127	1932	1583	1368	1234	990	106	688	648	612	850	1252	2353	2204	2815	2580	2195	2218	2486	سرقة
Forgery \ Fraud	688	416	896	726	1041	1233	732	166	34	920	1338	1018	954	1056	854	450	1816	2064	2059	2187	1788	احتيال / تزوير
Threats\Assault Government Employees	298	262	566	482	371	374	160	357	37	463	455	238	282	250	655	299	1029	937	609	656	410	تهديد / اعتداء على موظفي القطاع العام
Possessing \ Trading With Expired Food or Medicine	60	155	54	16	20	10	5	28	18	75	222	79	7	3	88	173	129	238	99	17	8	حيازة / بيع أغذية أو أدوية فاسدة
Arson	143	83	105	91	67	54	53	38	9	54	40	40	31	47	181	92	159	131	107	85	100	حريق جنائي
Unlawful Possession of Arms\ Shooting	52	267	43	55	28	23	10	17	187	24	6	8	3	6	69	454	67	61	36	26	16	حيازة سلاح بدون ترخيص/ إطلاق نار
Suspected Crime	_	_	_	_	250	399	245	_	_	_	_	161	219	235	_	_	_	_	411	618	480	جرائم مشتبه فيها
Against Public Order	_	_	_	_	_	164	59	_	_	_	_	_	18	39	_	_	_	_	_	182	98	جرائم ضد النظام العام
Other	26	53	2669	3087	854	463	394	160	8	1179	1061	760	880	871	186	61	3848	4148	1614	1343	1265	أخرى
Total	**6571**	**7826**	**13397**	**12212**	**9761**	**8257**	**5055**	**5007**	**939**	**8889**	**9214**	**6106**	**6690**	**7178**	**11578**	**8765**	**22286**	**21426**	**15867**	**14947**	**12233**	**المجموع**

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. إحصاءات الجريمة والضحية،ا لتقارير السنوية (1996- 2002).

(-) تعني البيانات غير متوفرة

Source: PCBS. Crime and Victimization Statistics. Annual Reports (1996-2002).

(-) Data not Available